الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في:

الشعبة:العـــلوم التـــــــجارية

التخصص:مالية وتجارة دولية

بعنـــوان

تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركية التجارة العالمية

(دراسة تحليلية)

إعداد الطالبة:

عامر دنيا

تحت إشراف:

أ.حجماوي توفيق

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: طيبي بومدين..... رئيسا

الأستاذ: حجماوي توفيق.....مشرفا ومقررا

الأستاذ: كرزي فتحي..... ممتحنا

السنة الجامعية:2019/2018

اهداء وتشكر

اول الشكر والحمد للمولى القدير الذي وفقني لإتمام هذا العمل

ثاني شكر الى الوالدين الكريمين وتقدير خاصلأمي الفاضلة على دعمها المستمر لي

وشكر كبير الى زوجي الذي دعمني في مواقف كثيرة وسهل علي الأمور

كما اهدي ثمرة العمل الى اخوتي الكرام على حبهم لي ومساعدتي وقت الحاجة إليهم

وأخيرا تقدير واحترام الى استاذي والمشرف على تأطيري الأستاذ حجماوي وعلى قبوله الاشراف على هذا العمل

ولكل من ساهم من بعيد او قريب في إتمام هذا العمل.

ملخص الدراسة

تعالج هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت تميز العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الحالي،والتي سعت إلى إنشائها الدول الأكثر تقدما في العالم إضافة إلى دول الصناعات الناشئة كلا حسب درجة التكتل الذي وصلت إليه، وتختلف أسباب ودوافع كل دولة للانضمام لأي تكتل وهذا لتحرير تجارتها داخل الإقليم والمحافظة على مكانتها في الاقتصاد الدولي وحماية تجارتها الخارجية ، مع ضرورة توفر شروط لقبول الانضمام وبذلك تغيرت خريطة العالم من قوة وسيطرة دول إلى قوة وسيطرة أقاليم ،والتكتلات الاقتصادية تؤدي إلى نمو التجارة البينية التي أصبحت تسيطر على الحصة الأكبر من التجارة العالمية،وهذا يؤدي بالضرورة إلى حصر حركة التجارة الدولية داخل أقاليم .فمعظم المبادلات التجارية تتم مع الدول الأعضاء في التكتل ،وتقيد هاته المبادلات مع الدول غير الأعضاء بفرض قيود جمركية وغير جمركية مع الدول غير الأعضاء خاصة منها غير جمركية.

فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية تقوم بتحرير التجارة العالمية لكن بطريقة تمييزية وهذا ما تسعى المنظمة العالمية للتجارة لضبطه حتى يتسنى لباقي دول العالم الحصول على حصصها من التجارة الدولية بطرقة عادلة.

بالفرنسية

Cette étude traite du phénomène des blocs économiques régionaux, qui sont devenus les traits distinctifs des relations économiques internationales à l'heure actuelle, qui visaient à établir les pays les plus avancés du monde en plus des pays des industries émergentes, en fonction du degré de bloc qui les a atteints Les raisons et les motivations de chaque pays diffèrent Sur le territoire ,et de maintenir sa position dans l’économie internationale et de protéger son commerce extérieur, avec la nécessité de conditions pour accepter l’adhésion, modifiant ainsi la carte du monde, passant du pouvoir et du contrôle des pays au pouvoir et au contrôle des provinces, et des blocs économiques entraînant le développement des échanges bilatéraux, qui a dominé le gros du commerce mondial, et cela conduit nécessairement à une restriction du mouvement du commerce international dans le commerce des territoires est fait avec les membres des pays du bloc, et limiter ces échanges circonstances avec les États non membres à imposer des restrictions tarifaires et non tarifaires avec les pays non membres. En particulier, y compris non tarifaires.

Les blocs économiques régionaux libéralisent le commerce mondial, mais de manière discriminatoire, et c’est ce que l’Organisation mondiale du commerce tente de contrôler afin que le reste du monde puisse obtenir sa part du commerce international de manière équitable.

فهرس المحتويات

إهداء وتشكر

الملخص بالعربية و بالفرنسية

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.....ا-ج

الفصل الأول الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....01

مقدمة الفصل الأول.....02

المبحث الأول ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية 03

المطلب الأول تعريف الإقليمية، أهدافها، دوافعها وشروط نجاح التكامل الإقليمي 03

الفرع الأول: تعريف الإقليمية 03

الفرع الثاني: الدوافع الكامنة وراء تنامي الإقليمية.....03

الفرع الثالث: شروط نجاح التكامل الإقليمي 08

الفرع الرابع: أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية 10

المطلب الثاني تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها.....11

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية.....11

الفرع الثاني: علاقة التكتل الاقتصادي ببعض المفاهيم.....11

الفرع الثالث: نشأة التكتلات الاقتصادية 12

المطلب الثالث خصائص التكتلات الاقتصادية.....13

المطلب الرابع العوامل التي أدت إلى ظهور التكتلات الاقتصادية 14

المبحث الثاني أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخطوات تحقيق أهدافها.....15

المطلب الأول أسباب قيام التكتلات الاقتصادية 15

المطلب الثاني أهداف وخطوات تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي.....17

الفرع الأول أهداف التكتل الاقتصادي.....18

الفرع الثاني خطوات تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي.....19

المطلب الثالث مزايا التكتل الاقتصادي 20

المطلب الرابع تكاليف التكتل الاقتصادي الإقليمي.....21

المبحث الثالث بنية التكتل الاقتصادي ومعوقاته.....**22**

المطلب الأول الشروط الحديثة للتكتل الاقتصادي..... 22

أولا :النطاق الجغرافي 22

ثانيا:الخصائص الإقليمية والاجتماعية.....23

ثالثا: التجارة ونطاقها.....23

رابعا:عدم اشتراط المعاملة بالمثل.....23

خامسا:تحرير عناصر الإنتاج.....23

سادسا تنسيق السياسات.....24

المطلب الثاني أشكال التكتل الاقتصادي.....24

الفرع الأول الاتفاقيات التفضيلية.....25

الفرع الثاني منطقة التجارة الحرة.....26

الفرع الثالث الاتحاد الجمركي.....29

الفرع الرابع السوق المشتركة.....30

الفرع الخامس الاتحاد الاقتصادي.....32

الفرع السادس: الاندماج الاقتصادي التام.....33

المطلب الثالث معوقات التكتل الاقتصادي.....34

الفرع الأول:المعوقات الاقتصادية والتقنية.....34
الفرع الثاني:المعوقات السياسية والإيديولوجية.....35
المطلب الرابع مشاكل التكتل الاقتصادي.....36
خاتمة الفصل الأول.....39
الفصل الثاني أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم 40
مقدمة الفصل الأول.....41
المبحث الأول منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.....42
المطلب الأول نشأة النافتا 42
المطلب الثاني مبادئ النافتا والقطاعات التي تسري عليها الاتفاقية 42
الفرع الأول مبادئ النافتا 43
الفرع الثاني القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية.....43
المطلب الثالث المؤشرات الاقتصادية لدول NAFTA.....45
المطلب الرابع أثر اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء.....51
المبحث الثاني تكتل الآسيان ASEAN وتكتل منتدى التعاون الباسيفيكي الأسيوي(الابيك).....53
المطلب الأول نشأة الآسيان وأهدافه.....53
المطلب الثاني أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الآسيان.....55
المطلب الثالث نشأة الابيك وأهدافه.....57
المطلب الرابع أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الابيك.....57
المبحث الثالث الاتحاد الأوربي 61
المطلب الأول نشاه الاتحاد الأوربي وتطوره.....61
الفرع الأول نشأة الجماعة الاقتصادية الأوربية.....61
الفرع الثاني الاتحاد الأوربي.....63

المطلب الثاني المنظمات والأجهزة الإدارية للاتحاد الأوربي.....64

المطلب الثالث نظام العملة الموحدة في الاتحاد الأوروبي.....65

المطلب الرابع أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.....69

خاتمة الفصل الثاني.....74

الفصل الثالث تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة واتجاهات التجارة الدولية.....75

مقدمة الفصل الثالث.....76

المبحث الأول الآثار الناجمة عن التكتلات الإقليمية.....77

المطلب الأول الآثار الساكنة.....77

أولا خلق الجارة.....78

ثانيا :اثر تحويل التجارة.....80

المطلب الثاني الآثار الديناميكية.....84

المبحث الثالث الاتحاد الأوربي وتأثيره على حركة التجارة العالمية.....87

المطلب الأول انعكاسات قيام وتطور الاتحاد الأوربي على تجارته مع العالم الخارجي.....87

المطلب الثاني انعكاسات قيام الاتحاد الأوربي من التبادل التجاري.....91

الفرع الأول انعكاسات قيام الاتحاد الأوربي من التبادل التجاري مابين الدول الأعضاء.....91

الفرع الثاني انعكاسات قيام الاتحاد الأوربي من التبادل التجاري للدول غير الأعضاء.....97

المبحث الثالث حركة التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....101

المطلب الأول التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية.....101

المطلب الثاني التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتوزيع الجغرافي للتجارة الدولية 105

المطلب الثالث انعكاسات التكتلات الاقتصادية على توجهات التجارة الدولية.....110

خاتمة الفصل الثاني.....117

خاتمة عامة 118-119

قائمة المراجع والمصادر.....120-126

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	العلاقات التجارية بين دول النافتا أثناء عقد الاتفاقية 1993-1995 ب%	ص45
02	حجم الصادرات والواردات لدول النافتا (2000-2003)بالمليون دولار	ص46
03	التبادل التجاري لدول النافتا خلال الفترة 2009-2011	ص47
04	النافتا في لمحة	ص48
05	تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986 -2001 ب%	ص50
06	أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان	ص56
07	أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك	ص58
08	تطور عدد السكان ونصيب الفرد لدول المنتدى لسنة 2012	ص59
09	تطور التجارة الخارجية لدول الابيك (2000-2003)بالمليون دولار	ص61
10	مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوربي	ص68
11	حجم الصادرات والواردات لدول الاتحاد الأوربي 2002-2003 بالمليون دولار	ص69
12	متوسط معدل النمو السنوي للصادرات وواردات الاتحاد الأوربي ب%	ص70
13	حجم صادرا وواردات الاتحاد لسنة 2008	ص70
14	أهم اتفاقيات التجارة الاقليمبية	ص72
15	تطور تجارة الاتحاد الأوربي مع باقي العالم خلال الفترة 1958-2010بالمليار ايكو/يورو	ص88
16	صادرات وواردات الاتحاد الأوربي من السلع مع باقي دول العالم لسنة 2017ب %	ص89
17	صادرات وواردات الاتحاد الأوربي من الخدمات مع باقي دول العالم لسنة 2016 %	ص90
18	تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للاتحاد الأوربي 1958-2010	ص92
19	تأثير اليورو على التجارة البينية لدول الاتحاد الأوربي	ص94
20	مكانة بعض التكتلات في التجارة العالمية للسلع لعام 2015	ص106
21	قيمة صادرات السلع للتجارة البينية لبعض التكتلات الإقليمية بالمليون دولار	ص107
22	مكانة بعض التكتلات الإقليمية في التجارة للخدمات لعام 2015	ص110
23	التطور التاريخي لحصة التجارة البينية بالنسبة إلى مجموع التجارة العالمية الكلية لسبع مناطق 1928-1993	ص111
24	تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات خلال الفترة 1980-2015	ص112

25	مصفوفة المبادلات التجارية لجميع المنتجات لعام 2010 بالنسبة المئوية	ص115

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003،2005،2007	ص07
02	صور التكتل الاقتصادي	ص25
03	أشكال التكتل الاقتصادي	ص34
04	تطور صادرات ووارادات النافتا خلال الفترة 2009-2011	ص48
05	تطور نصيب الفرد لدول المنتدى لعام 2012	ص60
06	اثار التكتل الاقتصادي	ص77
07	اثر خلق التجارة نتيجة قيام اتحاد جمركي	ص79
08	اثر تحويل التجارة نتيجة قيام اتحاد جمركي	ص82
09	اثر خلق وتحويل بعد تكوين الاتحاد الجمركي	ص83
10	صادرات ووارادات الاتحاد الأوربي من السلع مع باقي دول العالم لسنة 2010-2017	ص90
11	واردات وصادرات السلع بين أعضاء الاتحاد الأوربي 2017 ب%	ص95
12	منحنى نمو الواردات الزراعية لدول الاتحاد مع الدول غير الأعضاء	ص98
13	نمو الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوربي إلى العالم الخارجي	ص99
14	حصة تجارة الاتحاد الأوربي في المنتجات الزراعية مقارنة بالعالم الخارجي	ص100
15	تطور الاتفاقيات التفضيلية خلال الفترة 1948-2009	ص103
16	تطور نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية لبعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة 1980-2015	ص113
17	وجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الكبرى بالنسبة المئوية من التجارة العالمية	ص114

المقدمة

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة من انهيار للكتلة الشرقية وتفكك للاتحاد السوفياتي ،و ما تلى ذلك من تطورات درامية لإعادة ترتيب هيكل القوة الاقتصادية في العالم وتزايد نحو تدويل الحياة السياسية والاقتصادية بكاملها وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات مختلفة ،إذ شهد العالم في السنوات الأخيرة للقرن العشرين تبدلا في التحالفات من التحالفات السياسية إلى التحالفات الاقتصادية حيث انكب الدبلوماسيون وصناع القرار السياسي على تكوين التكتلات الاقتصادية والتجارية ،بينما احتل تكوين التكتلات السياسية والعسكرية مرتبة متأخرة من اهتمامات هؤلاء الساسة ، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى لجوء دول العالم إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها ، وذلك من اجل الاستفادة من المزايا التي قد تنشئها مثل هذه التكتلات ، منها تحرير انتقال البضائع والسلع وعوامل الإنتاج ، تنسيق السياسات الاقتصادية ، ترقية المبادلات التجارية ،فرض الوجود الدولي والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح الاقتصادية ومن بين هذه التكتلات الهامة القائمة حاليا ، UE)وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول ،منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نجد الاتحاد الأوربي (ودول رابطة جنوب شرق أسيا ،في حين أن ثلث التجارة العالمية يتم من خلال هذه التكتلات نظرا للتزامن الحاصل بين انتشار التكتلات الإقليمية والجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية ،وفي خضم هذه البنية الاقتصادية العالمية وما تتسم به من انتشار لظاهرة التكتلات الإقليمية واتساع نطاقها ، وما ينتج عنها من تلاشي للمسافات وتشابك للعلاقات الدولية ،فان هذه التكتلات وبكل صورها أصبحت تشمل على حوالي 75بالمائة من دول العالم ،80بالمائة من سكان العالم ، والاهم من ذلك أصبحت تسيطر على أكثر من 85يالمائة من التجارة الدولية وهذا وفقا لما ورد في تقارير لصندوق النقد الدولي، لهذا فمن الطبيعي أن يكون لقيام هذه الظاهرة عدة تأثيرات على العلاقات التجارية الدولية وهذا لما ينتج عنها من تحرير للتجارة وإعادة لتشكيل جغرافياتها واتجاهاتها الدولية ،وعليه فان هذا أدى إلى تحولات في مجال التجارة الدولية وظهور تخوفات من هذه التكتلات سواء على حرية التجارة الدولية أو من سيطرة البعض من هذه التكتلات على التجارة الدولية والتالي انحصار هذه الأخيرة في مناطق جغرافية معينة ،مما دفع بقية دول العالم إلى إنشاء المزيد من هذه التكتلات كأسلوب للمواجهة .

طرح الإشكالية

من خلال هذا الطرح وفي إطار أهداف الدراسة فان الإشكالية التي نسعى لمعالجتها في هذا البحث تكمن في

ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية؟

ومن اجل الوصول إلى إجابة موضوعية يجب تسليط الضوء على مجموعة من الأسئلة هي كالتالي:

ما مفهوم عملية التكتل الاقتصادي؟ وما أهم الفرص التي تتيحها عملية التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء؟

ما هي أهم التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم؟

ما أهم انعكاسات التكتلات الاقتصادية على اتجاهات التجارة الدولية؟

هل تعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية عامل محرر وموسع للتجارة الدولية ام عامل حصر لها في مناطق جغرافية محددة؟

فرضيات البحث

إن محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة يستدعي صياغة جملة من الفرضيات بياتها كالأتي

-تتجه معظم دول العالم للانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية لحماية تجارتها الخارجية وتعزيزها حيث أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة التهميش من إطار الاقتصاد العالمي.

_تصاعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية تساهم في نمو التجارة البينية للدول الأعضاء بحيث أصبحت هذه الأخيرة تسيطر على التجارة العالمية.

-تسعى المنظمة العالمية للتجارة على تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف بصورة غير تمييزية بين كل دول العالم،غير أن التكتلات الاقتصادية تحصر هذا التحرير داخل مناطق جغرافية معينة وتقيد تجارتها مع باقي دول العالم.

مبررات اختيار الموضوع

هناك دوافع ذاتية وتخص مجال الدراسة في المالية والتجارة الدولية إضافة إلى أن الموضوع يقع ضمن مجال التخصص

وأخرى موضوعية وتتمثل في الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع خصوصا انه يبرز واقع التجارة الدولية في ظل تزايد وتنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعرف على عملية التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأهميتها وأشكال هاته التكتلات

-إبراز هذه الظاهرة على مسار تحرير التجارة على المستوى العالي

-معرفة أهم اتجاهات التجارة الدولية في ظل الاتجاه المتزايد للتكتل الاقتصادي الإقليمي

أهمية البحث

يكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة وذلك لكون التجارة الدولية أحد دعائم الاقتصاد العالمي وبالتالي فان قيام أي تكتل بين مجموعة من الدول تعتمد على تحرير التجارة فيما بينها لتعظيم المكاسب من التجارة الدولية، سيكون له أثار وانعكاسات ليس فقط على الدول الأعضاء وإنما يتعداها إلى الدول غير الأعضاء.

منهج وأدوات البحث

نظرا لطبيعة البحث فقد استخدم المنهج الوصفي وهذا عند الحديث على ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأسباب ظهورها، واستخدم المنهج التحليلي وهذا عند الحديث عن العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والتجارة الدولية وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها، وأيضا استعان بالمنهج التاريخي وهذا عند الحديث عن أهم المراحل التاريخية لأهم التكتلات القائمة في العالم.

الدراسات السابقة

-أسيا الوافي "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2007توصلت الطالبة إلى أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها ،وان التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة .فأصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي مع ضرورة تواؤم التكتلات الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية .

-فطيمة حمزة "**تأثيرا التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوربي نموذجا**"أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم التجارية جامعة بسكرة 2014 وتعالج هذه الدراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية والدور الذي تلعبه في قرارات المنظمة العالمية للتجارة، في حين يعتبر الاتحاد الأوربي من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم والذي يلعب دورا أساسيا في المنظمة العالمية للتجارة.

-عبد الوهاب رميدي "**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة** «أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط"بجامعة الجزائر سنة 2006،وتوصل هذا الطالب إلى أن التكامل الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا (الصيغة الجديدة) يختلف كثيرا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الصيغة القديمة)،كما يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية في متطلباته والياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة ،في حين غياب الإرادة

السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وان كانت معوقاته الأخرى متوفرة. إضافة إلى أن العولمة أصبحت حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمي امرا ضروريا، مع حرص الدول المتقدمة بل والأكثر تقدما على تواجدها ضمن أكبر قدر من التكتلات الاقتصادية.

صعوبات البحث

من أهم الصعوبات العامل الزمني ضيق، إضافة إلى نقص الإحصائيات المحينة عن هذه التكتلات ونقص المراجع في المجال التجارة الدولية في المكتبة.

تقسيمات البحث

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: فيه الإطار النظري للمفاهيم المتعلقة بظاهرة التكتلات الاقتصادية فقسمناه إلى ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الأول تكلمنا فيه عن المفهوم الأكاديمي للإقليمية والتكتلات الاقتصادية وعن نشأتها أما المبحث الثاني فخصصناه الأسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى بنية التكتل الاقتصادي من أشكال التكتل الاقتصادي تكاليفه مشاكله

أما الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى أهم النماذج للتكتلات الاقتصادية القائمة في العالم،وتوزع على ثلاث مباحث بالتعريف فالمبحث الأول خصص للحديث عن تكتل NAFTAوالنشأة مع إبراز بعض المؤشرات الاقتصادية

أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى بلدان رابطة جنوب شرق أسيا في حين خصصنا المبحث الثالث للحديث عن النموذج الأكثر شيوعا وهو الاتحاد الأوربي بالتعريف والنشأة وكذلك انعكاسات الاتحاد على تجارته الخارجية

والفصل الثالث: تحدثنا فيه عن تأثير هذه التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة العالمية في ثلاث مباحث، المبحث الأول يخص الآثار التي تنتج عن هذه التكتلات من الجانب النظري أما المبحث الثاني فيخص دراسة أهم المواد في الجات ومنظمة التجارة العالمية والتي تنظم هذه الترتيبات الإقليمية إضافة إلى حركة التجارة والتوزيع الجغرافي ثم دراسة توجهات التجارة العالمية في ظل هاته التكتلات أما المبحث الثالث فهو دراسة انعكاسات قيام وتطور الاتحاد الأوربي على تجارته مع العالم الخارجي ومع الدول الأعضاء .

الفصل الأول

الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

مقدمة الفصل الأول

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. فقد لجأت العديد من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض معينة.

المبحث الأول ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة السياسية والاقتصادية بكاملها وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات مختلفة، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى لزيادة التكتلات الإقليمية التي استطاعت تغطية كافة أوجه الحياة المعاصرة، وسنتعرض في هذا المبحث إلى مفهوم التكتلات الإقليمية وأهم المفاهيم المرتبطة بها بالإضافة لدوافع نشأتها وأهدافها.

المطلب الأول تعريف الإقليمية، أهدافها،دوافعها وشروط نجاح التكامل الإقليمي

الفرع الأول: تعريف الإقليمية

حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كل، وهذه الحالة الوسطية تهدف إلى دعم التكامل والإدماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي –دون–الانعزال عنه وكذلك تزيد من سعة حجم السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الرفاهية للدول الأعضاء، وحرية حركة الأفراد.[1]

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.[2]

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ،ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجا من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي.[3]

الفرع الثاني: الدوافع الكامنة وراء تنامي النزعة الإقليمية

هناك عوامل عدة تقف وراء قيام الدول بالانتماء إلى أكثر من اتفاقية إقليمية ومن وجهة نظر بعض الاقتصاديين فان السبب الجوهري لإقامة مثل التكتلات الإقليمية –بشكل عام–يكمن في الرغبة القوية للدول الأعضاء في استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي كآلية حمائية، لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول عن تحقيقها على المستوى القطري.[4]

---

1 –عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ,2014، ص42

2 - علاوي محمد لحسن،"**الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**"،جامعة ورقلة، مجلة الباحث،عدد سبعة،،2009–2010 ،ص 109

3 Bela Belassa **the theory of Economic Integration** (London :George Allen and UNwin LTD.1969),p.1

4 محمد توفيق عبد المجيد ،العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الواحد والعشري ،دارا لفكر الجامعي،الإسكندرية،2013 ،ص 174

أولا: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية

يمكن إيجاز أهم الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية على النحو التالي:[5]

1-1-توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل:

وتعكس التكتلات الإقليمية الجديد الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق، ونعرض بإيجاز لأهمية التجارة تعتبر حجر الأساس في الترتيبات التكاملية الإقليمية، ثم نتحدث عن اقتصاد وحقيقة دور الدولة في إطار هذه التكتلات.

1-1-1:أهمية التجارة وما طرا عليها من تطور:

يتفق اغلب علماء الاقتصاد على أن التجارة هي عصب أو محور التكتلات الاقتصادية باعتبار أن التجارة تربط منتجين ومستهلكين تفصل بينهم مسافات جغرافية بعيدة، وتنشئ بينهم علاقة توافق واعتماد متبادل حتى أصبحت أشكال التعاون والاعتماد المتبادل هي الأقرب إلى وصف أوضاع العالم والاقتصاد قد بدا يتحول إلى نوع من الاقتصاد العالمي الأكثر اندماجا. وليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول فقد باغ حجم التجارة العالمية 301 مليون دولار في عام 1950 ليصل إلى حوالي تريليون دولار في عام 1961,وحوالي ما يقارب 3.5

تريليون دولار في عام 1995 وهاهو يصل إلى 19.7 تريليون دولار في عام 2008 ومن هنا أصبحت الترتيبات التجارية الإقليمية مظهرا من مظاهر ظهور فكرة الاقتصاد العالمي وليس مجرد علاقات اقتصادية خارجية بين الدول للبحث عن الأسواق أو توفير الموارد الطبيعية.

1-1-2-أساس اقتصاد السوق وحقيقة دور الدولة

أساس اقتصاد السوق:

فقد كانت السوق هي الأداة التي ساعدت على تطور المبادلات ونموها فالغرض النهائي من الإنتاج وتقسيم العمل وتوسيع اقتصاد التبادل هو إشباع حاجات المجتمع. ففكرة اقتصاد السوق لا يمكن أن تقوم في غيبة دولة قوية وما تحققه من وضوح في إطار النشاط الاقتصادي في ظل توافر الأمن والاستقرار فضلا عن الاستقرار النقدي وما يؤدي إليه من قدرة على الحساب الاقتصادي والتخطيط للمستقبل.

1-2-إصلاح السياسات الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي:

1-2-1-الدعوة إلى الخصخصة:

---

[5] نفس المرجع ،ص 175

ظهرت منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات دعوات لتقييد دور الدولة في ضوء إقرار العجز في الموازنات العامة وظهور مدى ضعف أجهزة البيروقراطية ومن هنا بدأت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي وضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص تكتسب قبولا واقتناعا لدى معظم المجتمعات.

1-2-2 مقتضيات الإصلاح الاقتصادي:

المقصود هنا هو تغيير النظام الاقتصادي القائم وتحويله إلى نظام اقتصادي أكثر كفاية وعدالة وتحويله من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد السوق فانه من الأهمية بمكان أن يوجد إصلاح اقتصادي شامل في المجتمع، إصلاح يضمن الاستقرار النقدي والمالي وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد.

اقتصاديات الحجم: والتي تعبر على تكاليف الإنتاج تميل إلى الانخفاض كلما زادت كمية السلع المنتجة،أي تتحقق وفورات حجم من جراء اتساع رقعة الإنتاج،وهي بالطريقة الرياضية عبر عن النسبة التالية:كمية الإنتاج/تكاليف الإنتاج ففي حالة ارتفاع هاته النسبة نقول أن هناك اقتصاديات حجم،وهو ما يبرر قيام التبادل بين دولتين لهما نفس الوضع[6]

ثانيا: الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية:[7]

2-1 سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي

أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي، خاصة السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية.

2-1-1 تحرير التجارة والنمو الاقتصادي

يكاد يجمع الأدب الاقتصادي النيو كلاسيكي اليوم على أن إتباع التكتلات الاقتصادية الإقليمية لسياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يساهم إيجابيا وبدرجة كبيرة على رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك لان تحرير التجارة الخارجية والاندماج في السوق العالمي يؤدي إلى النتائج الإيجابية.

2-1-2 تحرير التجارة وعدالة توزيع الدخول

في الواقع، إن تحرير التجارة يعد –كما نقدم–هو المسئول مسئولية مباشرة عن ظهور وازدهار التكتلات الإقليمية والتساؤل: هل تحرير التجارة سوف يساهم في عدالة توزيع الدخول في اقتصاد متجه نحو العولمة وتنامي النزعة الإقليمية.[8]

---

[6] شحاب نوال،**اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2009 ،ص 28

[7] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق،ص 189

[8] محمد توفيق عبد المجيد،مرجع سابق،ص 209

يتنازع تحديد طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة العالمية وعدالة توزيع الدخول اتجاهان:

الاتجاه الأول: ويمثله بعض خبراء البنك الدولي وصندوق النقد يرى أن تشجيع الصادرات وإتباع السياسات التجارية القائمة على الاندماج في الاقتصاد العالمي يؤدي إلى تحسين مستوى توزيع الدخول.

أما الاتجاه الأخر: فيذهب إلى وجود علاقة سلبية بين تحرير التجارة العالمية وعدالة توزيع الدخول، خاصة في بلدان العالم الثالث

2-2 تأثير النموذج الأوروبي:

كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي حول توسيع نطاق السوق الأوروبية وإتمام مرحلة التحرك نحو السوق الأوروبية الموحدة للسلع والخدمات والعمالة.بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،وما ترتب عليها من دما وانهيار اقتصادي حيث كان الاعتقاد الفعلي أن النمو والازدهار الاقتصادي لا يتحققان إلا بشرط أساسي هو التعاون والتكامل.[9]

ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة بان الاتحاد الأوربي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعدد الأطراف، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة.

من ناحية أخرى ظهرت اليابان ومعها دول شرق أسيا أو الدول حديثة التصنيع، التي لم تمثل أي أهمية في التجارة العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتصبح قوى اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي، وتنافس الولايات المتحدة في أسواقها حتى أصبحت تعاني من عجز هائل في الحساب

ولعل أبرز تأثير للانتشار الكبير لهذا النوع من الاتفاقيات هو ارتفاع معدلات التجارة الإقليمية أو ما يعرف بالتجارة داخل الإقليم، والتي تجاوزت 40 بالمائة إجمالي تجارة الدول الأعضاء بالنسبة للعديد من التكتلات الإقليمية الفاعلة ، فقد عرفت التجارة الأوربية البينية على سبيل المثال نموا بلغت نسبته 48 بالمائة عامي 2003-2005 يعود بالدرجة الأولى إلى التوسع الذي شهده الاتحاد الأوربي وقد كان لهذا التوسع الأثر الإيجابي حيث ارتفع حجم التجارة البينية الأوروبية من 3470 مليار دولار لسنة 2003 إلى حوالي 5137 مليار دولار لسنة 2005 لتتجاوز 7602 مليار دولار مع نهاية 2007 كما يبين ذلك الشكل (1)[10]

الشكل رقم (01)نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية في بعض التكتلات الإقليمية لسنوات 2003،2005،2007

---

[9] جان فرنسوا دونيو،السوق الأوربية المشتركة،ترجمة :بهيج شعبان،بيروت ،منشورات عويدات،1973 ،ص18

[10] - محمد توفيق عبد المجيد، نفس المرجع، ص 223

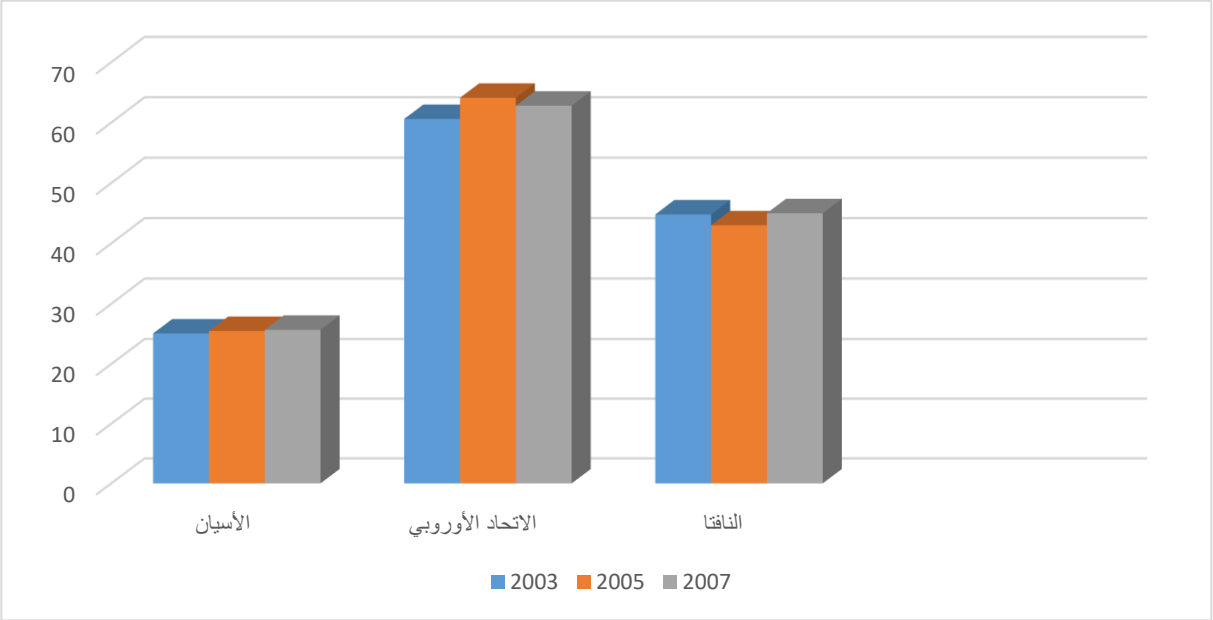

المصدر:محمد توفيق عبد المجيد،العولمة والتكتلات الاقتصادية،مرجع سبق ذكره،ص226

ومن جهة أخرى شهدت التجارة البينية لدول رابطة شرق أسيا (الآسيان)ارتفاعا مماثلا، فقد ارتفعت إجمالي التجارة البينية من 211 مليار دولار في عام 2003 أل 305 مليار دولار لسنة 2005 وتصل سنة 2007 إلى حوالي 437 مليار دولار أي بزيادة تقدر ب 44 بالمائة أما التجارة البينية بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك فقد ارتفعت بنسبة اقل من نظيراتها في التكتلات الإقليمية الأخرى من 1308 مليار دولار سنة 2003 إلى 1634 مليار دولار سنة 2005 ثم 2040 مليار دولار مع نهاية 2007 أي بنسبة 25 بالمائة فقط.

ولعل ما يؤكد تنامي الظاهرة وتطورها في أهم الكيانات الفاعلة في التجارة الدولية هو نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية حيث وصلت في دول الاتحاد 26.8 بالمائة سنة 2007 بعد ما كانت 20.2 بالمائة سنة 2003 و45.7 بالمائة لنفس السنة كما هو مبين في الشكل السابق.[11]

الفرع الثالث:شروط نجاح التكامل الإقليمي

لكي تتمكن الترتيبات الإقليمية من النجاح في تحقيق أهدافها لابد أن تتوافر بعض المقومات والشروط الأساسية حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة.[12]

أولا: الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الإقليمية شروط اقتصادية ملائمة ومشجعة منها توفر البنية الأساسية واليد العاملة المؤهلة والمدربة وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمي وانسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع مكاسب الإنتاج

-محمد توفيق عبد المجيد،مرجع سابق، ص[11]227

14 – أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006، ص21

1**–توفر البنية الأساسية الملائمة:**يعتبر وجود بنية أساسية ملائمة من بين أهم الشروط الواجب توفرها لإقامة تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة لذلك.

2–توفر الأيدي العاملة المدربة: من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكتل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار.

3–تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: وهو من ضمن الشروط الأزمة لنجاح التكامل الاقتصادي وتامين مستقبله، لان هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة.

مما يؤدي الزيادة المبادلات التجارية بينها، وبالتالي فان مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء يمكن من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم السوق امام منتجات الدول الأعضاء، حيث تفقد هذه الميزة سمتها إلى حد كبير عندما يتشابه التخصص الإنتاجي في هذه الدول ومنه يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.

4–انسجام السياسات التجارية:إن أحد شروط زيادة المبادلات دخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وخاصة السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما انه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتامين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج.

5–توزيع مكاسب التكتل:إن التوزيع العادل والدقيق لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، ولكن من المستحب إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من طرف البلدان الأكثر تقدما. ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر حاجة لأموال الاستثمار ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي كما يجب ان تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة.

ثانيا: الشروط السياسية

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية، وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية

للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على تجارة السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى،أشكال وأنماط هذه السياسة ولوائحها[13].

الإرادة السياسية:غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي،لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي ،أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني.[14]

ويرى أصحاب الإقليمية المفتوحة (الإقليمية الجديدة) توافر عدة شروط وهي:

أن تكون مفتوحة العضويةOPEN Membership : وهي تعني أن يحق لأية دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنظم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شرط العضوية.

شرط عدم المنع Non-prohibition وهي تعني أن اتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء

التحرير الانتقائي والمكاسب المفتوحة Selective liberalization and open benefits

وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لذلك القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى اتفاقية تجارية تفضيلية في مواجهة الدول غير أعضاء بالنسبة لذلك القطاعات.[15]

الفرع الرابع أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية

ومن بين أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية ما يلي:[16]

1 –تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة

2–تحسين الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل

3–تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم

4–تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل.

5–تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم

---

[13] آسيا الوافي ، مرجع سابق،ص 23

[14]-Yadwiga Forowicz, »**Economie Internationale** »,Beau chemin, Quebeq,1995,p267

[15] علاوي محمد لحسن،مرجع سابق،ص 109

[16] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق،ص 42

6-الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليم

المطلب الثاني تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.[17]

التكتل الاقتصادي هو اتفاق بين دولتين أو أكثر لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع ،رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها ،ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق مابين السياسات الاقتصادية لهذه الدول بغية تحقيق نمو في كافة هذه البلدان .[18]

الفرع الثاني:علاقة التكتل الاقتصادي ببعض المفاهيم

ا-التكتل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي:التعاون الاقتصادي هو المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين او أكثر، بغرض العمل المشترك الذي من شانه أن يؤدي إلى تحقيق منافع مشتركة، ولا يشترط بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافيا.[19]

ومن هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكتل، إذ انه بالنسبة للتعاون الاقتصادي فانه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أما بالنسبة للتكتل الاقتصادي فانه ينطوي على الإجراءات الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي.

ب-التكتل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي:التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيها بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.[20]

والتكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

---

[17] عبد المطلب عبد الحميد،"**السوق العربية المشتركة،الواقع والأفاق في الألفية الثالثة**"،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2002 ،ص 30

[18] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية** ،دار هومة، الجزائر ،2010 ،ص 140

[19] فؤاد أبو ستيت ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،2004 ،ص 7

[20] نفس المرجع ،ص 8

ت–التكتل الاقتصادي والاتفاقيات التجارية:

الاتفاقيات التجارية تعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، وذلك من اجل تنظيم العلاقات فيما بينها وتشمل هذه الاتفاقيات والمعاهدات إلى جانب المسائل التجارية والاقتصادية مسائل ذات طابع سياسي أو إداري وتعقد الاتفاقيات التجارية عن طريق وزارات الاقتصاد او وزارة التجارة الخارجية ،وتتضمن هذه الاتفاقيات عدة عناصر نذكر منها الإجراءات المتعبة في عملية التبادل التجاري، تحديد الكميات أو القيم أو بيان عن المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلات التجارية [21]

وهي تعتبر اقل درجة من التكتل الاقتصادي من حيث المزايا لان التكتل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول، حيث تعرف الاتفاقيات التجارية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى.

الفرع الثالث:نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشا أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.[22]

لهذا نقول إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة ،رأسمالية واشتراكية أو هذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول ،فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط مثل مشروع "مارشال " الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية ،وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هاته التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957 وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين اللذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى ، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول

---

[21] زينب حسن عوض الله،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،الفتح للطباعة والنشر،مصر،2003 ،ص 308

[22] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق ،ص 45

،فنشأت منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ،وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة " الكوميكون"

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين اغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين ، وأصبح من العبء على الدول أن تدخل المنافسة منفردة ، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعداد للدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم.[23]

المطلب الثالث خصائص التكتلات الاقتصادية

بالتأمل في كل التكتلات الاقتصادية القائمة يلاحظ أنها تميزت بمجموعة من الخصائص أهمها:

إن هذه التكتلات هي تكتلات قارية بمعنى أنها تنشا داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوربي في قارة أوربا،تكتل أمريكا الشمالية في قارة أمريكا الشمالية ،تكتل الآسيان في أسيا،والسوق المشتركة بجنوب شرق إفريقيا في قارة إفريقيا.[24]

وتتصف التكتلات الاقتصادية أيضا بما يلي:

1-تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2-حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.

3-المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

4-ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخف ض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها.

5-قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

6-توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

---

[23] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق، ص 46

[24] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق،ص 26

7-الاستفادة من رؤوس الأموال و الأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية.

8-تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار .[25]

المطلب الرابع العوامل التي أدت إلى ظهور التكتلات الاقتصادية

إن إزالة مختلف الحواجز والعقبات الجمركية والمالية والنقدية يعتبر شرطا فإيجاد وتكوين التكتل الاقتصادي إلا أن ذلك لم يكن لينجح لولا وجود عوامل أخرى مشتركة تسهل عملية التكتل الاقتصادية وتتمثل هذه العوامل في الأتي:[26]

1-العامل الجغرافي

هو من العوامل المهمة في إيجاد التكتل الاقتصادي ذلك لأنه من الصعب وغير المجدي أن يقوم اتحاد اقتصادي بين الأردن والأرجنتين مثلا للبعد الجغرافي بينهما لهذا نجد التكامل الاقتصادي قائما وممكنا بين الدول الأوربية وبين بعض الدول الإفريقية كما هو بين الدول العربية وبعض دول أمريكا اللاتينية.

للعامل الجغرافي أثر على تكاليف النقل والوقت الذي تتطلبه عملية انتقال السلع والخدمات، بين الدول هنا يمكن القول أن مبدأ المعاملة بالمثل قد يأخذ طريقة بين الدول المتباعدة جغرافيا دون حصول تكامل اقتصادي بينهم.

2-العامل الحضاري والثقافي:

عمليا الدول التي تفكر في إيجاد تعاون فيما بينها تنتمي إلى جنس مشترك أو ثقافة واحدة أو دين واحد أو أي صفة مشتركة أخرى وذلك نظرا لما لهذه العوامل من أثر على تجمع هذه الدول وتحفيزها على الدخول في تكتلات اقتصادية تستخدم أغراضها وأهدافها، كما خص بين الدول الأوربية والدول العربية (مع مراعاة الاختلاف في هذه العوامل بين الدول العربية والدول الأوربية).

3-هناك عامل أخر يحفز بعض الدول على التكتل إضافة إلى العوامل السابقة:

يتمثل في وجود هموم مشتركة بين هذه الدول كان تكون مثلا دولا في طريقها إلى النمو وتشعر بضرورة تعاونها حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجهها تنمية اقتصادها والنهوض بأحوالها المعيشية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث ،أو كان يكون هناك أهداف وأغراض سياسية بينها انطلاقا من التكامل الاقتصادي كما هو الحال فيما بين الدول الأوربية ،ومجمل القول أن تشكيل التعاون الاقتصادي بين الدول لا يأتي فقط من خلال الاتفاق على إزالة الحواجز والقيود الجمركية والمالية والنقدية ، بل يتم من خلال توافر مزيج من العوامل المشتركة بين دول الاتفاق يكون من شان هذه العوامل مجتمعة تحفيز التقارب الاقتصادي والإسراع فيه لخدمة الدول الأعضاء.

---

[25] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق،ص50

[26] عبد القادر بله محمد احمد وآخرون، **التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوربي نموذجا)**، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، 2017 ،ص11

المبحث الثاني أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخطوات تحقيق أهدافها

أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في غالبية دول العالم وعند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية فهنالك أسباب ودوافع وراء هذا التزايد إضافة إلى مزايا يحققها وتكاليف تطلبها عملية التكتل.

المطلب الأول أسباب قيام التكتلات الاقتصادية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع مابين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

أولا: أسباب اقتصادية

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة، ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

ا-زيادة في قوتها الاقتصادية بالنسبة للعالم الخارجي السبب كبر حجم صادراتها ومواردها، الأمر الذي يهيأ لها الحصول على شروط يزان في أفضل لمبادلتها التجارية الخارجية

ب-تخفيض العبء في ميزان المدفوعات لدول التكتل إذ تعوض بزيادة التبادل التجاري بين دول التكتل[27]

ت-توسيع نطاق السوق كنتيجة لإزالة التمييز القائم بين الأسواق المحلية للدول الأعضاء أمام كثير من الصناعات القائمة التي قد تشكو من عدم استغلالها بكامل طاقتها الإنتاجية بسبب ضيق السوق وما يترتب عنه من ارتفاع نفقات الإنتاج.[28]

ث-يساعد التكتل على كسر الحلقات الاحتكارية التي ترعرعت في ظل الأسواق الضيقة ما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية.

ج-يضمن التكتل قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء

ح-ضمانة ضد الأحداث المستقبلية حيث تلجا الدول للانضمام إلى تكتل اقتصادي وذلك من اجل درء المخاطر والأحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة ،لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر فيها لذلك أقدمت كندا على إبرام الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق

---

[27] يوسف مسعداوي،مرجع سابق،ص 143

[28] فطيمة حمزة ،تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوربي نموذجا،أطروحة شهادة دكتوراه، قسم العلوم التجارية،تخصص تجارة دولية،بسكرةن2014،ص 20

والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية .

ثانيا: أسباب سياسية

من خلال تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة المتكتلة، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، لهذا فانه قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، هناك أسباب سياسية يمكن إجمالها في:[29]

ا-يمنح للدول قوة سياسية بسبب تقارب أو تماثل وجهات نظرها الأمر الذي يمكنها من السيطرة على ثرواتها ومواردها الطبيعية والحصول على أحسن النتائج لاستغلالها ومنع السيطرة الأجنبية

ب-إن أية قوة سياسية تثبت وجودها باقتصاد متين ومتطور لتحقيق اكتفاء ذاتي

إن الدافع وراء إقامة تكتل يكون سياسي بالدرجة الأولى وهذا ما حدث عندما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة بضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة ،وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوروبا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة المتكتلة ،فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي ،وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا ،وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951،قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي أي أن هذا الأخير يمثل تمهيد لإقامة تكتل سياسي.[30]

-فقد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الاسمي الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنضمة إلى تكتل الاقتصادي ،أي أن هذا الأخير يكون تمهيدا لإقامة تكتل سياسي.[31]

ثالثا: أسباب أمنية

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا امنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي فالطريق غير مباشرة لتقوية الأمن من خلال تكتل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه

---

[29] يوسف مسعداوي،مرجع سابق،ص 143

[30] عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية** ،معهد الإنماء العربي ،بيروت،1976،ص 24

[31] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة** ،رسالة دكتوراه "غير منشورة"،معهد العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر ،2006 ص 39

الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط. في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تامين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.[32]

المطلب الثاني أهداف وخطوات تحقيق التكتل الاقتصادي

الفرع الأول: أهداف التكتل الاقتصادي

هناك ثلاثة أهداف للتكتلات الاقتصادية:[33]

ا/الأهداف الاقتصادية

1-يهدف التكتل الاقتصادي في مرحلة من مراحله المختلفة إلى تقسيم العمل والتخصص والإنتاج بين مجموعة أقطار، وضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة مشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة و وفورات الحجم الكبيرة التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكتل

2-التشجيع على تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام والخاص، حيث توفر إمكانية اتساع السوق حافزا لاتخاذ قرار الاستثمار وتقليل درجة المخاطر التي تصاحب الاستثمار في المشروعات الكبيرة

3-يكسب التكتل مجموعة الأطراف المشتركة مركزا تفاوضا قويا يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري كما أن الاقتصاد الصغير المنفرد لا يستطيع حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة آو تحسين المنتجات الحالية

4-يؤدي التكتل إلى زيادة المنافسة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

5-تحقيق وحدة التقلبات الاقتصادية الدورية فيما بين الكساد والرواج.

6-المساعدة على تطوير المقدرات التكنولوجية وتنميتها من حيث أن إمكانية التكتل تساعد على توفير مصادر التمويل المشترك.

ب/الأهداف الاجتماعية

1-يؤدي التكتل الاقتصادي إلى حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكتل مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم

2-يتيح التكتل إمكانية إثراء الحياة الفكرية والثقافية لأهداف التكتل.

3-إعداد الكادر القادر على التعامل مع المستجدات المعاصرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية

ت/ الأهداف السياسية

---

[32] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص144

[33] عبد القادر بلة محمد احمد وآخرون، مرجع سابق، ص 13

1-تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة التكتلية والقضاء على العنصرية فيما بينهم.

2-التقريب بين المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية

3-يهدف التكتل الاقتصادي إلى تكوين مدخل التعاون الأمني والدفاع المشترك وظروف العدوان الحروب الإقليمية الدولية.[34]

الفرع الثاني: خطوات تحقيق أهداف التكتل الاقتصادي

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها:[35]

1-أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

2-الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنظمة التكاملية وهذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

3-إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

4-التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

5-إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي.

6-إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بول التكتل يهدف إلى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

7-إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الادرات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

8-يجب أن لا تقتصر وظيفة الادرات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

---

[34] عبد القادر بلة محمد احمد وآخرون، مرجع سابق، ص14

[35] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 51

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول.[36]

المطلب الثالث مزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي واستمرار يته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء والتي تنعكس في مكاسب الرفاه وتتمثل في خمسة عناصر أساسية:[37]

1**–اتساع حجم السوق**: يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق ،وبذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا اكبر ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي ،وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها ،بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية،ولاشك أن هذا الاتساع في السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة ،كزيادة الإنتاج وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وبذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج ،كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص ،وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.

2–تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:

فامتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

3–تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع:

فمن المفترض أن يؤدي الاتحاد إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل والوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تهذيبها وتنميتها.

4–تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي:

فكلما قويت الدولة اقتصاديا –بفضل التكامل–كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة،فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، وهذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة ،كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن

---

[36] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 52

[37] - إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي،مكتبة مدبولي ، القاهرة،2002،ص 59

معدلات تبادلها ،ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة المؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق ،والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى ،وبذلك بتعزز مركزها التفاوضي.

5-**زيادة معدل النمو الاقتصادي**:يؤدي التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار ،فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب ،والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ،حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج ،وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع ،بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية .

المطلب الرابع تكاليف التكتل الاقتصادي الإقليمي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب منها:[38]

*ضياع استقلالية كل بلد عضو حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد ونأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي والنقدي للإقليم الأوربي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3بالمائة من الناتج المحلي الخام والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60 بالمائة من الناتج المحلي الخام، كما أن معدلات التضخم والفوائد في المدى الطويل لابد أن تكون محصورة في مجال معين.

*اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها ،وتعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية وان زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها.

*المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف وتدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، فالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على العدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة.

*تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل اتجاه المبادلات وحريتها كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الأخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الإقليمي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة.

المبحث الثالث بنية التكتل الاقتصادي ومعوقاته

[38] اسيا الوافي، مرجع سابق، ص40

يأخذ التكتل عدة أشكال تمثل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي وقبل أن نبحث في أشكال التكتل الاقتصادي سوف نتطرق إلى شروط نجاح هذا التكتل وبعد ذلك إلى معوقات هذا التكتل ومشاكله.

المطلب الأول الشروط الحديثة للتكتل الاقتصادي

إن التحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية ...الخ جعل من التكتل الاقتصادي يأخذ بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي[39]

أولا: النطاق الجغرافي

حسب الصيغة التقليدية للتكتل فانه يضم دولا متجاورة جغرافيا، لكن حسب الصيغة الجديدة للتكتل فانه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم او أكثر متجاورين.

ثانيا: الخصائص الإقليمية والاجتماعية

ترى الصيغة التقليدية للتكتل أن هناك ثقل للعوامل الاجتماعية والإقليمية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي تسمح للتكتل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات من التكامل وهو الوحدة، وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة متباعدة وتباين في مستوياتهم الاقتصادية وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائه.

ثالثا: تحرير التجارة ونطاقها

في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي وتركز على المنتجات الصناعية من اجل إحلالها محل الواردات، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها، وتم توسيع التجارة إلى الخدمات وتركز عل التصدير.[40]

رابعا: عدم اشتراط المعاملة بالمثل

حسب الصيغة التقليدية فان ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الحديثة فان هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الأعضاء الأقل تقدما.[41]

---

[39] فطيمة خيضر، مرجع سابق، ص25

[40] Yadwiga forowicz,op cit, p270

[41] فطيمة خيضر، مرجع سابق،ص25

خامسا: تحرير عناصر الإنتاج

في الصيغة التقليدية إن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي، وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسيطيه "السوق المشتركة «، ويستكمل عند الاتحاد، ولكن حسب الصيغة الحديثة للتكتل فان تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر رأس العمل فانه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

سادسا: الدوافع السياسية

إن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب لان هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما الصيغة الجديدة للتكتل نجد دوافعها السياسية تركز على دعم الاستقرار السياسي.

سابعا: تنسيق السياسات

حسب الصيغة التقليدية فان تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.[42]

المطلب الثاني أشكال التكتل الاقتصادي

هناك كما هو معروف اختلاف بين أشكال التكتل الاقتصادي تبعا للدرجة التي يبلغها اندماج الاقتصاديات الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي ،فقد يكون التكامل كليا أو جزئيا ،ففي الحالة الأولى تلغى جميع القيود على حركية السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ويتم تداول عملية موحدة وتوضع ميزانية عامة موحدة ويتم إتباع سياسي مواكب للتكامل الاقتصادي .أما في حالة التكامل الاقتصادي الجزئي فيأخذ شكل المنطقة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ،ويأخذ التكتل الاقتصادي أشكالا متعددة تمثل صورا لدرجة التكامل بين الدول الأعضاء والشكل التوضيحي التالي يوضح ذلك [43]

---

[42] اكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص26

[43] نفس المرجع، ص28

الشكل رقم02: كشكل توضيحي لصور التكتل الاقتصادي

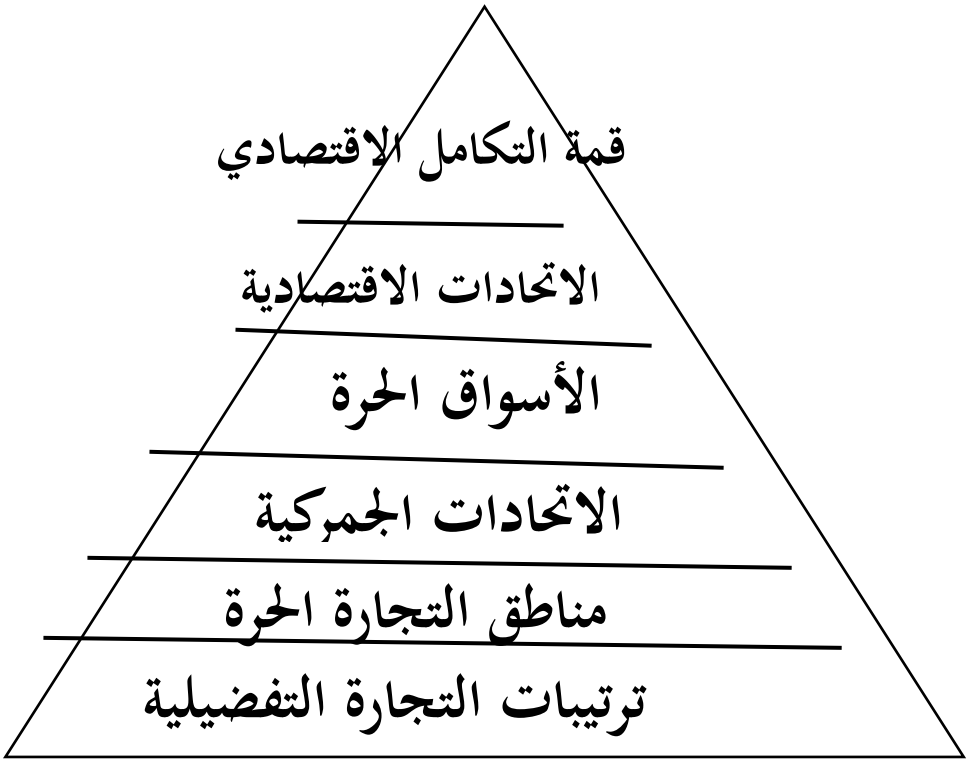

المصدر: فطيمة حمزة،**تأثير التكتلات الاقتصادية على قرارات المنظمة العالمية للتجارة** الاتحاد الأوروبي نموذجا قسم العلوم التجارية، جامعة خيضر، بسكرة ،2016،ص28

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى، وطبقا لهذه المرحلة تقوم كل دولة بإعطاء الدولة الأخرى المشتركة المعاملة التفضيلية، فيما يتعلق بالرسوم الجمركية المفروضة على حركة التجارة الخارجية بين الدول، وفي نفس الوقت فان كل دولة تقوم بتحديد الرسوم الجمركية على حركة التجارة الخارجية فيما بينها، ومن بين الدول خارج التكتل بمحض إرادتها[44]، ويتميز هذا النظام بالالتزام بما يلي:[45]

ا-تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية

ب-المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط ولا يشمل الجانب النقدي

---

[44] جون هدسون ومارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة:طه الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي،دار المريخ،الرياض،1987 ،ص 569

[45] يوسف مسعداوي،مرجع سابق ،ص145

ت للدول الأعضاء الحق في صياغة ورسم سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء

ومن أشهر الأمثلة على هذه الترتيبات اتفاقية لومبي المبرمة بين بلدان مجموعة إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيكي والاتحاد الأوربي، وقد وقعت هذه الاتفاقية 45 دولة سنة 1975، وينص هذا الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية، أما المنتجات الزراعية فتخضع لشروط السياسية الزراعية المشتركة مع بعض الإعفاءات خارج المواسم الزراعية.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجب هذا الاتفاق تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم غير الأعضاء.[46]

أولا: خصائص منطقة التجارة الحرة فيما يلي:

ومن خلال هذا المفهوم يمكن تحديد خصائص التجارة الحرة كما يلي:[47]

ا-تشتمل منطقة التجارة الحرة على مجموعة من التدابير تلغي كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية، وستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال، كما توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، والتي تتأثر كثيرا بتحرير التجارة في الأجل القصير.

ب-للدول الأعضاء الحرية الكاملة في صياغة سياستها التجارية اتجاه العالم الخارجي.

ومن أشهر أمثلة مناطق التجارة الحرة: هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية (AELE) والتي تكونت في عام 1960 بين المملكة المتحدة،النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد وسويسرا، ثم انضمت فلندا لهذه والتي تكونت المنطقة الحرة عام 1961، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ALENAبين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

---

[46] عبد الوهاب الرميدي ،مرجع سابق، ص10

[47] سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، 1994 ،ص 288

ثانيا: مشاكل منطقة التجارة الحرة

من أبرز المشاكل التي تواجهها مناطق التجارة الحرة والتي تنشا من عدم فرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة تجاه باقي العالم في ظل إلغاء جميع الرسوم على التجارة البينية بين البلدان الأعضاء وتتركز في احتمالات حدوث ما يدعى بانحراف التجارة، الإنتاج، الاستثمار.[48]

ا–انحراف التجارة: بمعنى حدوث تحايل بعض الدول على الحواجز الجمركية كان تقوم دولة معينة باستيراد سلع من دول غير أعضاء في المنطقة بتعريفة جمركية منخفضة بدلا من الحصول عليها جل امن دولة عضو في المنطقة وهذا أمر يتناقض مع الأهداف التي يرمي إليها إنشاء منطقة تجارة حرة وهو توسيع نطاق التجارة فيما بين دول المنطقة

ب–انحراف الإنتاج : بمعنى انتقال بعض المنتجات المصنعة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا بين دول المنطقة ،خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات تحتوي على مواد أولية بنسبة كبيرة لكنها غير متوفرة في دول المنطقة وهذا ما يستدعي استيرادها من الخارج ،خاصة إذا كان الفارق في التعريفة الجمركية اكبر من الفارق في تكاليف الإنتاج فعلى سبيل المثال نفرض أن الدولة (ا)في المنطقة تقوم بفرض رسوم جمركية على مواد مستوردة لصناعة منتج ما أكثر ارتفاعا من الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة (ب) على هذه المواد المستوردة بمقدار (س) في حين أن تكاليف إنتاج هذا المنتج في الدولة (ب) اكبر من تكاليف إنتاج هذا المنتج في الدولة (ا) بمقدار (ع) فان الفارق في التعريفة الجمركية (س)اكبر من الفارق في تكاليف الإنتاج (ع)ومن ثم يتحول إنتاج هذا المنتج من الدولة ا إلى الدولة ب.

ر –انحراف الاستثمار: أي أن انحراف الإنتاج قد يؤدي إلى انحرافات في الاستثمار ،باعتبار أن المستثمرين الأجانب سوف يوجهون أموالهم إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة نسبيا وهذا من اجل أن يضمن هؤلاء المستثمرون تكاليف إنتاج المنتجات التامة وأسعار بيع هذه الأخيرة عند المستوى الذي يجلب المستهلكين وتحقق للمستثمرين عوائد مجزية في نفس الوقت ،وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال بإحجام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الدولة العضو في منطقة التجارة الحرة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا.

ثالثا:الجوانب والإجراءات التطبيقية لمنطقة التجارة الحرة

تتحقق منطقة التجارة الحرة طبقا لخطة عمل وجدول زمني ويمكن الإشارة إلى أبرز الجوانب والإجراءات التنفيذية فيما يلي:[49]

ا–الجدول الزمني لتحرير التجارة

---

[48] علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2004 ،ص248

[49] علي القزويني، مرجع سابق، ص249–250

ب–شرائح التحرير من الرسوم الجمركية

ت–أسلوب الحصر والتحرير للقيود غير الجمركية

ث–قواعد منح استثناء محدود ومؤقت من تحرير التجارة

ج–قواعد شهادة المنشأ (لكل من السلع الزراعية والصناعية)

ح–قوائم السلع المحظورة تحريرها لأسباب أمنية أو صحية أو بيئية أو دينية

خ–إيداع هياكل التعريفة الجمركية للدول الأطراف

د–حصر وإيداع القوانين والقرارات الصادرة برسوم جمركية أو رسوم ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية

ذ–قواعد المنافسة، إجراءات الرقابة وقواعد مكافحة الانحراف والدعم

ر–أسس تطبيق المعاملة الوطنية وقواعد المعاملة الخاصة للدول الأطراف الأقل نموا

ز–القواعد والإجراءات الفنية للمواصفات والمقاييس

س–تنسيق وتوحيد السياسات الجمركية وتوحيد النماذج والمصطلحات والإجراءات الجمركية

ش–الاستثناء الدوري المؤقت من تحرير كل أو بعض الرسوم المفروضة على سلع زراعية معينة في مواسم إنتاجها أو تحديد حصص للواردات أثناء تلك المواسم.

ص–التعاون الجمركي في تبادل البيانات بما في ذلك التبادل الالكتروني

ض –وضع نظام للتجارة العابرة (الترانزيت)

الفرع الثالث:الاتحاد الجمركي

هو شكل من أشكال التكتل الاقتصادي ينشا عن اتفاق دولتين أو أكثر تتفق على تبادل السلع بينها دون أي قيود على التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء ن وعلى إتباع نظام موحد للرسوم الجمركية على التجارة لدول غير الأعضاء في التكتل[50]

أولا: الجوانب والإجراءات التطبيقية للاتحاد الجمركي

تتطلب تنفيذ التعريفة الموحدة عددا من الخطوات والإجراءات التنفيذية أهم هذه الإجراءات ما يلي:

---

[50] فطيمة خيضر، مرجع سابق، ص33

ا.إزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

ب.إقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

ت.تكييف الاتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتعديلها لضمتن عدم نعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد الجمركي.

ث.توحيد التشريع الجمركي ن الإدارة الجمركية والنماذج والإجراءات والمصطلحات الجمركية.

ج.إنشاء صندوق موحد لإيرادات الرسوم الجمركية وقواعد إعادة توزيعها، وإنشاء صندوق تعويضي مؤقت لحالات الدول التي تتضرر عائداتها الجمركية من توحيد الرسوم

ح.قواعد منح الاستثناءات المؤقتة المبررة من بعض مراحل توحيد الرسوم ويجب أن ينتهي اجلها قبل فترة الانتقال الخاصة بالتوحيد كحد أقصى، قواعد المعاملة الخاصة للدول أو الأطراف الأقل نموا.[51]

من الأمثلة البارزة الاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ، بلجيكا وهولندا سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، واستمر سنة 1960، واستمر عندما تحول إلى اتحاد البنولكس الاقتصادي والذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكتل الاقتصادي.

ثانيا: أهداف الاتحاد الجمركي

من خلال الاتحاد الجمركي تقوم دول التكتل الاقتصادي بفرض تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، ومن أهداف توحيد التعريفة الخارجية أنها جزء أو خطوة هامة نحو:[52]

ا. توحيد السياسات التجارية والمالية وغيرها

ب.تقريب عناصر التكاليف أو المدخلات الإنتاجية المستوردة

ت.التفاوض مع الدول والتكتلات الأخرى على أساسها

ث. التأثير في مستويات وأنماط الاستهلاك في الدخل

ج. تشجيع الصناعة بخفض الرسوم على مكوناتها المستوردة وحماية بعض الصناعات الناشئة.

ح. تحديد المستوى المتوقع من الحصيلة الجمركية المشتركة للدول الأعضاء مجتمعة ولكل منها على حدى.

---

[51] علي القزويني،مرجع سابق،ص 253- 254

[52] علي القز ويني،مرجع سابق،ص 251

لكن كل دولة عضو في الاتحاد الجمركي لا تملك الحرية في إبرام أو تحديد أي اتفاقية تجارية مع دول خارج الاتحاد الجمركي، وهذا الأخير يؤدي إلى تقليل التمييز بين السلع المنتجة محليا والسلع المنتجة في الدول الأعضاء والاتحاد ويزيد في درجة التمييز للسلع المنتجة في الدول غير الأعضاء.

الفرع الرابع: السوق المشتركة

في هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي يتم إلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي، كما يتم إلغاء القيود أمام تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وتصبح أسواق الدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة تنتقل فيها السلع ذات المنشأ في الدول الأعضاء بحرية كاملة، ويتحرك الأشخاص والعمالة ورؤوس الأموال بحرية تامة داخل السوق المشتركة.[53]

وتتجلى في ظل السوق المشتركة أهمية التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالنواحي المالية والنقدية والاجتماعية وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات إمكانية حدوث تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج، مما قد يجعل حرية انتقالها مجرد مسالة نظرية تصطدم بالواقع.[54]

أولا: الجوانب والإجراءات التطبيقية للسوق المشتركة

لما كانت هذه المرحلة تشمل تحرر حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمار والعمالة كافة وممارسة النشاط الاقتصادي والمهني فان كل ذلك يتطلب إخضاعه لمعاملة قانونية واحدة في إطار توحيد أو تنسيق التشريعات الاقتصادية وإقامة مؤسسات مشتركة تمثيلية للدول الأطراف تصدر قرارات جماعية ملزمة تتعلق بالسوق وتطبق في هذه الدول باتخاذ إجراءات محلية مناسبة لمنحها صيغة النفاذ وتقرير "المواطنة الاقتصادية "

لمواطني الدول الأخرى الأعضاء في السوق سواء أشخاص طبيعيين ومعنويين ويمكن الإشارة إلى أهم الجوانب والإجراءات التفضيلية لهذه المرحلة فيما يلي:[55]

ا-الجدول الزمني لمرحلة السوق لمتابعة محتوى كلا من النظم والإجراءات التي تطبق على القطاعات التي تخضع للتحرير

ب-توحيد أو تنسيق التشريعات الحاكمة للنشاط الاقتصادي والاستثمار والعمل ...الخ

ت-تقريب أنظمة الحوافز الاقتصادية للقطاعات المختلفة

ث-توحيد الرسوم على المرافق والخدمات العامة والطاقة، وتوحيد أسس وحالات تمويل ميسر للاستثمارات او الصادرات

ج-تطبيق المعاملة الوطنية على وسائل النقل البري، البحري والجوي، وضع قواعد المواطنة الاقتصادية الموحدة في مجالات الترخيص، ممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهنية والحرف وقواعد تملك العقار لأغراض السكن

---

[53] جون هدسون ومارك هرندر،مرجع سابق ،ص570

[54] فطيمة خيضر، مرجع سابق، ص34

[55] علي القزويني، مرجع سابق، ص257-259

ح-تنسيق أو توحيد الترخيص بحق التأسيس للشركات والمصارف وممارسة التامين وإعادة لتامين

خ-تنظيم السماح بتملك وتداول الأوراق المالية لمواطني الدول الأعضاء عبر أسواقها المالية

د-وضع قواعد ملزمة لمعاملة الدول الأقل نموا، وضع قواعد مؤقتة لتعويض الدول الأعضاء التي تتضرر من تدابير تحرير قطاعات معينة.

ذ-إقامة مؤسسات وأجهزة مشتركة للإشراف على التطبيق، لها صلاحيات كافية لأداء التكتل والمتابعة والتقييم والتطوير وطرح المبادرات والمقترحات

ر-إقامة مصرف معلومات مشترك ملحق بجهاز إدارة التكامل وربط بشبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

ز-إنشاء مؤسسة للاستثمار الإنمائي لتمويل وحفز إقامة المشاريع المشتركة وخاصة في القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية والمصالح القطرية الإقليمية لرؤوس أموال عامة وخاصة ومختلطة.

س-صياغة سياسة إقليمية مشتركة تأخذ في الاعتبار تحقيق تنمية متوازنة للإقليم ككل وتقليل التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء مع تقديم الدعم والتسهيلات للبلدان الأقل نموا

ش-ترشيد وتقريب وتنسيق السياسات الإنمائية والاستثمارية والصناعية والزراعية والنقدية والمالية وغيرها من السياسات الاقتصادية وكذلك السياسات الاجتماعية مع صياغة سياسات مشتركة في هذه المجالات وخصوصا السياسات الأكثر أهمية للاتحاد ككل أو لعدد من أعضائه.

كل من فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا ودول البنولكس مثالا بارزا للسوق المشتركة، فلقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في الواحد جانفي1950، واختارت مجموعة من الوسائل لتحقيق هذه الصورة من التكامل في مقدمتها:[56]

ا-إلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات البينية

ب_وضع تعريفة جمركية موحدة وتوحيد السياسات التجارية اتجاه الدول غير الأعضاء

ت-إلغاء جميع القيود على حركة انتقال العمل ورأس المال

ث-تكوين سياسة مشتركة في محيط الزراعة وأخرى للنقل

ج-إنشاء كل من بنك الاستثمار الأوربي لخلق رأس المال اللازم لدفع النشاط الاقتصادي من جهة، والصندوق الأوربي للمعونات الاجتماعية لزيادة فرص العمالة، ورفع مستوى معيشة العمال من جهة أخرى.

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي

[56] سامي عفيفي حاتم،مرجع سابق،ص295

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكتل الاقتصادي تطورا حيث يشمل عل نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الاقتصادية وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فان الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الاقتصادية.

والجدير بالذكر انه في حالة استعمال عملة واحدة فقط فان الاتحاد الاقتصادي يتحول إلى اتحاد نقدي ولعل من أهم الأمثلة التي تحدث عنها التاريخ بشأن الاتحادات الاقتصادية نذكر اتحاد البنولكس الذي تم تكوينه بعد الحرب العالمية الثانية بين كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ (وهو يمثل حاليا جزء من الاتحاد الأوربي) وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في التكامل الاقتصادي حيث تقوم الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتنسيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي الوقوف عند هذه السياسات:[57]

أولا: السياسة الاقتصادية:

يتمثل الهدف الأساسي من التكتل الاقتصادي في رفع مستوى الرفاهية، ولبلوغ هذا الهدف لابد من إيجاد سياسات بديلة تساهم في زيادة الرفاهية. وهذا على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى المنطقة المتكاملة ككل، وذلك باستخدام مختلف أدوات السياسة الاقتصادية كمعالجة اختلالات التوازن في عنصر العمل بالمنطقة المتكاملة طريق البرامج الإنمائية دون الاعتماد على هجرة اليد العاملة

ثانيا السياسة الاجتماعية

وتتمثل في التنسيق بين مستويات الأجور في المنطقة التكاملية قصد تفادي الاضطرابات، أي أن الدول التي تتمتع بأجور منخفضة سوف تستفيد من ميزة تنافسية تؤثر على اقتصاديات باقي الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية حيث أن الفوارق في الأجور تدل على وجود فوارق في الإنتاجية الحدية للعمل، حيث تتمثل هذه الأخيرة في الأثر الذي تتركه زيادة وحدة واحدة من العمل على الإنتاج.

الفرع السادس: الاندماج الاقتصادي التام

يمثل أرقي شكل من أشكال التكتل، بحيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية عموما سواء كانت سياسات نقدية أو مالية وغيرها، وهذا يتطلب بالضرورة إنشاء سلطة اتحادية تفوق في سلطتها سلطات الدول التي تتشكل فيما بينها، وتكون قرارات مثل هذه السلطة ملزمة للجميع، وان تكون هناك عملة واحدة تتعامل بها الدول المتكتلة في كافة مبادلاتها[58] ،ويزيد هذا الشكل من أشكال التكتل الاقتصادي عن الاتحاد الاقتصادي بتوحيد السياسات الاقتصادية سواء كانت سياسات نقدية أو مالية أو اجتماعية

---

[57] فطيمة خيضر،مرجع سابق، ص39

[58] فليح حسن خلف،العلاقات الاقتصادية الدولية،مؤسسة الوراق،عمان،2001 ،ص 171

للدول الأعضاء، وتندمج كل اقتصاديات الدول الأعضاء وتمون اقتصادا واحد ويتم في إطاره إنشاء العديد من المؤسسات لتسيير هذا التكتل مثل البنك المركزي لهذا التكتل الاقتصادي وبرلمان وأنظمة تحكم وتصويت وغيرها.ولتوضيح أشكال التكتل الاقتصادي وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03:اشكال التكتل الاقتصادي

المصدر,Yadwiga forowicz ,**ECONOMIQUE INTERNATIONAL**

beau chemin,canada,1998,p266

المطلب الثالث معوقات التكتل الاقتصادي

إن تحقيق التكتل الاقتصادي المنشود قد يصادف العديد من العقبات التي تؤثر على مساره، وتنقسم معوقات التكتل الاقتصادي إلى:[59]

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية والتقنية

تتلخص المعوقات الاقتصادية والتقنية في التبعية الاقتصادية وتخلف الهياكل الإنتاجية وكذلك في الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي والاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتعبة وكذلك قصور البنية التحتية:

أولا: التبعية الاقتصادية وتخلف الهياكل الإنتاجية

يشكل تخلف الهياكل الاقتصادية للدول النامية وتبعيتها للدول الصناعية المتقدمة عقبة كأداء تحد من قدرتها على التكتل والاندماج وذلك على الرغم من أن تخلفها في هذا المضمار يعد دافعا قويا للتكتل، فالهياكل الاقتصادية لهذه الدول متنافسة

[59] علي القزويني، مرجع سابق،ص296

ومتماثلة كما أن منتجاتها الأساسية تصب في أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وقد أدى إلى انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول مما يدل على أن المدخل التجاري غير مجدي في هذه المجالات.

ثانيا: الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي

تلعب هذه الاختلافات دورا بارزا في عرقلة جهود التكتل حيث تتخوف الدول الأقل نموا من أن تستقطب الدول الأكثر تقدما منافع التكتل، وان تستحوذ على ثماره الإنمائية وان تسيطر هذه الدول على التكتل، وتبرز في هذا المجال أيضا حاجة الدول الفقيرة إلى الإيرادات المتأتية عن الرسوم الجمركية فضلا عن حاجتها إلى الإبقاء على هذه الرسوم لتشكيل سياساتها الاقتصادية.

ثالثا: الاختلاف في أساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة

يرتبط هذا الاختلاف باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وقد يبرز في هذا إطار الفلسفة الواحدة، ومثاله تباين السياسات المالية والنقدية والتجارية، وهذا العامل يعرقل التكتل ولا يحول دونه.

رابعا: قصور البنية التحتية تتمثل هذه البنية في المواصلات والاتصالات والمعلومات التي تلعب دورا بارزا في إتمام الجهود التكاملية وذلك لدورها في التوسع التجاري، ومن شان غياب هذه البنية أن يعرقل التكتل.

الفرع الثاني: المعوقات السياسية والأيديولوجية

تتلخص المعوقات السياسية والأيديولوجية في الاختلاف في النظم الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاختلاف في أنظمة الحكم السائدة:[60]

أولا: الاختلاف في النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة

تؤدي هذه الاختلافات بشكل أساسي إلى اختلاف الآليات المتبعة في عملية تخصيص الموارد حيث تعتمد الأنظمة الإستراتيجية على التخطيط المركزي وسيطرة الدول على هذه العملية، بينما تعتمد الأنظمة الرأسمالية على السوق.

ثانيا: الاختلاف في أنظمة الحكم

تتنوع هذه الأنظمة من واحد يقوم على الديمقراطية التي تعتمد على التعددية السياسية إلى آخر يرفض هذا الشكل ويلعب هذا العائق دورا بارزا في تثبيط مساعي التكتل بين الدول النامية

ثالثا: الاختلافات في الأوضاع السياسية

وذلك من حيث الاستقرار السياسي والسلام الأهلي وتوفر الإرادة السياسية للمضي قدما صوب التكتل

رابعا: المشكلات المحلية لكل دولة وقصور وعي التكتل

---

[60] فطيمة حمزة، نفس المرجع، ص50

تعاني بعض الدول مشكلات تحد من قدرتها على إتمام لمساعي التكاملية كالانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية أو احتلال أجزاء من أراضيها أو قصور وعيها بأهمية التكتل.

الفرع الثالث: المعوقات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية

وتتمثل هذه المعوقات في:[61]

أولا: المعوقات الاجتماعية والثقافية

ا-التباين في مستوى التطور الثقافي والاجتماعي من حيث المؤشرات الأساسية لهذا التطور كدرجة التحضر والمستوى العلمي والوعي الاجتماعي وغيرها.

ب-معوقات ترتبط بالخصائص الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات كالصراعات الطائفية والقبلية والعنصرية وغيرها.

ثانيا: المعوقات المؤسسية والتنظيمية

ترتبط هذه المعوقات بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكتل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكتل وهي شرط ضروري وغير كاف لقيام التكتل إذ لابد من توفر الإمكانات التي تمكن هذه المؤسسات من أداء دورها المناط بما على أكمل وجه.

المطلب الرابع: مشاكل التكتل الاقتصادي

من أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

الفرع الأول: مشكل التعريفة الموحدة

من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية.

ومن أمثلة ذلك ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.[62]

الفرع الثاني: مشكل الحماية الجمركية

---

[61] علي القزويني، مرجع سابق، ص301

[62] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص37

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف اقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية

فوجود مثلا أسعار ضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر. كما لا يمكن توحيد كافة أنواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لها مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها وهذا ما حدث فعلا بين بلجيكا وهولندا،لكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنولكس" سنة 1948 .[63]

الفرع الثالث: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر

المشكل قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم الإيرادات إلا إذا كانت هنالك طريقة متفق عليها بل قيام التكامل، وهنا تثور المشكلة، اذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟

1-يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965 .

2-يرى فريق آخر انه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتبيانها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي.[64]

الفرع الرابع: مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية

يعتبر تنسيق السياسات الاقتصادية من الأسس البارزة للتكتل الاقتصادي لكن تحقيق هذا التنسيق قد يصطدم ببعض المشاكل، أهمها توحيد نسب الضرائب مثلا التي قد تقلل من إيرادات بعض الدول الأعضاء، كما أن تثبيت سعر الصرف قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى بعض الدول الأعضاء لما لابد من وضع آليات لتحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية دون التأثير على اقتصاديات الدول الأعضاء تأثيرا بالغا.[65]

---

[63] نفس المرجع، ص37

[64] عمر مصطفى محمد ، مرجع سابق، ص 38

[65] فطيمة حمزة، مرجع سابق، ص44

خاتمة الفصل الأول

تكتسي التكتلات الإقليمية أهمية بالغة لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب ، فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته باعتباره وسيلة لتحقيق الأهداف وتكمن أهميته في أهمية التكتل في حد نفسه من خلال تحقيق الوفرة الاقتصادية نتيجة اتساع لنطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات مما يمكن هذه المشروعات من استغلال اكبر طاقة إنتاجية ممكنة مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ، ورغم ذلك فان مسار تشكيل هذه التكتلات لا يخلو من الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تقف عائقا أمام تحقيق هذا التكتل أو أنها تأخذ وقتا طويلا لتحقيقه.

الفصل الثاني

أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم

مقدمة الفصل الثاني

انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية ،في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه وبصورة ملموسة جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،حيث اتجهت معظم دول العالم نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها ، ففي أوروبا تسارعت التطورات لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي ، وقد تزامن الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية في النصف الكرة الغربي مع إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) التي تعتبر من أشكال التكتل الاقتصادي القائم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي ،كما تم تفعيل أيضا رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان)، فتعتبر هذه التكتلات الأجدر والأقوى على الساحة الاقتصادية الدولية .

المبحث الثاني منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي وقيام منطقة النافتا أملته مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، أما خلال العقدين الأخيرين من القرن

العشرين تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول.

المطلب الأول نشأة النافتا

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا ،حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق ، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة ، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا،بين الدول الثلاث كما سبقتها التمهيد بإنشاء منظمة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989 ، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها الاتفاقية ، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بكلينتون ، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 ديسمبر 1993 حتى 17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993 وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوروبا الموحدة يناقش سنة 1992 ،كما كانت أمريكا تخشى من اتجاه أوروبا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا.[66]

المطلب الثاني مبادئ النافتا والقطاعات التي تسري عليها الاتفاقية

الفرع الأول: مبادئ النافتا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي: [67]

تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات

-تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث

-تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل

-تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية

-العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية

---

[66] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق،ص 77

[67] نفس المرجع،ص 79

-يمكن لأي دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر

-السماح بانضمام أعضاء آخرين

-العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق.

-اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30الى 45 يوم.

-استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال

-تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البنية.

-إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات جديدة.[68]

الفرع الثاني: القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية

وهذه القطاعات كالتالي:

1-قطاع الزراعة:

يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6بالمائة على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عام، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فان العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت النافتا وذلك سنة 1989.[69]

2-قطاع السيارات

يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعي ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62.2 بالمائة من مكونات السيارات حتى إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

3-قطاع الطاقة

تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا انه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

---

[68] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق،ص 80

[69] Jean Marc Siroen, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Editions la Découverte, Paris, 2004,p21

4-قطاع الخدمات المصرفية:

يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود و الحواجز بحلول عام 2007 .

كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

5-قطاع النقل:

كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت في عام 2000 كمرحلة ثانية يتم بالسماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

شملت أيضا اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية ،منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة حيث نصت أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة ،وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ "النافتا "،والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشاة من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير ،لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من اجل تحويل عمليات تحسين البيئة ،ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من اجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا .[70]

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا

التبادل التجاري لدول النافتا:

الجدول رقم 01: العلاقات التجارية بين دول النافتا أثناء عقد الاتفاقية 1993-1995 %

حصة الصادرات	الولايات المتحدة		كندا		المكسيك		الصادرات الإجمالية نحو النافتا	
الفترة	1993	1995	1993	1995	1993	1995	1993	1995
الولايات المتحدة	-	-	21.5	21.6	9.0	7.8	30.5	29.4
كندا	81.3	80.6	-	-	0.4	0.4	81.7	80.4

[70] قاسم شريف، النافتا" منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" ،**مجلة معلومات دولية**،دمشق: مركز المعلومات القومي ،العدد 64 ،السنة الثامنة،2000، ص53

المكسيك	82.3	83.6	3.0	2.5	-	-	85.9	86.1

المصدر:عمر مصطفى محمد،التكتلات الاقتصادية الإقليمية،مرجع سبق ذكره ،ص86

نستنتج من الجدول إن مساهمة كل من كندا والمكسيك في النافتا هي أكبر من مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة تربطها روابط تجارية معتبرة مع كلا البلدين، إلا أن الروابط التجارية بين كندا والمكسيك ضئيلة جدا. ففي عام 1996 قدرت صادرات الولايا المتحدة الأمريكية 20 بالمائة إلى المكسيك وبنسبة 7.5 بالمائة إلى كندا بينما زادت صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة بنسبة أكبر.

وبموجب دول النافتا الثلاث أنشئت واحدة من اكبر المناطق الحرة في العالم يذهب 80بالمائة من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة وكندا بينما تزيد صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك عن صادراتها إلى البرازيل والصين والهند وروسيا مجتمعة

الجدول رقم 02 :حجم الصادرات والواردات لدول النافتا (2000-2003) مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003
الولايات المتحدة	1259300	1179180	1202430	1305410
كندا	244786	227291	227499	245021
المكسيك	18702	176785	176607	178503
النافتا	1686788	1582656	1606536	1728934

المصدر: عمر مصطفى محمد،التكتلات الاقتصادية الإقليمية ،مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ،القاهرة،ط1 2014 ص87

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا في حجم التجارة الخارجية البينية لدول النافتا من 1.686.788 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.728.934 مليون دولار سنة 2003 ،وكان حجم نمو التجارة الخارجية واضحا في الولايات المتحدة حيث تطور من 1.259.300 إلى 1.305.410 مليون دولار لنفس الفترة 2000-2003

الجدول رقم 03: التبادل التجاري لدول النافتا خلال الفترة 2009_2011 بالمليون دولار

بالنسبة إلى متوسط التعريفة المطبقة في الدول الثلاث وقت تنفيذ الاتفاقية كانت على النحو التالي 11 بالمائة في المكسيك،5 بالمائة في كندا و 4 بالمائة في الولايات المتحدة وللتكامل بينهما سوق يكون له نتائج إيجابية إذا ما زاد الأثر الإنشائي للتجارة عن الأثر التحويلي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

		الولايات المتحدة	كندا	المكسيك	النافتا	الإجمالي العام
2009	الواردات	1.602.309	335.376	235.999	2.173.675	12.412.000
	النسبة	12,9	2,7	1,9	17,5	100
	الصادرات	1.059.486	316.628	231.382	1.607.496	12.178.000
	النسبة	8,7	2,6	1,9	13,2	100
2010	الواردات	1.975.087	407.079	316.617	2.683.706	15.077.00
	النسبة	13,1	2,7	2,1	17,8	100
	الصادرات	1.277.186	396.126	29.702	1.960.332	14.851.000
	النسبة	13,1	2,6	2,0	13,2	100
2011	الواردات	1.277.186	312.002	30.154	2.578.167	15.077.000
	النسبة	12,5	2,6	2	17,1	100
	الصادرات	1.478.728	44.540	35.632	2.280.448	17.816.000
	النسبة	8,3	2,5	2	12,8	100

Source://www.wto.org/english/res_e/statis_ e/its/09_toc_e.htm

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن صادرات منطقة النافتا قد نمت بشكل اقل من وارداتها ،ويمكن ملاحظة الاختلافات بالنسبة لتطور حجم التجارة وبالأخص تجارة السلع في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوق ديناميكية أكثر من كندا والمكسيك حيث استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 على ما يقارب 9 بالمائة من صادرات العالم مقابل 13 بالمائة من صادرات منطقة النافتا ،بينما كندا والمكسيك حصلت على حوالي 6 بالمائة من الصادرات العالمية مجتمعة ،أما فيما يخص الواردات فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سوقا كبيرا تستهلك الكثير حيث قدرت وارداتها 13 بالمائة من الواردات العالمية بينما المكسيك وكندا فقد أخذت ما يقارب 5 بالمائة وهي مجتمعة ،بينما في والواردات للدول الثلاثة ولو بشكل 201013,2 لم تتغير نسبة الواردات والصادرات ،ولكن مع حلول 2011 بالمائة قليل حيث نلاحظ أن صادرات النافتا انخفضت من

إلى12,8بالمائة من مجموع الصادرات العالمية، ونفس الشيء بالنسبة لواردات النافتا فقد انخفضت من17,8بالمائة

إلى 17,1بالمائة من مجموع الصادرات العالمية،وهذا ما يوضحه المنحنى البياني رقم (03) الذي يمثل تطورات

صادرات وواردات منطقة النافتا خلال فترة زمنية 2009-2011

الشكل رقم (04) تطور صادرات وواردات النافتا خلال الفترة 2009-2011

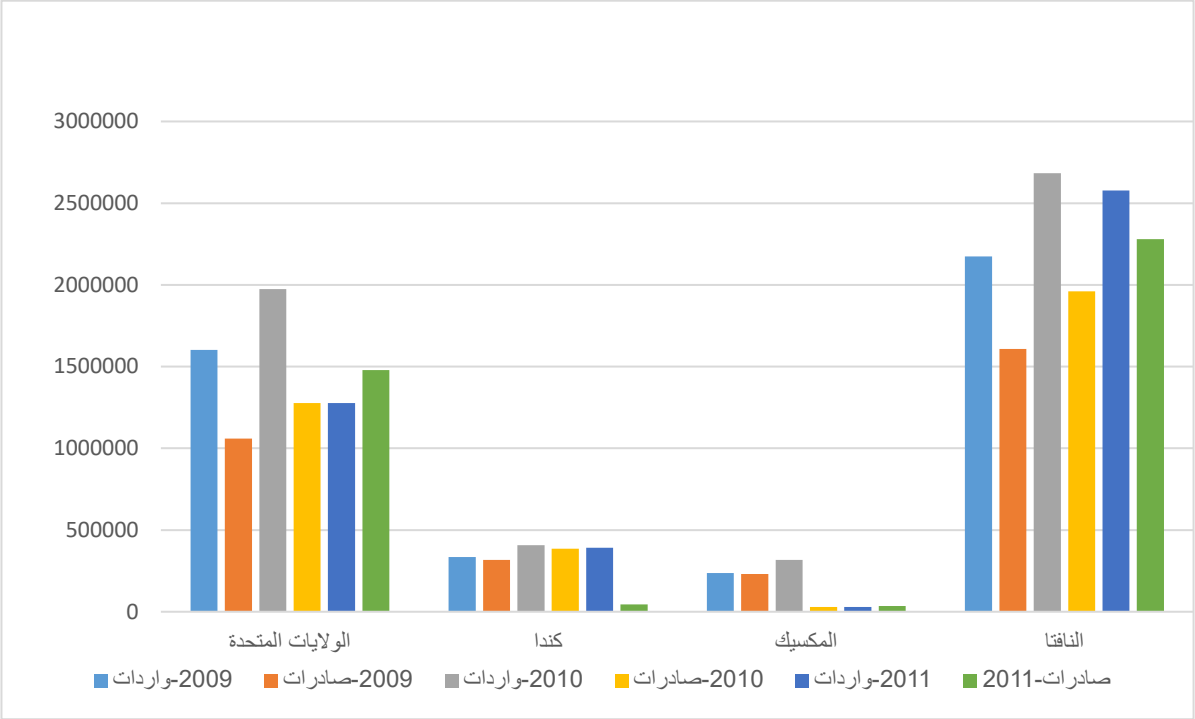

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

الجدول رقم 04 :النافتا في لمحة

البيانات	كندا	الولايات المتحدة	المكسيك	الإجمالي
تعداد السكان في يوليو 2008 (بالمليون)	33.3	304.1	106.7	444.1
اللغات	الإنجليزية–الفرنسية	الانجليزية	الاسبانية	–
الناتج المحلي الإجمالي في 2008 (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي)	1.501 بليون	14.441 بليون	1.087 بليون	17 تريليون
التجارية البينية في 2008(الأسعار الجارية بالدولار الأمريكي)	470.8 بليون	919.9 بليون	393.5 بليون	946.8 بليون
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 بالدولار الأمريكي	240 بليون	229.8 بليون	156 بليون	625.8 بليون

فرص العمل في الفترة من 1993-2008 (بالمليون)	4.3	25.1	9.3	39.7
المستوى الوطني للعمالة في 2008 (بالمليون)	17.1	145.4	43.2	205.7

المصدر: محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، ص256

تمثل منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أكبر تكتل تجاري ثلاثي الأطراف في العالم، حيث يضم ما يقارب 444 مليون نسمة، وإجمالي الناتج المحلي لدولها سجل حوالي 17 تريليون دولار أمريكي في عام 2008 حسب الجدول رقم 01،مما يجعل هذا التكتل أكبر تجمع اقتصادي عالمي، ينتج من البضائع والخدمات 17 تريليون دولار، تجارة الولايات المتحدة وحدها مع دول أل «النافتا" قدرت عام 2008 ب 1.1 تريليون دولار مما حقق ما كانت الولايات المتحدة تهدف إليه لتوفير سوق لمنتجاتها واستثماراتها ويد عاملة رخيصة لصناعتها، صدرت الولايات المتحدة ما قيمته 482 مليار دولار واستوردت ب 596 مليار دولار من شركائها في "النافتا". كان رقم الصادرات والواردات للولايا المتحدة من هاتين الدولتين 735 مليار دولار عام 2009. ووصل العجز التجاري الأمريكي مع دول "النافتا"114 مليار دولار عام 2008.[71]وأدى الاتفاق إلى انتعاش التجارة بين دول المنطقة، حيث زادت بمقدار المثلين تصل إلى تريليون دولار سنويا، ووصل إجمالي حجم التجارة بين دول النافتا أواخر عام 2013 إلى نحو ثلاثة مليارات يوميا.

– فبعد سريان مفعول الاتفاقية ألغيت الضرائب وخفضت الرسوم بشكل كبير ثم ألغيت تماما عام 2008 على اغلب المواد باستثناء خشب البناء وجميع مشتقات الحليب تقريبا، حيث تحمي كندا قطاع الألبان فيها من خلال فرض تعريفات جمركية على واردات لدعم الأسعار لصالح مزارعي البلاد، وزاد النزاع بشأن الألبان عندما وسعت كندا هذه السياسات لتشمل كذلك الحليب المصفى المستخدم في صناعة الاجبان التي تعد غاية في الأهمية بالنسبة للصادرات الأمريكية. حيث بلغ حجم التجارة بين دول النافتا في يناير 2010 إلى 56.7 مليار دولار أمريكي ،وهذا ارتفاع قياسي في التجارة التي ارتفعت بنسبة 19.5 في المائة عن العام 2009،ومما يعزز التجارة أن 86.1 في المائة من حجم التجارة بين كندا والولايات يتم عن طريق التجارة البرية ،وقد بلغ حجم التجارة البرية بين الولايات المتحدة وكندا في يناير 2010 ،34.2 مليار دولار ،مرتفعة بنسبة 18 بالمائة عن يناير 2009 ،بينما بلغ حجم التجارة البينية بين المكسيك والولايات المتحدة خلال الفترة نفسها 22.5 مليار دولار بنسبة زيادة على العام الذي سبقه 21.7 بالمائة.إن الحدود البرية الطويلة التي تربط بين دول النافتا سهلت عملية النقل التجاري ،وهذا جعل التجارة رخيصة بين هذه الدول [72].

الجدول رقم 05:تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986–2001%

[71] www.aleqt.com اطلع عليه يوم 2019/04/15

[72] net.cdn.ampprogect.org اطلع عليه يوم 14-03-2019

التجارة	86-87	88-89	91-90	93-92	95-94	96	97	98	99	2000	2001
الصادرات	42.5	40.7	41.8	44.7	47.1	47.6	49.1	51.7	54.6	55.7	55.5
الواردات	30.9	32.6	34.4	35.9	37.5	39.2	39.8	40.2	40.3	39.8	39.5

المصدر: عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص88

أما فيما يخص التجارة البينية بين الدول الأعضاء فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بين المجموعة حيث نمو نسب الواردات بمعدلات متزايدة خاصة في فترة التسعينات فكانت بنسبة 34.4 بالمائة لفترة "90-91 " من التجارة العالمية ،لتصل وتستقر عند 40 بالمائة خلال السنوات الأخيرة من التسعينات ،أما بالنسبة للصادرات فازدادت أيضا بمعدلات أسرع من الواردات ،فارتفعت من 41.8بالمائة للفترة "90-91 "لتصل إلى 55.5بالمائة سنة 2001 ويعود هذا إلى ثقل وزن تجارة الولايات المتحدة التي فاق نمو صادراتها نمو وارداتها بحجم 40 بالمائة ،أما بالنسبة لكندا والمكسيك كان النمو اقل بالرغم من أن المكسيك شهدت نمو حجم صادراتها إلا أن وارداتها نمت بسرعة اكبر وخلال أربع سنوات الأولى تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى 170 بليون دولار وارتفع نصيبها إلى 80 بالمائة من تجارة المكسيك بينما أصبحت المكسيك اكبر سوق للصادرات الأمريكية .

رغم هذا التباين الكبير والملاحظ من خلال هذه المؤشرات الإحصائية للدول الثلاث إلا أنها تكتلت فما هو سر هذا التكتل؟ الحقيقة تعود إلى المصالح الاقتصادية، فالولايات المتحدة وكندا تعملان على تامين وارداتها من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التي تتمتع باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عاما واحتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72 عاما مما يفي تراجع اعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشرق الأوسط.[73]

المطلب الرابع أثر اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء

هناك مزايا تعود على مستوى كل دولة، فيمكن إيضاحها فيما يلي:[74]

1-بالنسبة للمكسيك:

تشير كثير من الآراء إلى أن المكسيك قد تكون هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، حيث أن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك. ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي وبالتالي يمكن أن تجني المزايا التالية :

-زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها، وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها

---

[73] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص88

[74] خنفوسي عبد العزيز،**النظام الاقتصادي الدولي المعولم**،ص 81اطلع عليه بالويب في02 ماي 2019 HTTPS://BOOKS.GOOGLE

-إن تدفقات الاستثمار الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، سيزيد من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية

-التكتل الاقتصادي لأمريكا يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك وخاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات، والمنسوجات، والملابس والاتصالات، والنقل البري وغيرها.

-الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية لأراضي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك

-زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

أما السلبيات:

عجز الفلاحون المكسيكيون عن منافسة المنتجين الرأسماليين الأمريكيين الشماليين الذين تدعمهم حكومة الولايات المتحدة وكانت النتيجة هي ترك 800 ألف مزارع مكسيكي لأراضيهم بعد تدني دخولهم من المحاصيل الزراعية

هذه الأوضاع أدت إلى نزوح الآلاف من سكان المزارع المكسيكية قدرتهم أحدث الإحصاءات الحكومية بما بين 400 إلى 600 شخص يوميا قاصدين الولايات المتحدة أو المدن المكسيكية بحثا عن فرص العمل.[75]

2-بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

-فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة السيارات، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

-زيادة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية، حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2.5 مليار دولار سنويا.

-زيادة معدلات التوظيف، وزيادة متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية، بالمقارنة مع القطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلية.

-اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6بالمائة سنويا إلى حوالي ضعف

---

[75] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق ،ص 91

معدل نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة الأمريكية. مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوربي أو الأسيوي.[76]

أما السلبيات: الشركات الأمريكية استغلت الاتفاقية في نقل مصانعها إلى المكسيك بسبب رخص اليد العاملة فيها، وحسب التقرير الاقتصادي الأمريكي الصادر في 22 سبتمبر 2010، أن "النافتا" دمرت القاعدة الصناعية في الولايات المتحدة، لان فرص العمل قلت بالنسبة لليد العاملة الأمريكية وأصبح الإنتاج خارج الولايات المتحدة حيث تصل البطالة إلى 10-12 بالمائة لان "النافتا" تكلف الولايات المتحدة ملايين فرص العمل. وان ذلك يهدد الأمن القومي الأمريكي. [77]

3-بالنسبة لكندا:

من المتوقع في ظل تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، أن يحقق التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية عدا من المكاسب مثلما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يؤدي هذا التكتل الاقتصادي إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية، وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات البحرية بين دول التكتل ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوافرة بالمكسيك.[78]

المبحث الثاني تكتل الآسيان والابيك

لقد نجحت الدول الأسيوية في تطوير ونمو اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان وهونغ كونغ كوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الأسيوية، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول شرق أسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم. إضافة إلى إنشاء تكتل يعتبر من بين التكتلات القارية فنظرا للتكنولوجيا وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري وأكبر الأمثلة على ذلك منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي (الابيك)

المطلب الأول نشأة آسيان وأهدافها

الفرع الأول نشأة الآسيان

وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدا يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا و أوربا تجاه صادرات تلك الدول. وفي عام 1991 أنشئت منظمة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق

---

[76] خنفوسي عبد العزيز،مرجع سابق،ص 82

[77] https://www-aljazeera.net.cdn.ampproject.org_VUE LE 05 Mai 2019

[78] خنفوسي عبد العزيز ،مرجع سابق،ص 82

وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا. ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد الى15 عاما. ودخلت حيز التنفيذ عام 1994، وفي عام 1997 استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية للتجارة فيما)،والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان. وبعد الأزمات التي))شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات يعرف ب(PTAالبطالة، وشعرت

بأهمية التكامل والتعاون المالي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي. وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق أسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة بنسبة من مجموع سكان العالم.[79]

الفرع الثاني أهداف الآسيان

تهدف الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:[80]

-تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق أسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ.

-التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية، وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.

-تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق أسيا

-إقامة علاقة وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

-إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

المطلب الثاني أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الآسيان

---

[79] خالفي علي و رميدي عبد الوهاب ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس، رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان)ASEAN،2003،ص82

[80] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق،ص 256

تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية:

-النمو السريع في المنتجات الزراعية

-ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية

-معدلات مرتفعة في نمو رأس المال المادي والبشري

-ارتفاع نمو الصادرات من السلع المصنعة

-انخفاض نسبة التفاوت في الدخول وانخفاض معدلات الفقر

-زيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية

ومن خلال الجدول أدناه رقم 06 يمكن أن نعطي بعض المؤشرات الخاصة برابطة الآسيان كما يلي:

ا-بالنسبة لتعداد السكان الدول الأعضاء لرابطة الآسيان مجتمعة حوالي 625 مليون نسمة، أي 8.8 بالمائة من سكان العالم أي أكثر من الاتحاد الأوربي وفي عام 2015 تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة 2. لينمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الرابطة بعد ما كان 95 مليار دولار في عام 1970 وبذلك ستصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم.[81]

ب-حسب معطيات صندوق النقد الدولي لعام 2016، فان الناتج المحلي لرابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان) بلغ 2.535.611 تريليون دولار. مشكلا قوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم، مع العلم أن مجموع الناتج القومي للصين واليابان ودول رابطة الآسيان يشكلون ما نسبته 25 بالمائة من الناتج القومي العالمي، وعليه فان إقليم شرق أسيا يمثل قوى منافسة للاتحاد الأوربي.[82]

وتحتل منطقة الآسيان المرتبة الثانية عالميا من حيث استقطابها للاستثمارات الأجنبية 125.4 مليار دولار، وتعد فيتنام مركزا عالميا للمنسوجات، أما تايلاند فهي مقدمة في صناعة السيارات وتأتي ماليزيا كدولة رائدة للصادرات الالكترونية وبالتالي، تلك المنطقة واعدة لصادرات الطاقة الخليجية.[83]

الجدول رقم 06: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الأسبان

الدول	إجمالي السكان بالنسمة	إجمالي الناتج المحلي (بليون دولار)
سنغافورة	5.535	296.642
بروناي	411.900	10.458

[81] اطلع عليه يوم 22-04-2019 http://ar.m.wikipedia.org
[82] اطلع عليه يوم 10-04-2019 WWW.NOONPOST.COM
[83] اطلع عليه يوم 04-04-2019 http :araa.sa/index.php

ماليزيا	31.427.096	302.748
تايلاند	65.339.612	90.592
الفلبين	103.371.800	311.687
اندونيسيا	255.975.000	940.953
فيتنام	92.700.000	200.493
كمبوديا	15.626.444	19.368
ميانمار	51.419.420	68.277
لاوس	6.492.400	13.761
رابطة الآسيان	625.000.000	2.535.611

المصدر :WWW : NOONPOST.COM

إضافة إلى أن متوسط النمو الاقتصادي 5.5 بالمائة ومتوسط الدخل الفردي 3.9 ألف دولار لسنة2014 ، ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 3.6 تريليون على مدى السنوات الخمس القادمة، وينبغي الإشارة إلى أن المجموعة تعتبر منتجا كبيرا للمواد الخام ،حيث 90 بالمائة من زيت النخيل الخام في العالم ،و70 بالمائة من المطاط الطبيعي ،وربع إنتاج العالم من الأرز .كما أنها تنتج 6.4 بالمائة من الغاز الطبيعي في العالم ،و7.4 بالمائة من الفحم ،وتعتبر مركز تصنيع هائل ،حيث أنها تملك ثالث اكبر قوة عمل في العالم ،وتمثل4.3بالمائة من الناتج الصناعي العالمي .وتشكل صادراتها 7بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية .[84]

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي الباسيفيكي الأسيوي (الابيك)

الفرع الأول: نشأة الابيك

يعد هذا التعاون من أضخم الاندماجات التي تحتوي في عضويتها ثلاثة تجمعات إقليمية هي النافتا ومنطقة التجارة الحرة الأسترالية–النيوزيلندية ورابطة الآسيان فضلا عن اليابان والصين ويبلغ مجموع أعضائها واحد وعشرين عضوا تطل جميعها على المحيط الهادي. نشئت هذه المنظمة بناءا على اقتراح استراليا في عام 1990[85] ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2.6 مليار نسمة لها حوالي 60 بالمائة من الناتج المحلي العالمي، أي حوالي 19 تريليون دولار أمريكي وحوالي 47 بالمائة من تجارة العالم، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادية حيث تمثل حوالي 70 بالمائة من

---

[84] 2019 www.wikipèdia/org اطلع عليه يوم 04-05

[85] عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة ثانية، عمان، 2011 ،ص336

النمو الاقتصادي وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع –أبيك القائمة على التجارة –على اكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا.[86]

الفرع الثاني: أهداف الابيك

أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 إعلان سيول أسس وأهداف الابيك التي حددها كما يلي:[87]

1–تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي.

2–تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا.

3–تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح ول اسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى.

4–تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد" الجات "وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الابيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

كما تضمن الإعلان أيضا التزام وزراء المنتدى بالالتقاء سنويا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة لحرة

المطلب الرابع أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك

من خلال لجدول أدناه والخاص ببعض المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك ما يلي:

–بلغ عدد السكان في سنة 2002 ما يقارب 2230 مليون نسمة.

–بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 18.7 تريليون دولار، أي بنسبة 57 بالمائة وهذا خلال سنة 2002 .

–أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ 171 بليون دولار في سنة 2002 بنسبة 26.2بالمائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. إلا انه انخفض مقارنة بسنة 2000و2001 من 554 بليون دولار إلى 303الى 171 على التوالي.[88]

الجدول رقم(07): أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك

البيان	2000	2002

عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص[86]99

محمد محمود الإمام،تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2004 ،ص[87]253

عمر مصطفى محمد ،مرجع سابق،ص [88]104

حجم السكان (مليون نسمة)	2309	2230
متوسط معدل النمو السنوي الديمغرافي	%1.8	%1.2
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	18.7	18.7
%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	%59.4	%58
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	554	171
%) من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	%39.8	%26.2

المصدر:عمر مصطفى محمد،مرجع سبق ذكره ،104

الرقم	البلد	عدد السكان بالنسمة	نصيب الفرد (بالدولار)
01	و.م.ا	318.892.103	52.620
02	كندا	35.344.962	41.170
03	المكسيك	120.286.655	15.910
04	استراليا	23.693.099	41.590
05	بروناي دار السلام	393.162	393.162
06	شيلي	17.363.894	20.140
07	الصين	1.364.450.000	10.890
08	هونغ كونغ	7.219.700	51.890
09	تايوان	23.379.129	39.245
10	اندونيسيا	253.609.643	8.740
11	اليابان	127.120.200	36.440
12	ماليزيا	30.073.253	21.430
13	نيوزيلندا	4.567.510	30.750
14	بابو نيو غينيا	7.351.374	2.330

15	بيرو	30.475.144	10.770
16	الفلبين	107.668.231	7.290
17	روسيا	143.700.000	22.710
18	سنغفورة	5.567.301	74.110
19	كوريل الجنوبية	50.219.669	31.753
20	تايلاند	67.741.401	13.420
21	فيتنام	93.421.835	4.780

الجدول رقم (08): تطور عدد السكان ونصيب الفرد لدول المنتدى لسنة 2012

SOURCE:http://data.albankkaldawli.org/indcatir/or/ny .GNP.PCAP.PP.CD

من خلال الجدول نلاحظ أن الصين تتصدر هذه الدول من حيث عدد السكان بأكثر من مليار نسمة أي أنها تقريبا تمثل نصف سكان منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، ثم تليه الولايات المتحدة الأمريكية بما يفوق 300 مليون نسمة أي بحوالي 11 بالمائة من سكان المنتدى أما اقلهم سكانا وتعود إلى بوناي دار السلام التي لم تتعدى 4 ألاف نسمة.

أما فيما يخص نصيب الفرد فان اعلي نسبة هي سنغافورة بأكثر من 70 دولار للفرد وذلك لان سنغافورة أصبحت مركزا ماليا وتجاريا في قارة أسيا وملتقى لطرق المواصلات، كما أن للسياحة أهمية كبيرة، ويعد الدخل فيها اعلي معدلات المنتدى وتليها الولايات المتحدة وهونغ كونغ بأكثر من 50 دولار للفرد أما اقلها في لفيتنام، الفلبين واندونيسيا بأقل من 10 دولار للفرد، ونصيب الفرد هو حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان وتتمتع هذه الدول بعدد من السكان كبير جدا.[89]

الشكل رقم(05):تطور نصيب الفرد لدول المنتدى لعام 2012

[89] اطلع عليه يوم 03 -03- 2019 https://www.albankaldawli.org

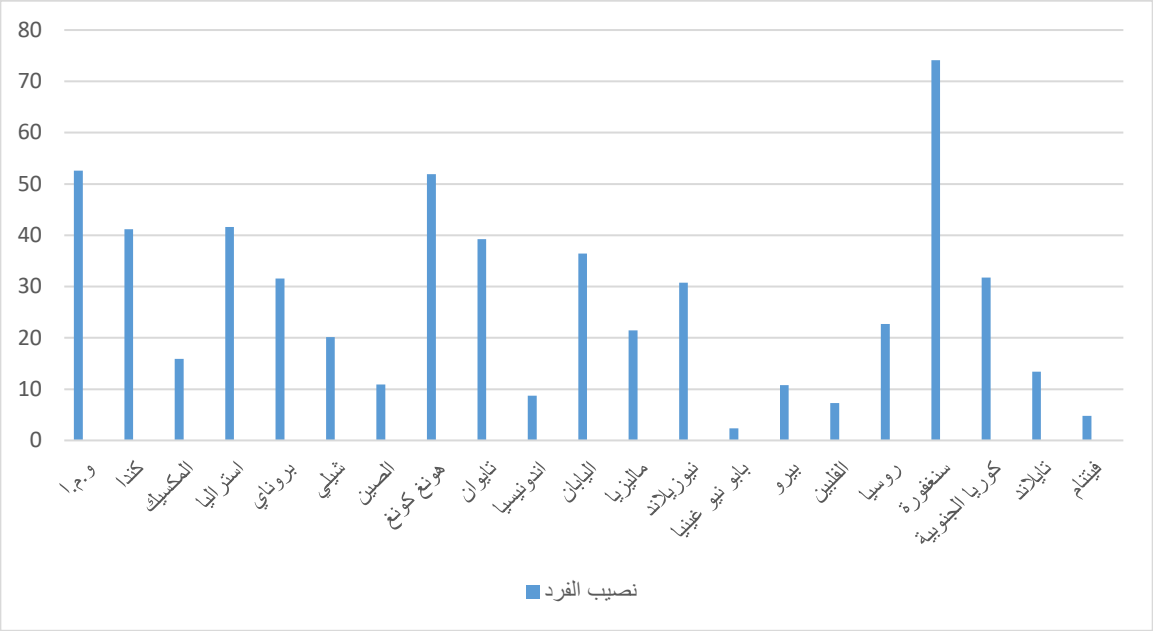

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

خلال الجدول أدناه نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية لدول الابيك قد تطور من 3329535 مليون دولار ليصل إلى 3670027 مليون دولار سنة 2003 وهذا ما يدل على زيادة حجم المبادلات التجارية داخل الابيك وخارجه وزيادة التعاون الاقتصادي بين دوله.[90]

الجدول رقم09):تطور التجارة الخارجية لدول الابيك (2000–2003) مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003
الابيك	3.329.565	3.118.812	3.231.392	3.670.027

المصدر:عمر مصطفى محمد،مرجع سبق ذكره،ص105

كما أن تكثيف جهود الاتحاد الأوربي باتجاه أوروبا الشرقية واقتراح إقامة منطقة تجارة حرة مع دول الابيك يمثل توسيعا لقاعدة الانطلاق الاقتصادية للأوربيين وتقوية مكانتهم الاقتصادية على المستوى العالمي.

المبحث الثالث الاتحاد الأوربي

يعتبر الاتحاد الأوربي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الراهن، وأكثرها تطورا فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ومن خلال المبحث سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور وتوسيع الاتحاد الأوربي إضافة إلى تأثيره على حركة التجارة الدولية.

المطلب الأول نشأة وتطور الاتحاد الأوربي

[90] عمر مصطفى محمد،مرجع سابق،ص105

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوربية

تعتبر معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 18افريل 1951 بين الدول الأوربية الستة (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ) النواة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوربية، فقد اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد وما يرتبط بها من صناعات والتي كانت أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحربين الأولى والثانية، وبتوقيعها لمعاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب كنوع من التكامل القطاعي وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض حماية ضد الدول غير أعضاء، فقد تم تحديد فترة انتقالية لعملية التحرير تنتهي في فيفري 1958 لإزالة جميع الممارسات المقيدة للمنافسة. [91]

أولا: نشأة الجماعة الاقتصادية الأوربية

لقد انبثق على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما، وهذا في 25 مارس 1957، الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية،وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية مشتركة، وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوربية وجماعة الطاقة الذرية ،في منظمة واحدة هي الجماعة الأوربية والتي أطلق عليها اسم "السوق الأوربية المشتركة" واتفق على اكتمال مقوماتها بعد فترة تتراوح من 12 إلى 15 عام وهذه المرحلة تعتبر مرحلة انتقالية نحو السوق المشتركة ،ويجري التركيز فيها على متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي.

هكذا نجد أن الجماعة الاقتصادية عملت على بناء اتحاد جمركي كآلية هامة لإنشاء الخطوات التمهيدية لإقامة سوق مشتركة ،وهذا بإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ،مع إقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء ،ولقد حددت معاهدة روما لإقامة الاتحاد الجمركي فترة من أول جانفي 1957 حتى جانفي 1970، غير أن التطبيق العملي قد اظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة ،مما دفعهم إلى الإسراع في تنفيذ خطوات هذه المرحلة عن طريق بلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80 بالمائة في أول جانفي 1966 ناي بنسبة اكبر مما كان مقدرا في المعاهدة، فلقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ وفق المعاهدة هو 60 بالمائة فقط،ثم خفضت الرسوم الجمركية بعد ذلك في جويلية 1966 بمقدار 5 بالمائة ثم أعقبها تخفيض آخر بمقدار 15 بالمائة في أول جانفي 1967 ،وبذلك يكون قد تم إلغاء الرسوم على الواردات بين دول الجماعة قبل الموعد بسنة ونصف.[92]

ثانيا: تصاعد العضوية في الجماعة الاقتصادية الأوربية

63-عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوربي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011، ص102

92 أسامة المجذوب،العولمة والإقليمية مستقبل العام العربي في التجارة الدولية ،الدار المصرية ،القاهرة ،1996 ،ص 58

ولقد تصاعد عدد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوربية خلال 28 عاما (1958 -1986) على النحو التالي:

1-**المرحلة الأولى** :طلبت كل من بريطانيا و الدانمارك وايرلندا عام 1961 ،ثم النرويج عام 1962 وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل إلى إنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973 ،حيث وقعت كل من بريطانيا وايرلندا والنرويج و الدانمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة ،لكن النرويج لم تمض قدما في الانضمام ،وهذا يعني أن السوق الأوربية المشتركة ذات الدول الأعضاء التسع أصبحت تستحوذ على 40 بالمائة من التجارة العالمية ، كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة 1973 .

2-المرحلة الثانية: شهدت الجماعة الأوربية المرحلة الثانية من التوسع في عقد الثمانينات بانضمام اليونان سنة 1981 والتي كانت من قبل عضو منتسب إلى الجماعة منذ عشرين عاما.

3-المرحلة الثالثة: بانضمام اسبانيا والبرتغال إلى العضوية الكاملة للجماعة عام 1987، أصبحت السوق المشتركة تضم اثنتي عشر دولة عضو.

وسعيا من هذه الدول لتعميق التعاون فيما بينها فقد تم في عام 1992 توقيع اتفاقية ماستريخت التي تمت بمقتضاها تحويل الجماعة الاقتصادية الأوربية إلى الاتحاد الأوربي، وهذا ما سيتم تناوله.[93]

الفرع الثاني: الاتحاد الأوربي

أنشئ الاتحاد الأوربي بموجب معاهدة دولية وقعتها في مدينة ماستريخت (هولندا) في 1992/2/7، الدول الاثنتا عشرة، الأعضاء في المجموعة الأوربية المكونة آنذاك من: مجموعة السوق الأوربية، مجموعة الفحم والصلب ومجوعة الاوراتوم.
ودخلت حيز التنفيذ في1993/1/1. وبموجب معاهدة ماستريخت، دخلت مرحلة التكامل والاندماج في أوربا مرحلة جديدة، وقبلت بعد ذلك دول أوربية جديدة في عضوية الاتحاد. ففي 25-04-2005 وقعت رومانيا وبلغاريا بحضور وزراء خارجية الدول الخمس والعشرين، في لوكسمبورغ، اتفاق انضمامها إلى الاتحاد. وبذلك أصبح الاتحاد حتى نهاية العام 2007 يضم 27 دولة، نذكرها حسب تسلسل انتمائها للاتحاد: ايرلندا 1993، سويد 1995، فلندا 1995، نمسا 1995، استونيا 2004، بولندا 2004، جمهورية التشيك 2004، الجمهورية السلوفاكية 2004، سلوفينيا 2004، قبرص 2004، لاتفيا 2004، ليتونيا 2004، مالطا 2004، هنغاريا 2007 ورومانيا 2007، بلغاريا 2007.[94]

وقد حددت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في:

---

[93] عائشة خلوفي،مرجع سابق، ص104

[94] صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت،2009،ص59

1–**المرحلة الأولى**: من أول جويلية حتى ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول، وزيادة التعاون بين الهيئات ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

2–المرحلة الثانية: من أول افريل حتى ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء. مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعداد للدخول للمرحلة الثالثة نبعد تحقيق بعض الشروط.

3–**المرحلة الثالثة**: من الفاتح جانفي 1999 حتى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي والذي تقوم بإصدار العملة الموحدة، ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

وبوجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوربية الغربية والشرقية دفع بمجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن "وهي تنقسم إلى:[95]

1–**شروط سياسية**: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

2–شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.

3–**شروط تشريعية**: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

المطلب الثاني المنظمات والأجهزة الإدارية للاتحاد الأوربي

يعتمد الاتحاد الأوربي في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف بما يسمى المثلث الإداري وهي:[96]

1–مجلس الاتحاد الأوربي: أو ما يسمى بالمجلس الوزاري وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الاندماج الأوربي منذ البداية، وعضوية المجلس الوزاري تختلف بحسب الموضوع محل البحث، فإذا كان الموضوع يتعلق بالزراعة تم اجتماع وزراء الزراعة للدول الأعضاء، أما إذا كان الموضوع يخص الميزانية تم اجتماع وزراء المالية، وعلى هذا المنوال. ما وزراء الخارجية فوضعهم خاص،فهم يجتمعون شهريا، ويقع مقر المجلس وسكرتاريته في مدينة بروكسل/بلجيكا ولكن تعقد الاجتماعات أيضا في اللوكسمبورغ لمدة ثلاثة أشهر في العام بحيث تتغير رئاسة المجلس بشكل دوري ويحتل المجلس الوزاري الأوربي موقعا استراتيجيا في عملية صنع القرار باعتبارها حلقة الوصل بين البرلمان الأوربي والمفوضية الأوربية.

2–**المفوضية الأوروبية**: تعتبر المفوضية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، فهي تقوم بتمثيل الاتحاد وتتحدث باسمه، وبمتابعة وتنفيذ المعاهدات، وتنفيذ ما يشرع من قوانين وما يصدر من قرارات، وإعداد المقترحات التي تقوي

---

[95] خلوفي عائشة ،مرجع سابق،ص105

[96] صدام المرير الجميلي،نفس المرجع، ص63

حركة الاندماج الأوروبي. ويعين أعضاء المفوضية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد بحيث تجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع على الأقل ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة.

3-البرلمان الأوربي: هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية، وينتخب أعضاء البرلمان بالاقتراع المباشر ويتمتع أعضاء البرلمان الأوروبي بنظام للحصانة يشبه نظام الحصانة المعمول به في الدول. ويعقد البرلمان الأوروبي اجتماعاته العادية في مدينة ستراسبورغ المقر الرسمي للبرلمان، إما الدورات الاستثنائية أو الطارئة فتعقد في بروكسل وله سلطة التصديق على المعاهدات والانضمام والمشاركة في الاتحاد وله حق الاعتراض ووقف وتعطيل صدور بعض المشروعات إضافة إلى صلاحيات إدخال تعديلات على مشروعات القوانين المقترحة[97]

المطلب الثالث نظام العملة الموحدة في الاتحاد الأوربي

لم تكن فكرة التكامل الاقتصادي والنقدي بين الدول الأوربية وليدة الصدفة وإنما سبقتها خطوات وجهود طويلة للمجموعة الأوروبية نحو تكتل اقتصادي ونقدي موحد وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب

أولا: تطور النظام النقدي الأوربي

تتفاوت الحاجة لاستخدم الأدوات النقدية في مراحل التكامل المختلفة ،فخلال مرحلة تحرير التجارة تظهر الحاجة إلى قابلية العملات للتحويل ،وخلال إقامة عملية السوق المشتركة يلزم تسيير عملية انتقال رؤوس الأموال ،وتحقق الجانب الأول بالنسبة للجماعة الأوروبية بفضل اتحاد المدفوعات الأوروبي بينما ظل التقدم الثاني محدودا ،واتضحت خطورة تفاوت السياسات النقدية مما شهدته مرحلة السوق المشتركة من تغيرات في أسعار صرف العملات الأوربية أدت إلى اختلال في هيكل الأسعار ،ونظرا لان الجماعة الأوربية كانت تسعى إلى بناء اتحاد اقتصادي ،فقد قررت في نهاية الستينات إعداد مشروع لوحدة اقتصادية ونقدية.

يعتبر عام 1969 بداية التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوربي ،ففي شهر نوفمبر من السنة نفسها تم تشكيل لجنة برئاسة لوكسمبورغ وأنيط لهذه اللجنة مهمة وضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوربية تدريجيا وعبر مراحل ،وكنتيجة لما مر به النظام النقدي العالمي بعد انهيار اتفاقية "بروتن وودز" ،قررت الدول الأوربية في ديسمبر من عام 1971 إلى عقد اتفاقية تضمنت تضييق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية في حدود 2.25 بالمائة صعودا وهبوطا بعد أن كانت هذه الحدود محصورة في 1 بالمائة حسب اتفاقية "بروتن وودز"، وفي افريل سنة 1972 قررت الجماعة الأوروبية على الاستمرار بالتزام الهامش المقرر في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض بالإضافة إلى استحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض وهذا الهامش بلغ 1.25 بالمائة في إطار ما يسمى ب" نظام الثعبان داخل النفق.[98]

---

[97] صدام مرير الجميلي، نفس المرجع، ص72

[98] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006،ص101 -102

ونظرا لتتابع المشاكل الاقتصادية استقر الرأي في النهاية على إقامة نظام نقدي أوروبي اعتبارا من عام 1979، يحدد نطاقات لأسعار صرف العملات الأوروبية بالإشارة إلى وحدة حسابية هي الوحدة النقدية الأوروبية "الايكو" ECU

تتشكل من سلة من عملات دول المجموعة بنسب مختلفة مع تحديدها هامش لتقلب سعر صرف مقابل هذه العملات يصل الى2.25 بالمائة صعودا وهبوطا.[99]

ثانيا: إنشاء العملة الأوروبية الموحدة

وبموجب معاهدة ماستريخت تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، وقد اتفقت الدول الأعضاء على تبني ثلاث مراحل للتحول للوحدة النقدية الأوروبية:

1-**المرحلة الأولى إلى غاية 31 ديسمبر 1993** : يتم خلال هذه المرحلة تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول، ومثال ذلك إشراك جميع عملات الدول الأعضاء في نظم التحويل الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي ،مع تجنب حدوث عجز في الميزانية العامة لأي دولة من الدول بالإضافة إلى إصدار قرارات لقادة الدول الأعضاء لتسريع الخطى نحو تحقيق الوحدة الأوروبية منها: زيادة موازنة الاتحاد الأوربي من خلال زيادة حصة كل عضو من 1.2 بالمائة إلى 1.27 بالمائة من دخلها الوطني، وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة في قطاعات النقل والاتصالات.

2-المرحلة الثانية إلى غاية 31 ديسمبر 1998: يتم خلال هذه المرحلة تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط والمعايير الواردة في معاهدة ماستريخت، وهي تشمل بصفة رئيسية. معدل التضخم وسعر الفائدة وعجز الميزانية والدين العام، مع الانضمام الى عضوية آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية لمدة عامين تتحول خلالها أسعار صرف العملة في النطاق المحدد للآلية. وحتى تتخذ هذه الإجراءات بصورة فعالة أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية، والتي تحولت فيما بعد إلى بنك أوروبي مركزي مع نهاية 1998.ويمثل هذا البنك السلطة النقدية فوق الوطنية ويضطلع بمهام منها:

ا-الإشراف على الاحتياطات الرسمية م النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها.

ب-وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي.

3-**المرحلة الثالثة من 01 جانفي 1999 الى 30 جويلية 2002**: بدأت هذه المرحلة مع اعتماد اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في الفاتح من جانفي 1999، وفي هذه الفترة وضع سعر مرجعي لكل عملة مقومة باليورو وابتداء من جويلية 2002 يتم التخلي عن تداول العملات الأوروبية للدول الأعضاء في منطقة اليورو.[100]

---

[99] نفس المرجع السابق، ص:102-103

76-عادل بلجبل، **التجربة الاوربية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2012 ص60-61

وانطلاقا من التزام دول الاتحاد الأوروبي بهذه المراحل استطاعت ان تطرح للساحة الدولية عملة نقدية قوية منافسة للدولار الأمريكي، تستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو، وتقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد بها الأصول المالية، فمثلا ارتفعت المديونية المسماة باليورو بشكل ملفت منذ عام 1999، وتمثل الآن حوالي ثلث الرصيد القائم من صكوك الديون الدولية.[101]

جدول رقم(10): مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوربي

السنة	المراحل
1950	روبر شومان وزير العلاقات الخارجية الفرنسي يقترح فكرة لإنشاء تكامل أوروبي غربي
1952	إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب والتي تضم ألمانيا الغربية، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا.
1957	الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، تصادق على معاهدة روما المتضمنة إنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية.
1967	انضمام الدانمارك، ايرلندا، بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية
1981	انضمام اليونان إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية
1986	انضمام اسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الميثاق الأوروبي الموحد يدعو الدول الأعضاء إلى الشروع في تطبيق سوق للسلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة
1992	معاهدة ماستريخت تطور الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى اسم الاتحاد الأوروبي الذي يهدف الى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي بغرض تجسيد عملة موحدة يسيرها البنك المركزي.
1995	انضمام النمسا، فلندا، السويد للاتحاد الأوروبي
1999	فكرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي والعملة الأوروبية الموحدة أصبحت حقيقة.
2001	ابتداء من 01 جانفي 2001 اليورو يحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء
2004	في 01 ماي 2004 انضمام عشر دول جديدة الى الاتحاد الأوروبي وهي: مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، قبرص.

[77]-Carl Gaigne, intégration et inégalités, économie internationale, Revue de Cepii N°99, paris : la documentation française trimestres 2004, p, 29.

SOURCE : Michel deppler, « Au-delà de l'intégration », revue de finance et développement, volume 41, N°=2, Washington, juin 2004, p.9-12

المطلب الرابع أهم المؤشرات الاقتصادية عن الاتحاد الأوربي

في ضوء التوسع الجديد للاتحاد الأوربي، يلاحظ أن أسعار الإنتاج الصناعي في منطقة الأورو سجلت ارتفاعا بنسبة 6 بالمائة لشهر 2005 والرقم نفسه سجل بالنسبة للدول 25 للفترة نفسها، وعلى الصعيد السنوي ابتداء من أكتوبر 2004 إلى أكتوبر 2005 فكانت الزيادة في سعر الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو +4.1 بالمائة وفي مجمل الاتحاد الأوربي 4.17 بالمائة. أما بالنسبة لمعدل البطالة على مستوى الاتحاد الأوربي خلال سنة 2004 سجل 2.4 بالمائة في الجنوب الغربي و14.9 في الجنوب الشرقي.

وفيما يخص المبادلات التجارية لدول الاتحاد الأوربي وكما يوضحه الجدولان (08،09)نلاحظ أن حجم الصادرات والواردات قد ارتفع من 2.415.009 لسنة 2000 إلى 2.979.550 مليون دولار سنة 2003 ،فكانت هذه القيم موزعة كما يلي :بالنسبة للعشر الدول الجديدة ارتفعت من 158.402 مليون دولار إلى 238.684 مليون دولار لنفس الفترة ،أي بمعدل متوسط النمو السنوي من 10.3 بالمائة(1999-2000) إلى 27.2 بالمائة (2002-2003)،أما بالنسبة للأعضاء القدامى (15 دولة)فارتفع معدل المتوسط السنوي للصادرات والواردات من 5.5 بالمائة إلى 20.1 بالمائة لنفس الفترة هذا ما يدل على زيادة حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي.[102]

الجدول رقم(11): حجم الصادرات والواردات لدول الاتحاد الأوربي 2002/2003 مليون دولار

الاتحاد الأوربي	2000	2001	2002	2003
25 دولة	2.415.009	2.382.78	2.481.787	2.979.550
15 دولة	2.256.607	2.213.93	2.294.095	2.740.866
10 أعضاء الجدد	158.402	168.766	18.792	238.684

المصدر:عمر مصطفى محمد،مرجع سبق ذكره ،ص69

الجدول رقم (12): متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات للاتحاد الأوروبي %

[102] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 68

الاتحاد الأوروبي	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2003-2002
25 دولة	5,5	-1,3	4,2	20,1
15 دولة	5,2	-1,9	3,1	19,5
10 دول	10,3	6,5	11,2	27,2

المصدر: عمر مصطفى محمد،مرجع سبق ذكره ،ص69

الجدول رقم13): حجم الصادرات والواردات للاتحاد الأوربي لسنة 2008

	الصادرات (السلع)		الواردات (السلع)	
الاتحاد الأوروبي	القيمة بالمليار دولار	النسبة(%)	القيمة(بالمليار دولار)	النسبة (%)
	3973,5	67,4	3900	63,5

Source: http://www.statistiques mondials.com /ue_pib.htm

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى عالميا حيث بلغ مجموع صادراته ما قيمته 3973.5مليار دولار ما يعادل 67.4 بالمائة والواردات بلغت ما قيمته 3900 مليار دولار ما نسبته 63.5 بالمائة عالميا، أما بالنسبة لتجارة الخدمات فقد بلغت صادراته ما قيمته 743.2 مليار دولار بنسبة 26.9 والواردات بلغت ما قيمته 620.7 مليار دولار أي نسبة 23.9 لسنة 2008 .

أما فيما يخص التجارة البينية لدول الاتحاد الأوربي فقد وصلت نسبة 66.1 بالمائة لسنة 2003، وتعتبر من اعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى، وقد بلغت 72.8 بالمائة في سنة 2008 .

وفي سنة 2017وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوربي ب 15326مليار يورو،ومن بين الدول الأعضاء احتلت ألمانيا اكبر حصة ب 3300 مليار يورو، أي بسبة تقدر ب 21.3 بالمائة من إجمالي ناتج الاتحاد والمملكة المتحدة ب15.2 بالمائة وفرنسا ب14.9 بالمائة وإيطاليا ب11.2 بالمائة ،والاقتصاديات الصغرى كمالطا وقبرص ب 0.1 لكل واحدة من إجمالي ناتج الاتحاد الاوربي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قدر 29200 يورو .[103]

وفي الفترة 2000-2017 كان نمو المحلي الإجمالي الحقيقي غير مستقر حيث عرف اقتصاد الاتحاد الأوربي معدل نمو السنوي قدر بين +1و+3 مابين الفترة 2008 و2013 لتأثر اقتصاده بالأزمة المالية والاقتصادية مع انخفاض بأكثر من +4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في 2009 ،وتدريجيا تحسن اقتصاد الاتحاد الأوربي بمعدل نمو سنوي قدر +2 بالمائة بين 2014-2017

أما فيما يخص معدل التضخم فقدر بين الفترة 2000-2017 حوالي 1.8 % سنويا ،

[103] Chiffre clés sur l'europe,Eroustat, édition 2018,p32

أما فيما يخص ديون الاتحاد فان العجز للأعضاء الاتحاد لا تجاوز 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي

في حين أن ديون العامة للاتحاد الأوربي لا تتجاوز 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.[104]

الجدول رقم(14): أهم اتفاقيات التجارة الإقليمية

اسم الاتفاقية	نوع الاتفاقية	الدول الأعضاء
اتحاد جنوب شرق أسيا ASEAN	اتفاقية التجارة الحرة	بروناي، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ماينمار ، الفلبين ، السنغابور ،تايلاند ،الفيتنام
منطقة التجارة الحرة لدول البلطيق BAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	استونيا، لاتقيا، لتوانيا

[104] Eurostat,2018,op cit ,p33-34

التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC	اتفاقية تفضيلية	أذربيجان، البانيا، أرمينيا، بلغاريا، جورجيا، اليونان، مالد وفيا، أوكرانيا، رومانيا، روسيا، تركيا.
مجموعة الاندينCAN	اتفاقية تفضيلية	بوليفيا كولومبيا، الاكوادور،البيرو ،فنزويلا
اتفاقية التجارة الحرة الوسطىCEFTAلاوربا	اتفاقية التجارة الحرة	بلغاريا، التشيك، المجر، بولونيا، رومنيا، ،سلوفكياسلوفينيا
اتفاقية العلاقات التجارية CEF	اتفاقية التجارة الحرة	استراليا ، نيوزيلاندا
كومنلوت الدول المستقلة CIS	اتفاقية التجارة الحرة	أذربيجان، أرمينيا ،بلاروسيا،جورجيا ،ملدوفيا،كزاخستان، روسيا،أوكرانيا، كازباكستان، طاجكستان ،جمهورية الكركيز
مجلس التعاون الاقتصادي المشترك COMECON	اتحاد جمركي	بلغاريا، التشيك، سلوفاكيا، المجر، بولندا، رومانيا، روسيا
اتفاقية التجارة الحرة الكندية CUFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا ،الولايات المتحدة الامريكية
الجماعة الاقتصادية الأورو اسيوية EAEC	اتحاد جمركي	بلاروسيا، كازخستان، كيركيز ،روسيا ،طاجاكستان
منطقة الجماعة الاقتصادية EEA	اتفاقية التجارة الحرة	الجماعة الاقتصادية الأوربية، اسلندا ،ليشينشاين ، النرويج
المجموعة الأوربية للتجارة الحرة EFTA	اتفاقية التجارة الحرة	أيسلندا ،ليشينتاين ، النرويج ،سويسرا
مجموعة الثلاث	اتفاقية التجارة الحرة	الأرجنتين ،بوليفيا ،البرازيل ،الشيلي، كولومبيا، كوبا، الإكوادور، المكسيك، البراغواي ،البيرو، الاورغواي ،فنزويلا
السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR	اتحاد جمركي	الأرجنتين، البرازيل، البراغواي، الاورغواي
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية

مجموعة التكامل لأمريكا الاتينية LAIA	اتفاقية تفضيلية	الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الإكوادور، المكسيك، البارغواي، البيرو، الاورغواي، فنزويلا

SOURCE :guillaume gaulier, sebastien jean anddenizunalkesenci**régionalisme andrégionalisation of international trade** ,document detravail de CEPII,n^0:16,paris :CEPII, decembre 1995,P,61

خاتمة الفصل الثاني

إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير تقودها الدول المتقدمة ،كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية واسيا ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن ،وقد تنحصر المنافسة داخل هذه التكتلات التي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب، ويلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم ،بالإضافة إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل

ويضم النظام الاقتصادي العالمي، أنماط ودرجات مختلفة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية على رأسها الاتحاد الأوربي والذي يشكل نموذجا متطورا للتكامل الاقتصادي، يليه منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ثم رابطة دول جنوب شرق أسيا. والتي دخلت منطقة التجارة الحرة في 1992، وتعتبر هذه التكتلات أهم التكتلات القائمة في العالم في الوقت الراهن.

الفصل الثالث

تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة واتجاهات التجارة الدولية

مقدمة الفصل الثالث

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، خاصة مع التحول الذي شهده النظام التجاري العالمي من سياسة حماية التجارة الدولية بالقيود الجمركية و غير جمركية إلى سياسة حرية التجارة الدولية و الذي يكون فيه الإقليم الاقتصادي في مجموعة دل للحصول على أكبر المكاسب من التجارة الدولية.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى واقع حركة التجارة الدولية في ظل التكتلات الإقليمية الاقتصادية، و هذا من خلال المبحث الأول الذي يبين الآثار التي تخلفها هاته التكتلات ثم المبحث الثاني فنتطرق إلى الاتحاد الأوروبي و تأثيره على حركة التجارة الدولية باعتباره النموذج المتطور في التكتلات الاقتصادية.أما المبحث الثالث و الذي نتناول فيه تأثير هذه الظاهرة على حرية التجارة الدولية كما نتعرض إلى تأثيرها على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية و أيضا إلى تأثيرها على اتجاهات التجارة الدولية.

المبحث الأول آثار التكتلات الاقتصادية

تعد دراسة J.VINER من المساهمات الرائدة التي وضحت آثار التكتل على التجارة الدولية في إطار نظري، و ركز في دراسته على الاتحاد الجمركي باعتباره الشكل الأكمل في مجال التعريفة الجمركية المشتركة و السياسة التجارية الخارجية للدول الأعضاء، و قد قسمت هذه النظرية آثار الاتحادات الجمركية إلى آثار ساكنة و آثار ديناميكية نتناولها فيما يلي:

الشكل 06: آثار التكتل الاقتصادي

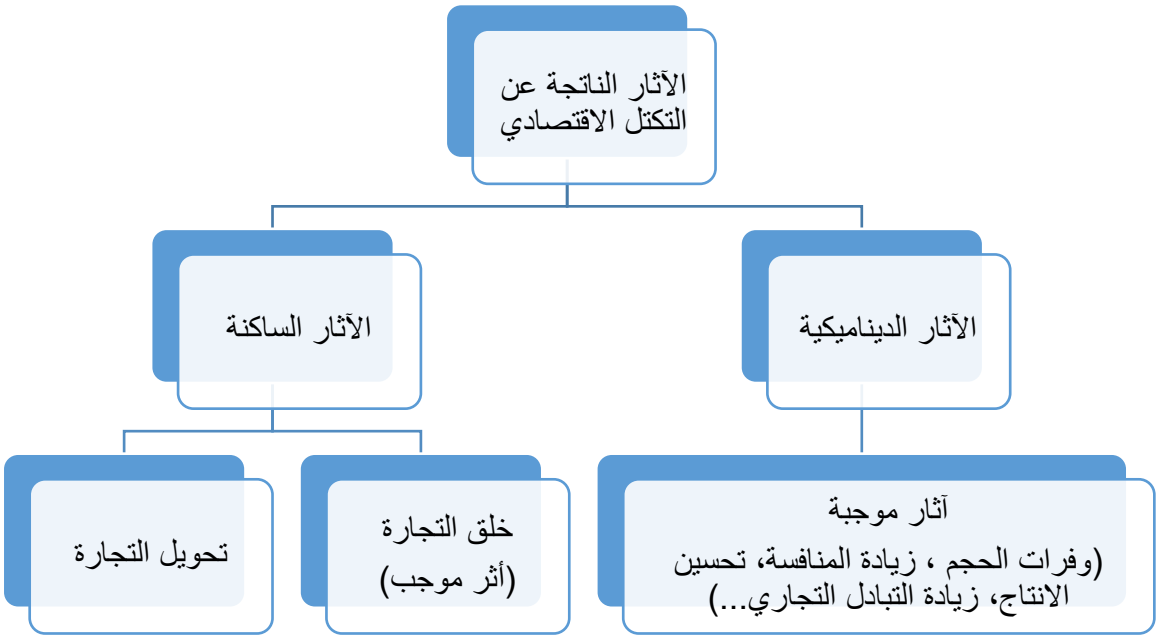

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية** من التكتلات الاقتصادية إلى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص 23

المطلب الأول الآثار الساكنة للاتحاد الجمركي

يمثل الاتحاد الجمركي أساسا لنظرية التكامل الاقتصادي، و لقد كان أول من تناول الاتحاد الجمركي بالبحث و التحليل هو viner بالصيغة المطلوبة في بداية الخمسينات، بدراسة تأثير الاتحاد الجمركي على تدفق التجارة من خلال دراسة عاملين هامين هما الأثر الإنشائي (خلق التجارة) و الأثر التحويلي (تحويل التجارة)، وذلك من خلال دراسة تأثير قيام الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد و هل يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى إنتاج السلع ذات كفاءة عالية.

أولا: أثر خلق التجارة و تحليلها بيانيا

في حالة خلق قيام الاتحاد الجمركي فإن الأثر الإنشائي أو عملية خلق التجارة تؤدي إلى نقل إنتاج السلع من المصدر الأقل كفاءة إلى المصدر الأكثر كفاءة حيث يؤدي ذلك أيضا إلى الاستخدام الأمثل للموارد.

أ.تعريف خلق التجارة: حسب فينر يعتبر خلق التجارة مفيدة لأحد أشكال التكتل الاقتصادي، و يحدث عندما تعتمد الدولة العضو في التكتل باستهلاك سلعة ما على إنتاجها المحلي الغير كفؤ اقتصاديا و ذلك قبل قيام التكتل، لكن بعد قيامه تقوم هذه الدولة باستيراده من دولة عضو في التكتل تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة و أقل تكلفة، و هكذا نجد أن الإنتاج المحلي الغير كفؤ اقتصاديا لدولة عضو في التكتل قد توقف و تم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا و الأقل تكلفة و من دولة عضو أيضا[105]، إذ على افتراض أن العالم يتكون من ثلاث دول أ،ب،ج حيث تتشكل الدولة (أ)

[105] – علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص 412.

مع الدولة (ب) اتحادا جمركيا، فيما تمثل الدولة (ج) باقي الدول، و نحاول دراسة أثر دخول الدولة (أ) في الاتحاد الجمركي على رفاهيتها مقاساً بالفائض الاقتصادي، يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي إلى خلق حرية التبادل بين الدولة (أ) و الدولة (ب) إذا كانا ينتجان نفس السلعة و بتكلفة مرتفعة في البلد (ب)، و على افتراض أن البلد (ب) هي المصدر الوحيد على مستوى العالم، تمون الدولة (ب) الدولة (أ) قبل تشكيل الاتحاد الجمركي بسعر (س ب) يضاف إليه تعريفة جمركية قيمية (ر)، ليصبح السعر سَ= س ب +ر، إذا شكلت الدولتين (أ) و (ب) اتحادا جمركيا، يتم تحرير المبادلات التجارية و إلغاء كل القيود التعريفية فيما بينهما، و تتم المبادلات بسعر

واحد هو (س ب)، إذن بدخول الدولة (أ) في اتحاد جمركي مع الدولة (ب) تخفض من تغطية حاجياتها من الإنتاج المحلي ذو التكلفة المرتفعة و ترفع كمية وارداتها من الدولة (ب) ذات التكلفة المنخفضة، و هذا ما يسمى أثر خلق التجارة.[106]

ب–أثر خلق التجارة بيانيا:

نفترض وجود دوليتين: الدولة (1) و الدولة (2)، و على افتراض أن الدولة (2) تقوم باستيراد السلعة (س)، و أن السعر الداخلي للسلعة (س) داخل الدولة (2) في حالة قيامها بالاستيراد من الدولة (1) كان 1 وحدة نقدية، فماذا يكون الوضع إذا فرضت الدولة (2) على وارداتها من السلعة (س) من الدولة (1) تعريفة جمركية بنسبة 100%؟

يعرض في الشكل البياني رقم (05) منحى الطلب (ط) و منحى العرض (ع) للسلعة (س) في الدولة (2)، و نتيجة لفرض التعريفة فإن السعر الداخلي للسلعة (س) داخل الدولة (2) يصبح 2 وحدة نقدية.

الشكل رقم 07: اثر خلق التجارة نتيجة قيام اتحاد جمركي

[106] – كامل بكري، الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية و التمويل"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004، ص 206.

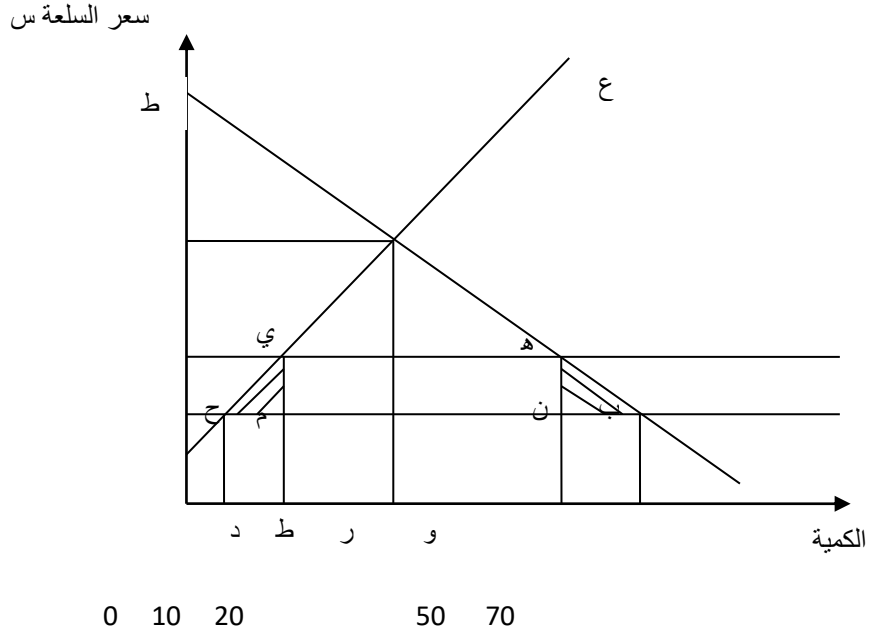

المصدر:عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص 202

من الشكل البياني السابق يتبين أنه المنحني ص1 هو منحنى عرض الدولة (1) عند هذا السعر، فالدولة (2) تستطيع الحصول على كل ما تريده عند هذا السعر في حالة الحرية التجارية أي قبل فرض التعريفة الجمركية، أما المنحني ص1 + ت فهو منحني العرض بعد فرض التعريفة الجمركية على واردات الدولة (1) من السلعة (س)، فماذا يحدث عند قيام اتحاد جمركي بين الدولتين (1) و (2)؟

في هذه الحالة سوف تلغى الرسوم الجمركية المفروضة من الدولة (2) على وارداتها من الدولة (1) و يصبح السعر بعد تكوين الاتحاد الجمركي مساويا 1 وحدة نقدية و عند هذا السعر نلاحظ أن الكمية المطلوبة من السلعة (س) 70 وحدة، و الكمية المعروضة تصبح 10س فتكون كمية الواردات (70-10) 60 س، و تنعدم في هذه الحالة حصول الدولة (2) على إيرادات جمركية.[107]

ى) وعلى ذلك يكون المكسب الصافي من وراء قيام الاتحاد الجمركي ممثلا في مساحة المثلثين المظللين: المثلث (ح م ي) و المثلث (ن ب هـ).

مساحة المثلث (ح م ي)= 2/1(10*1) = 5 وحدة نقدية.

مساحة المثلث (ن ب هـ)= /2(10*1) = 10 وحدة نقدية.

المكسب الصافي= 5+10= 15 وحدة نقدية.

[107] – عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 264.

لاحظ أن المثلث (ح م ي) يمثل المكسب الناتج عن خلق التجارة الناشئ من تحويل إنتاج 10 وحدات من المنتجين المحليين أقل كفاءة في الدولة (2) إلى منتجين أكثر كفاءة و أقل تكلفة.

و لاحظ كذلك أنه من حيث الاستهلاك فإن مساحة المثلث (ن ب هـ) تمثل مقدار المكسب و الذي انعكس في زيادة الكمية المستهلكة بالمقدار 20 وحدة، و على هذا فإن أثر خلق التجارة الذي ينتج عن التكتل الاقتصادي نتيجة نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة إلى المنتجين الأكثر كفاءة و الذين يتسمون بانخفاض التكلفة.[108]

ثانيا: أثر تحويل التجارة و تحليله بيانيا

عند قيام الاتحاد الجمركي فإنه يحدث أثر ثاني و هو الأثر التحويلي أو عملية تحويل التجارة الذي يؤدي هو بدوره إلى نقل سلعة من مصدر أقل كفاءة، مما يؤدي إلى سوء توزيع الموارد.

أ.أثر تحويل التجارة: إثر دخول دولة في اتحاد جمركي تغير ممونيها من الدول غير الأعضاء و الذين يتمتعون بتكلفة منخفضة في الإنتاج إلى ممونين جدد بأحد الدول الأعضاء ذو تكلفة مرتفعة، هذا الانتقال في المبادلات التجارية يمثل ابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد و انخفاض في مستوى الرفاهية، و أبرز مثال على ذلك ما تداولت الصحف تسميته بحرب الدجاج ،و هو نزاع تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1962-1964، بعد تحويل ألمانيا تبادلها التجاري لهذا المنتج الذي كانت تستورده من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من فرنسا و أيرلندا.[109]

و لتحليل أثر تحويل التجارة نفترض أن الدولة (أ) تستورد من الدولة (ج) بتكاليف منخفضة جدا، و يتم رفع السعر بفرض حقوق جمركية (ر) حيث يرتفع السعر إلى سَ، و نذكر أن سعر السلعة بالدولة (ج) أقل منه بالدولة (ب)، ((سج)‹ (سب)).

بعد دخول الدولة (أ) في اتحاد جمركي مع (ب) يتم إلغاء التعريفة الجمركية فيما بينهما

و تحول الدولة (أ) استيرادها من الدولة (ج) إلى الدولة (ب) ليتم التبادل على أساس السعر (سب)، هذا ما يسمى بتحويل التجارة.[110]

ب.أثر تحويل التجارة بيانيا: و الآن دعنا نفترض وجود ثلاث دول (1) و (2) و (3) و كان سعر بيع السلعة (س) في الدولة (1) مساويا 1 وحدة نقدية بينما كان سعر بيع السلعة (س) في الدولة (3) مساويا 1.5 وحدة نقدية، ماذا يحدث داخل الدولة (1) عندما تفرض تعريفة جمركية بنسبة 100% على كل وارداتها من السلعة (س)؟

---

[108] – عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية،الإسكندرية ،2007 ،ص 203.

[109] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 413.

[110] – جون هدسون و مارك هرندر، مرجع سابق، ص 576.

يصبح سعر السلعة (س) من الدولة (3) بـ 3 وحدة نقدية، لكن عندما تقوم الدولة (2) باستيراد السلعة (س) من الدولة (1) بـ 2 وحدة نقدية، فإنه تكون الكمية المطلوبة في الدولة (2) هي 50 س و الكمية المعروضة هي 20 س وعلى ذلك تصبح الكمية المستوردة هي (50-20) 30 س و يتم الاستيراد من الدولة (2) و تحصل الدولة (2) على إيرادات جمركية مقدرة بـ 30 وحدة نقدية.[111]

الشكل رقم 08: أثر تحويل التجارة نتيجة قيام اتحاد جمركي

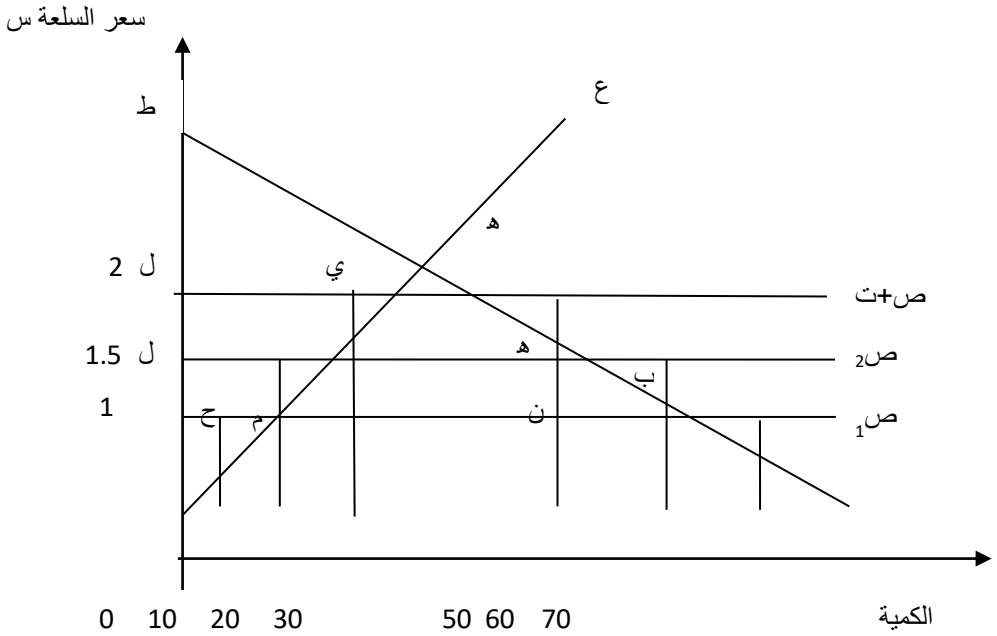

المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 205.

لاحظ من الشكل البياني السابق أنه عند السعر 1.5 وحدة نقدية تكون الكمية المطلوبة هي 60 وحدة من السلعة (س)، بينما تكون الكمية المعروضة من السلعة(س) هي 15 وحدة،

و على ذلك تكون الفارق معبر عليه ب (50-15) 45 وحدة من السلعة (س) و التي يتم استيرادها من الدولة (3) بعد قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين (2) و (3)، و في هذه الحالة لا تحصل الدولة (2) من الدولة (1) على أي إيرادات جمركية.

حيث تم واردات الدولة (2) من الدولة (1) الأكثر كفاءة إلى الدولة (3) الأقل كفاءة و ذلك حيث عملت التعريفة الجمركية على وجود سياسة تمييزية ضد الواردات الآتية من الدولة (2).

و الآن نتساءل عن الآثار المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين (2) و(3)، إن هذه الآثار تتمثل في مساحة المثلثين المظللين:

[111] – عبد الرحمن يسري و آخرون، مرجع سابق، ص 267.

مساحة المثلث (ح ي ي ')=(2/1)5*0.5)= 1.25 وحدة نقدية.

مساحة المثلث (هـ هـ'ب')=(2/1)10*0.5= 2.5 وحدة نقدية.

المكاسب= مساحة المثلث (ح ي ي')+ مساحة المثلث (هـ هـ'ب')= 1.25+2.5 وحدة نقدية.[112]

أما عن أثره فيمكن أن يكون سلبيا، منعدما أو إيجابيا بحسب مجموع حصيلة المستهلكين، المنتجين و الإيرادات الجمركية التي تخسرها الدولة بعد دخولها للاتحاد الجمركي.[113]

الشكل 09: أثر خلق و تحويل التجارة بعد تكوين الاتحاد الجمركي

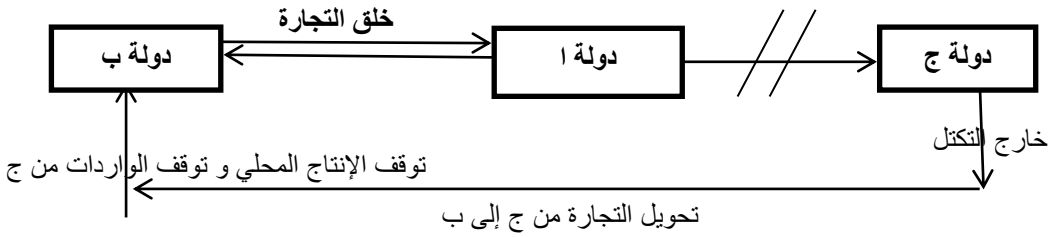

المصدر: حسن عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 54.

بالإضافة إلى خلق و تحويل التجارة النتيجتين الرئيسيتين التي يخلفهما التكتل الاقتصادي بعد تشكيله، لابد من ذكر بعض النتائج الساكنة الأخرى و هي:[114]

أ. يقود التكتل الاقتصادي إلى الترشيد الإداري و ذلك بإلغاء الحاجة إلى موظفين حكوميين يقومون بمراقبة بضائع و خدمات الشركاء التجاريين (الدول الأعضاء) عند عبور الحدود،

ب. إن الحجم الاقتصادي للتكتل، يحسن معدل التبادل التجاري للدول الأعضاء مقارنة بدول بقية العالم، و أخيرا الدول الأعضاء في التكتل يتمتعون بقوة تفاوضية من أجل عقد بعض الصفقات مع بقية العالم أكبر من قواهم الذاتية قبل تشكيل التكتل الاقتصادي.

و على ذلك تتمثل أهم الشروط النظرية اللازمة لتعظيم المكاسب الساكنة للاتحاد الجمركي فيما يلي:[115]

---

[112] – عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي،مرجع سابق، ص 203.

[113] – علي القزويني، مرجع سابق، ص 145.

[114] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 422.

[115] – عبد الرحمن يسري أحمد و آخرون، مرجع سابق، ص 208.

أ. تشابه هيكل الإنتاج: كلما كانت هيكل الإنتاج متشابه كلما تزايدت حدوث أثر خلق التجارة فرص حدوث تحويل التجارة،

ب. مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركي: فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع اندماجها إقليميا مرتفعة، كلما تزايدت احتمالات حدوث أثر خلق التجارة نتيجة لإلغاء هذه التعريفة،

ت. مستوى التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي بعد قيام الاتحاد الجمركي: فكلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما قل احتمال تحقق أثر تحويل التجارة،

ث. تزايد عدد الأعضاء في التكتل: فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفع احتمال تواجد بعض المنتجين الأكفاء، و بالتالي تزداد فرص خلق التجارة،

ج. قوة العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبل قيام التكتل: فكلما قويت تلك العلاقات ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للدول الأعضاء.

المطلب الثاني الآثار الديناميكية

يخلف الاتحاد الجمركي على اقتصاد الدول الأعضاء جملة من الآثار يترتب عليها اتساع حجم السوق بتوسيع الوحدات الإنتاجية نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم الداخلية، و ازدياد المنافسة و تحسين الإنتاجية داخل التكتل، و تدعيم الوضع التنافسي خارج التكتل.

أولا: تحقيق المزايا الاقتصادية

تتحقق المزايا الاقتصادية من خلال وفورات الحجم، و قبل التطرق إلى المزايا الاقتصادية يجب التعرف على الوفرات اقتصادية.

أ.**الوفرات الاقتصادية**: نميز بين نوعين من الوفورات، الوفورات الخارجية و الوفورات الداخلية و هي كما يلي:[116]

1.**الوفورات الخارجية**: و هي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة أو في عدة صناعات، مثل وفورات التركيز و المعرفة و التخصص.

2.**الوفورات الداخلية**: و هي تلك المحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة توسعها في الحجم، مثل الوفورات الفنية (تصميم العمل، استيفاء الطاقة الإنتاجية للماكينات) و الوفورات الإدارية

(تخصص العمل، و تحصيل الخبرة)، وفورات التسويق و العمليات التجارية (ارتفاع كمية المدخلات يؤدي إلى انخفاض سعرها، و الحصول على امتيازات و تخفيضات في وسائل النقل و الشحن، الاقتصاد و نفقات التوزيع).

و يسهم اتساع السوق في رفع مستوى حجم الإنتاج، إذ في حالة سابقة لتشكيل الاتحاد الجمركي لا تصرف الشركات الوطنية منتجاتها إلا في السوق الداخلي، و إذا كانت هذه الأخيرة ضيقة (صغيرة) فتتحمل الشركة تكاليف زائدة، و باتساع السوق تنخفض هذه التكاليف أو تنعدم.

---

[116] – كامل بكري، مرجع سابق، ص 212.

ب.تحقيق المزايا الاقتصادية: و تتمثل المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق في زيادة التخصص، و من ثم زيادة الإنتاج و انخفاض التكاليف، و الاستفادة منن الوفورات الاقتصادية المحقق و الناجمة عن اتساع نطاق السوق، حيث لا يمكن تحقيق هذه المزايا في الأسواق المحلية، نظرا لصغرها و محدوديتها، و هذا الوضع يهيء فرصا أفضل للدول النامية للدخول في الصناعات المتطورة التي يغلب عليها المنافسة الاحتكارية، و يعزز التوجه إلى إقامة مشروعات مشتركة كبيرة الحجم.[117]

ثانيا: زيادة المنافسة و التبادل التجاري

بإزالة الحواجز الجمركية يرتفع عدد المتنافسين في السوق، مما يدفع بالمنتجين إلى تحسين كفاءتهم الإنتاجية، و تخفيض الأسعار، و هذا ما يخفف من حدة الاحتكارات و آثارها السيئة على توزيع عناصر الإنتاج و تخفيض الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى الكفاءة في استخدام الموارد و تطوير أساليب الإنتاج، و يمكن التجمعات الإقليمية أن تخلف آثارا إيجابية للدول الأعضاء في مجال المنافسة الخارجية للشركات المحلية، و لعل ذلك ما دفع مسيري الشركات الصناعية الكبرى (قطاع السيارات مثلا) بالدول الأوروبية إلى الدفاع عن تشكيل سوق أوروبية مشتركة.[118]

و يسهم تشكيل الاتحاد الجمركي في ارتفاع التجارة ما بين دول التكتل و نمو التبادل التجاري بصفة عامة، حيث أن قيام التكتل في صورة اتحاد جمركي أو صورة أرقى يعني دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية و غيرها من القيود المفروضة على التجارة، و هو ما يعني إزالة المخاطر المرتبطة بالسياسة التجارية، و تبقى المخاطر المرتبطة بتغيير السياسات النقدية و المالية قائمة في الاتحاد الجمركي، إلا إذا تحقق التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتكاملة.[119]

ثالثا: الأثر على الاستثمارات و المستوى التكنولوجي

يودي كبر حجم السوق في التكامل الاقتصادي إلى إمكانية زيادة الإنتاج مما يخلق العديد من الفرص الاستثمارية مما يؤدي إلى رفع العائد على الاستثمار من خلال تقليل تكاليف العمليات التجارية، و تحريك العرض و الطلب تجاه المنتجات المطلوبة، كما أن التنافس بسبب التوسع في الأسواق يستلزم تحسين الجودة، و يخفض الأسعار، و كل هذا يؤدي إلى زيادة عائد الاستثمار، و تحفيز الصناعات المحلية، و تتطلب زيادة المنافسة الناجمة عن كبر حجم السوق و زيادة الإنتاج تغيرات جوهرية في الأسلوب التكنولوجي المستخدم، و هو ما يستوجب دعم و تطوير مراكز البحوث.[120]

رابعا: إعادة توزيع الموارد

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى حرية حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء،

---

[117] – فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص 65.

[118] – علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 424.

[119] – كامل بكري، مرجع سابق، ص 213.

[120] – عبد الرحمان يسرى أحمد و آخرون، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 273

و هو ما يحقق توزيعا أفضلا للموارد من المناطق التي تعاني فائضا في بعض عناصر الإنتاج إلى المناطق التي تعاني عجزا في تلك العناصر، مما يساهم في ارتفاع مستوى كل من العائد و الإنتاجية.[121]

خامسا: إحداث نمو اقتصادي مستمر

إن التكتل الاقتصادي من خلال رفعه لمستوى المبادلات التجارية البينية للدول المتكاملة، و تأثيره على الاستثمار و الإنتاج و العمالة، من شأنه أن يدخل هذه الدول في حلقة نمو اقتصادي مستمر، من خلال تزايد النشاط الصناعي، و ارتفاع الإنتاجية الناتج عن ارتفاع الطلب، و استغلال وفورات الحجم بسبب توسع الأسواق، و زيادة النشاط التجاري بشكل كبير عن طريق القنوات المختلفة لتبادل السلع و الخدمات، و التي تؤدي إلى زيادة الصادرات، و تخفيض أسعار الواردات، و زيادة العملات الأجنبية، مما يدعم قدرة الدولة لتمويل ديونها الداخلية و الخارجية، و بالتالي العمل على توزيع و إعادة توزيع الموارد وفقا للميزة التنافسية للدول الأعضاء، مما يرفع الإنتاجية، و يزيد الاستثمارات، و كلها خطوات تعمل على إحداث التقارب، و تقليل الفجوة بين الدول الأعضاء في التكتل.[122]

المبحث الثاني الاتحاد الأوروبي وتأثيره على حركة التجارة الدولية

يعد الاتحاد الأوروبي الكتلة التجارية الأولى في العالم، ولقد كان لقيام وتطور هذه الكتلة أثار وانعكاسات على المبادلات التجارية ليست الخاصة بالدول الأعضاء فحسب، وإنما تخطتها إلى تجارة الدول غير الأعضاء.

المطلب الأول انعكاسات قيام وتطور الاتحاد الأوروبي على تجارته مع العالم الخارجي

يرجع نمو التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى حد كبير نتيجة للتغيرات البنيوية والمؤسساتية وللإصلاحات التي جرت معظمها تاريخيا في أوروبا الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن ثلثي نمو مجمل التجارة الدولية خلال النصف الأول من القرن العشرين جرى في دول أوروبا الغربية بالذات[123]، ولقد انعكس قيام وإنشاء تكتل أوروبي بين هذه الدول من اتفاقية روما إلى غاية انضمام كل من رومانيا وبلغاريا على تجارته مع باقي دول العالم.

لقد أدى إنشاء وتوسيع الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى زيادة تجارتها الخارجية إلى الدول غير الأعضاء فمن جهة الصادرات بلغت قيمتها حوالي 15.3 مليار ايكو أما الواردات فقد بلغت15.7 مليار ايكو وهذا عام 1958 ، وبتوسعها إلى تسعة أعضاء بلغت قيمة الصادرات الجماعة عام1980 حوالي 220.7 مليار ايكو، أما الواردات فبلغت 269.7 مليار ايكو الجدول رقم (10)، ولقد استمرت التجارة الخارجية للتكتل في التزايد بتوسيع عضوية الجماعة، فبلغت عندما وصل عدد الأعضاء اثني عشر عضو حوالي 573.3مليار ايكو من جهة الصادرات و 545.4 مليار ايكو من جهة الوردات، إلى أن بلغت عام 2004 وبتوسع الاتحاد إلى خمس وعشرين عضو قيمة الصادرات نحو العالم الخارجي 969.3 مليار يورو وقيمة الواردات 1032.4 مليار يورو، إلى أن وصلت في عام 2007 بعد انضمام كل من رومانيا وبلغاريا قيمة الصادرات الخارجية 12045 مليار يورو وقيمة الواردات حوالي 14334 مليار

---

[121] – فطيمة حمزة، مرجع سابق، ص 61.

[122] – نفس المرجع ،ص62.

[123]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة،دار المنهل اللبناني،بيروت ،2010، ص 67.

يورو كما هو موضح في الجدول رقم (10) ، ويعكس هذا التناسب الطردي بين زيادة عدد الدول الأعضاء وتطور التجارة سواء الخارجية للاتحاد أو الداخلية بين دوله، زيادة وحدّة احتكار الاتحاد الأوروبي للتجارة الدولية.

الجدول رقم (15) : تطور تجارة الاتحاد الأوروبي مع باقي دول العالم خلال الفترة (1958-2010) (الوحدة: مليار ايكو/يورو[124])

الجماعة	السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
الستة	1958	15.3	15.7	-0.3
	1960	19.2	19.3	-0.1
	1970	44.8	45.6	-0.8
التسعة	1979	191.9	217.3	-25.5
	1980	220.7	269.7	-49.0
العشرة	1981	266.3	303.8	-37.5
	1985	386.3	399.5	-19.5
الاثني عشر	1986	341.9	334.6	7.4
	1992	436.1	487.11	-51.0
	1994	537.1	535.6	1.5
الخمس عشر	1995	573.3	545.3	28.0
	2001	985.8	1028.4	-42.6
	2003	979.6	992.7	-13.1
الخمس و العشرين	2004	969.3	1032.4	-63.1
	2006	1183.9	1356.1	-172.2
السبع و العشرين	2007	1240.5	1433.4	-192.9
	2008	1309.8	1564.9	-255.1

[124]- من 1958 إلى 2000 قيمة التجارة بالايكو و من 2000-2010 القيمة باليورو.

	2010	1349.2	1509.1	-159.9

Source: External & intra-EU trade, statistical yearbook 1958-2010, Eurostat 2011, p.28

وبشكل عام فإن هيكل صادرات الاتحاد الأوروبي يتمثل أساسا في المواد المصنعة بحوالي 75 % والخدمات بحوالي % 25، فبالنسبة للمواد المصنعة فتتمثل في :المواد الكيميائية، آلات ومعدات النقل، بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية، أما صادراته من الخدمات فتتمثل في :الخدمات المالية، التامين، خدمات النقل السفر...، وعن هيكل وارداته فيتمثل جزء منه من المواد المصنعة وجزء في المواد الأولية والطاقوية.[125]

أما عن شركائه التجاريين فتعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول جنوب آسيا، إضافة إلى دول أوروبا الأخرى كالنرويج، سويسرا، روسيا، تركيا من أهم الشركاء التجاريين للاتحاد فضلا عن المستعمرات القديمة للاتحاد خاصة من الدول الإفريقية كالجزائر وتونس والمغرب[126] .

كما يلاحظ أيضا من الجدول رقم (15) تزايد العجز في الميزان التجاري للاتحاد مع باقي دول العالم مع زيادة توسعه في عدد الدول الأعضاء، بمعنى أن صادرات الاتحاد أقل من وارداته من العالم الخارجي، وقد يَفسر هذا العجز في الميزان التجاري بتحول صادرات الاتحاد من العالم الخارجي إلى السوق الأوروبية (الصادرات البينية)،أما بالنسبة للواردات فهناك من المنتجات التي يصعب أو يستحيل على الاتحاد إنتاجها داخليا كالمواد الأولية والطاقة، وبالتالي استحالة تحويل إنتاجها إلى داخل الاتحاد، وعليه فبقيام الاتحاد أو بعدمه يبقى اعتماد الاتحاد في هذه المنتجات على العالم الخارجي، بل على العكس من ذلك فبقيام الاتحاد زادت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر داخله سواء من الدول الأعضاء أو من غيرها، خاصة بعد إقامة تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي أدى إلى زيادة واردات الاتحاد من العالم الخارجي في هذه المنتجات .

جدول رقم (16: صادرات وواردات الاتحاد الأوربي للسلع مع باقي دول العالم لسنة 2017 UE-28%

الاتحاد الأوربي	و.م.ا	سويسرا	تركيا	الإمارات العربية	الهند	الصين	روسيا	كوريا الجنوبية	اليابان	النرويج	باقي العالم
الصادرات	20,0	8,0	4,5	2,3	2,2	10,5	4,6	2,7	3,2	2,7	39,3
الواردات	13,8	5,9	3,8	0,5	2,4	20,0	7,8	2,7	3,7	4,2	35,0

من إعداد الطالبة اعتمادا على:

Source :Eurostat ,chiffres clés sur l'Europe 2018,p.39

في 2017،الولايات المتحدة الأمريكية كانت السوق الأول لصادرات الاتحاد الأوربي ،ما يقارب 20 بالمائة من القيمة الكلية لصادرات الاتحاد الأوربي من السلع أما ثاني سوق فهي الصين بنسبة 10.5 بالمائة وتليها سويسرا ب 8.0بالمئة ثم روسيا 4.6بالمئة وتركيا ب4.5بالمئة

[125] -L'Europe en chiffres, l'annuaire d'Eurostat 2010, p. 478-480; 488.
[126] - L'Europe en chiffres, Op. Cit, p. 474-475.

أما الوضعية بالنسبة لواردات الاتحاد الأوربي فتختلف تماما بحيث معظم وارداته تأتي من الصين بنسبة تقارب 20.2 بالمائة وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تقدر ب13.8 بالمائة ثم روسيا بنسبة 7.8 بالمائة ،وسويسرا ب5.9 بالمائة ثم تأتي النرويج بنسبة تقدر ب4.2 بالمائة.

شكل رقم(10) :صادرات وواردات الاتحاد الأوربي من السلع مع باقي دول العالم 2010 –2017

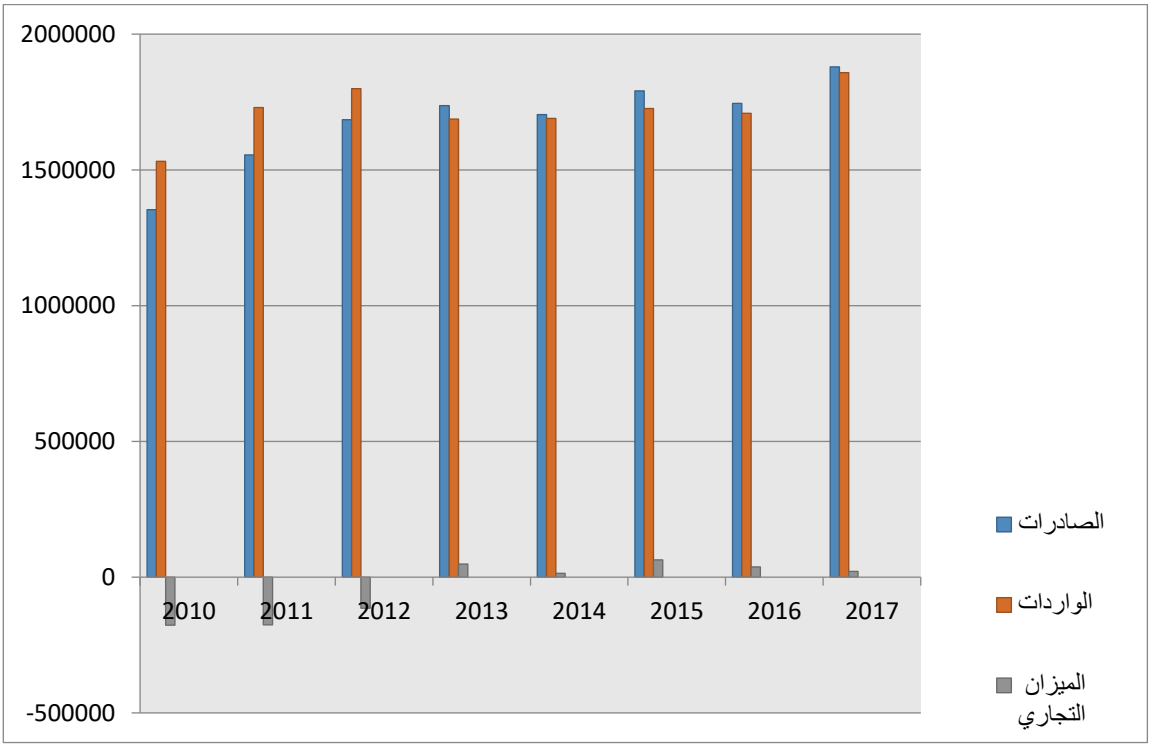

المصدر :إعداد الطالبة اعتمادا على

Chiffres clès sur l'europe,op,cit,p.38

في 2017 ،قدرت صادرات الاتحاد الأوربي نحو باقي دول العالم ب 1879 مليار يورو مع العلم أن حوالي 21 مليار يورو هي قيمة وارداته من السلع وكنتيجة لذلك فان الميزان التجاري حقق فائض في الميزان التجاري وبقي بقيمة موجبة للسنة الخامسة على التوالي بعد أن حقق ذروة نسبية في 2015 .

الجدول رقم 17 : صادرات وواردات الاتحاد الأوربي من الخدمات مع باقي دول العالم في 2016 (%)

الاتحاد الأوربي	و.م.ا	كندا	سويسرا	النرويج	سنغافورة	اليابان	الصين	روسيا	تركيا	الهند	استراليا	باقي العالم	المراكز المالية خارج الحدود
الصادرات	25,8	2,2	13,6	3,3	2,7	3,7	4,5	2,9	1,4	1,6	2,2	28,1	8
الواردات	30,8	1,7	13,2	2,1	3,1	2,5	4,2	1,6	2	2,1	1,2	23,4	12,2

المصدر:إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات

Eurostat chiffres clés sur l'Europe, p.41

حسب الجدول رقم أعلاه فان أول شريك تجاري للاتحاد الأوربي في ميدان الخدمات هو الولايات المتحدة الأمريكية ب25 بالمائة كخدمات مصدرة وثاني شريك تجاري سويسرا ب30.8 بالمائة 13.6 بالمائة بالنسبة للصادرات و13.2 بالمائة بالنسبة للواردات.

ومثل ما كان لقيام وتطور الاتحاد الأوروبي انعكاسات على تجارته مع العالم الخارجي، كانت هناك أيضا انعكاسات على تجارته الداخلية أو البينية، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني :انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري

الفرع الأول :انعكاسات قيام الاتحاد الأوربي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء

كما سبق وأن أُشير فإن تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة واتجاه التجارة الدولية يتجلى من خلال تدعيم هذه الاتفاقيات الاتجاه نحو تكثيف التجارة بين الدول الأعضاء، بحيث يعتبر هذا من المؤشرات التي تستخدم لقياس فاعلية التجمع التكاملي، وقد اعتبر النجاح الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية الأوروبية في البداية بإقامة الاتحاد الجمركي قبل الموعد المحدد له بثمانية أشهر من أهم الدلائل على نجاح الجماعة في مسارها التكاملي، وكنتيجة لهذا وبينما ارتفعت واردات الجماعة بين 1957 و 1969 من العالم الخارجي بنسبة 195%وصادراتها بنسبة 225 % فإن التجارة ما بين أعضائها ارتفعت بنسبة 353 % [127]، غير أن السبعينات شهدت نوع من التراجع في نسبة التجارة البينية للجماعة الأوروبية، خاصة في منتصفها، وهو ما يرجع جزئيا إلى اختلال هيكل الأسعار لاسيما في العلاقة بين أسعار المواد الأولية والطاقة وبين أسعار السلع الصناعية، ورغم انضمام ثلاث دول أخرى للجماعة فإن النسبة لم ترتفع بل انخفضت كما هو موضح في الجدول رقم (18) بالنسبة لسنة .1973

الجدول رقم 18 : تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (1958 -2010)

الوحدة : %

[127] – محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 278.

الجماعة	السنة	الصادرات	الواردات
الستة	1958	38.2	36.6
	1960	42.9	41.00
	1965	50.7	48.50
	1970	54.9	53.9
	1973	56.3	57.2
التسعة	1973	52.7	51.7
	1975	49.4	48.3
	1978	52.4	51.6
	1981	49.9	47.8
العشرة	1981	50.6	47.6
	1984	51.7	49.7
	1986	56.0	59.5
الاثني عشر	1986	56.7	57.0
	1989	54.7	57.2
	1992	61.4	58.2
	1995	56.4	55.2
الخمس عشر	1995	62.4	61.0
	1998	60.3	58.6
	2001	67.9	64.4
	2004	68.5	66.8
الخمس و العشرون	2004	67.7	65.8
	2007	68.18	64.9
السبع و العشرون	2007	68	63.4
	2010	65.6	62.5

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على: – محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص279 .

WTO, Statistics of International Trade 2011, p.192

وقد استعادت نسبة الصادرات سابق مستواها في عام 1978 ، حتى أنها وصلت عام 1979 إلى 54.6 % ثم ظلت النسبة ثابتة تقريبا عند 52% خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، لتشهد بعد ذلك ارتفاع محسوس في عام 1992بلغ% 61.4 ، أما بالنسبة للواردات فاستعادت هي الأخرى سابق مستواها إلى أن وصلت في عام 1992 حوالي

58.2 %، وإجمالا فقد واصلت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي ارتفاعها باستمرار بتوسع عضويته، فبانضمام الدول العشر الجديدة إلى عضويته بلغت هذه النسبة حوالي 68.5% من جهة الصادرات و

66.8%من جهة الواردات وهذا في عام 2004 ، لتبقى بعد ذلك في حدود هذا المستوى رغم انضمام كل من بلغاريا ورومانيا عام2007 ، كما هو مبين في الجدول أعلاه.

والجدير بالذكر أن الصادرات البينية من الصادرات الزراعية لدول الاتحاد ظلت في ارتفاع من 53.9% عام 1958 إلى 65.2% في 1970 ثم 69.3% في 1975 لتظل بعد ذلك عند هذه النسبة، وإن كانت قد ارتفعت قليلا نتيجة انضمام دول الجنوب[128].

وعموما يعزى هذا التطور في التجارة البينية لدول الاتحاد لعدة أسباب أهمها:

1- تتسم اقتصاديات بلدان الاتحاد الأوروبي بطابع متماثل ومكمل لبعضها البعض خاصة دول أوروبا الغربية، وهذه السمة تعزز الجاذبية المتبادلة وتخلق حوافز إضافية للتبادل التجاري والتجارة؛ البينية[129].

2- إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بين دول الاتحاد إضافة إلى سهولة مرور السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، مما عزز انتعاش التجارة ما بين الدول الأعضاء؛

3- تعميق التخصص وتقسيم أفضل للعمل بين دول الاتحاد، إذ يلاحظ أن التخصص ارتفع في بعض الدول الأعضاء، فقد انتقلت الدانمارك من قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى أخرى مرتفعة الإنتاجية،وعملت النمسا على التخصص في أنواع معينة من إطارات السيارات للتصدير على أن تستورد أنواعا أخرى، بينما فضلت بعض المنشآت السويدية بناء مصانع في البرتغال للتصدير إلى الدول الاسكندينافية.[130]

ومن العوامل التي ساهمت هي الأخرى في زيادة نسبة التجارة البينية نجد إنشاء العملة الأوروبية الموحدة" اليورو"، ففي دراسة أُجريت حول تأثير هذه العملة على حجم التجارة البينية لأربع دول أوروبية تنتمي إلى الاتحاد وتتبنى العملة الموحدة فكانت النتائج كما يلي

الجدول رقم 19 : تأثير إنشاء اليورو على التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي

	قبل إنشاء اليورو					بعد إنشاء اليورو			
السنة / البيان	1994	1995	1996	1997	متوسط 94-97	2001	2002	2003	متوسط 01-03
الصادرات	2.67%	2.93%	2.92%	3.10%	2.91%	3.62%	3.54%	3.61%	3.59%
الواردات	2.58%	2.78%	2.74%	2.83%	2.73%	3.09%	2.99%	3.00%	3.02%
التجارة البينية(مليار دولار)	259	324	326	310	1219	326	344	427	1097

[128] – محمد محمود الأمام، المرجع السابق الذكر، ص 279

[129] – محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[130] – محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

التجارة البينية كنسبة من GDP	5.23%	5.71%	5.76%	5.93%	**5.64%**	6.72%	6.53%	6.61%	**6.61%**

Source: Shahriar Kabir and Sarwar R Chowdhury, "Does Currency Union IncreaseIntra Regionale Trade ? a study on euro", working paper 04, Department of Business Administration, the university of Asia Pacific, Bangladesh 2004, p. 05.

يعرض الجدول رقم (12) إجمالي التجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأربع دول أوروبية أُخذت كعينة وهي :فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا، حيث يبين الجدول أن متوسط التجارة 1997 بلغ 5.64% وهذا قبل – البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول خلال الفترة1994 إنشاء الوحدة النقدية" اليورو"، بينما بلغ متوسط التجارة البينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول 2003 حوالي 6.61% ، ويقدر الفرق بين المتوسطين حوالي 0.97% ، أي – نفسها خلال الفترة2001

مقابل كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت التجارة البينية للدول الأربعة حوالي0.0097 دولار، وهذا بسبب توحيد العملة الأوروبية وما نتج عنها من تسهيل للتبادل التجاري بين دول الاتحاد، فتحت ظل العملات المحلية تصعب المقارنة بين أسعار سلعة معينة تباع في عدة دول؛ لأنها مسعرة بالمارك في ألمانيا، الفرنك في فرنسا ...في حين تزول هذه الصعوبة في ظل العملة الموحدة، وإجمالا ارتفعت نسبة التجارة البينية لدول منطقة اليورو بعد التعامل بهذه العملة بحوالي 17.2 %[131].

مما سبق يتضح أن اتفاقية إنشاء التكتل الأوروبي دعمت الاتجاه نحو تكثيف المبادلات التجارية بين دوله، فبعدما كانت هذه الأخيرة تتنوع من حيث مصادر تجارتها الخارجية أصبحت كل دولة وبحكم انضمامها إلى الاتحاد، أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد، مثل ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (11): واردات وصادرات السلع داخل الدول الأعضاء للاتحاد الأوربي 2017 %

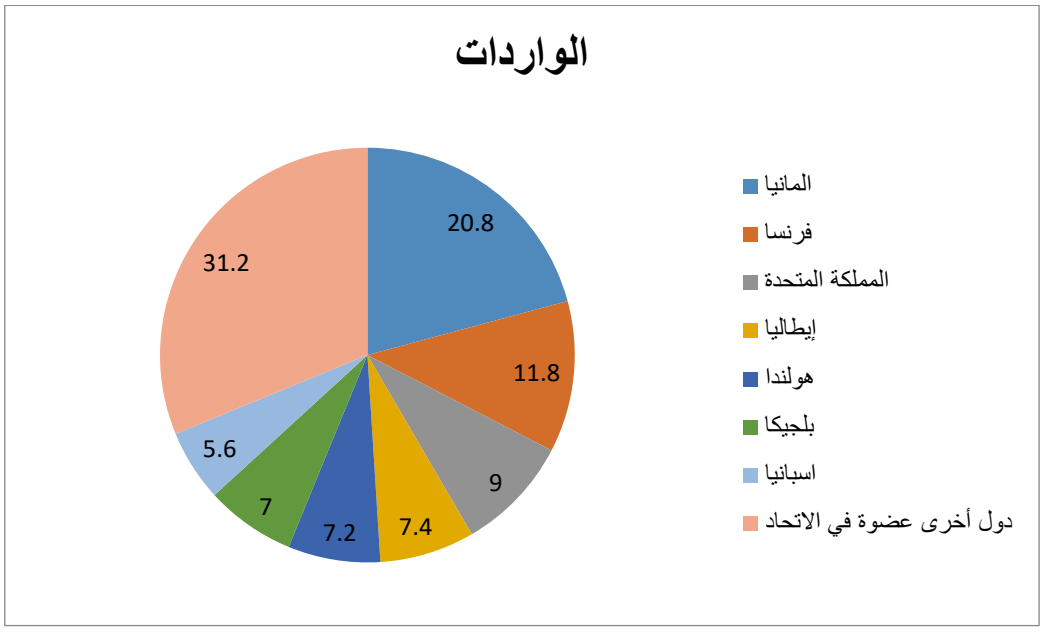

[131] - Shahriar Kabir and Sarwar R Chowdhury, op.cit, p.06

source :Eurostat(code des données en ligne :ext_lt_intratrd .

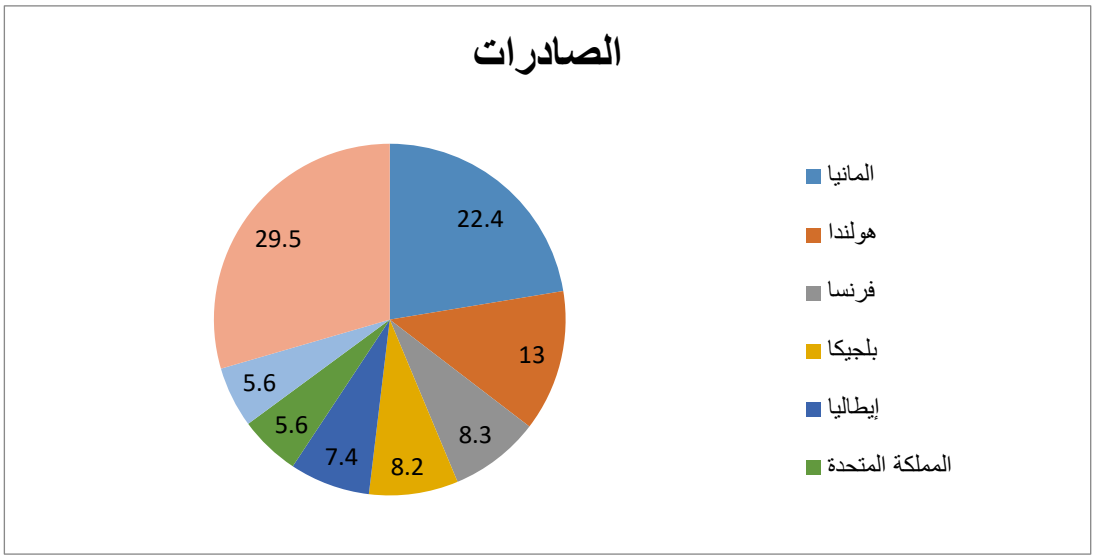

source :Eurostat(code des données en ligne :ext_lt_intratrd .

تم تقييم التجارة في السلع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (التجارة البينية EU) —من وجهة نظر الصادرات إلى 3 347 مليار يورو في عام 2017، و 78٪ أكثر من مستوى الصادرات EU-28 إلى بلدان أخرى (1879 مليار دولار) (التجارة خارج الاتحاد الأوروبي).

وداخل الاتحاد الأوروبي 28 – مقاسا وجهة نظر الصادرات – بنسبة 7.4٪ بين عامي 2016 و 2017. أما بالنسبة للصادرات، سجلت معدلات النمو في أرقام مزدوجة بين عامي 2016 و 2017 لفنلندا (16.7٪)، سلوفينيا (14.8٪) وليتوانيا (12.2٪)، وبولندا (11.9٪)، وبلغاريا (10.8٪)، كرواتيا (10.7٪)، وهولندا (10.6٪) ورومانيا (10.2٪)، في حين أن لاتفيا فقط (-18.3٪) والمجر (-0.6٪) سجلت انخفاض الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي. فيما يتعلق بالواردات، ليتوانيا (15.1٪)، وبولندا (13.1٪)، ولاتفيا (12.8٪)، سلوفينيا (12.8٪)، كرواتيا (11.7٪)، بلغاريا (11.2٪)، فنلندا (10.7٪) والبرتغال (10.3٪) ورومانيا (10.2٪) شهدت معدلات نمو مزدوج الرقم، في حين فقط شهدت مالطا وارداتها انخفاض بنسبة 1.0٪.

أما بالنسبة للتجارة خارج EU-28، كانت ألمانيا أيضا دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وفقا لأعلى مستوى داخل EU-28 في عام 2017، بلغ مجموعها 22.4٪ من صادرات السلع من EU-28 إلى الدول الأعضاء الأخرى واكثر من5/1(20.8٪) من الواردات من البضائع EU-28 من الدول الأعضاء الأخرى (انظر الرسم البياني. كانت هولندا (13.0٪) في الدول الأعضاء الأخرى الوحيدة التي تمثل أكثر من 10/1 من الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي،كنتيجة أخرى لتأثير روتردام، في حين أن فرنسا (11.8٪) والمملكة المتحدة (9.0٪)تمثل ما يقارب 10/1من الواردات داخل EU-28.

والحقيقة أن تجارة السلع داخل الاتحاد الأوروبي (الصادرات والواردات مجتمعة) أعلى من التجارة خارج الاتحاد الأوروبي (الصادرات والواردات معا) لكل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يدل على أهمية السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي. وقد تفاوتت حصة التدفقات الداخلة للاتحاد الأوروبي والتدفقات الخارجة عن الاتحاد الأوروبي في التجارة الإجمالية للسلع بشكل كبير من دولة عضو إلى آخر، مما يعكس، إلى حد ما، وصلات التاريخية والموقع الجغرافي لكل منها. وسجلت أعلى مستويات للتجارة داخل الاتحاد الأوروبي (حوالي 80٪ من إجمالي التجارة) في استونيا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ولوكسمبورغ، في حين كانت النسبة 50.2 فقط ٪ في المملكة المتحدة.[132]

الفرع الثاني انعكاسات قيام الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري للدول غير الأعضاء

إن لقيام تكتل أوروبي وتبني دوله لسياسات مشتركة آثار وانعكاسات على تجارة الدول غير التي تبناها الاتحاد منذ معاهدة روما (CAP) 1957 الأعضاء، ولقد كان للسياسة الزراعية المشتركة النصيب الأكبر في التأثير على تجارة الدول غير الأعضاء.

فلقد حلت السياسة الزراعية المشتركة محل السياسات الوطنية واستهدفت زيادة الإنتاجية، استقرار الأسواق، ضمان الإمدادات، سيادة أسعار مناسبة للمستهلكين وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع من خلال ضمان دخول مقبولة للمزارعين، حتى لا يؤدي تحرير التجارة إلى اضطراب كبير نتيجة غزو المنتجات الرخيصة لأسواق الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج، ولقد بنيت السياسة الزراعية على أسس ثلاثة هي [133]

أولا :توحيد سوق المنتجات الزراعية الأوروبية، من خلال إزالة جميع العوائق التجارية المفروضة على المنتجات الزراعية بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد، على نحو يكفل سيادة سعر واحد داخل التكتل؛

ثانيا :إعطاء تفضيل للسلع والمنتجات الزراعية الأوروبية داخل الاتحاد عن غيرها من السلع الزراعية المستوردة من خارج الاتحاد؛

ثالثا :التمويل المشترك للسياسة الزراعية، وفقا لنظام تضامني يعكس التكافل المالي للدول الأعضاء، ويكون من خلال موازنة أوروبية مشتركة لجميع الإيرادات والنفقات الناتجة عن هذه السياسة. وبناءا عليه تقرر اتباع نظام سعري مشترك لضمان تماثل الأسعار في جميع الدول، ويتكون هذا النظام من ثلاثة أنواع من الأسعار:

1-الأسعار المستهدفة :وهي الأسعار التي تتوقعها الجماعة وتحددها كأسعار افتراضية يتعين ضمانها للمنتجين الزراعيين، وتشمل تكاليف النقل والتخزين؛

2-أسعار التدخل :وهي أدنى سعر تضمنه الحكومات الأوروبية للمنتجين المحليين، وهذا السعر اقل من سعر المستهدف بحوالي8 % ، وعنده تتدخل الحكومات لنع تدهور وانخفاض الأسعار، حفاظا على دخول المنتجين الزراعيين؛

---

[132] *Données extraites en septembre 2017 (partie «Principaux acteurs mondiaux du commerce international de biens»): Informations supplémentaires Eurostat, Principaux tableaux et Base de données. Mise à jour de l'article prévue: juillet 2019. La version anglaise est plus récente.*

[133] خلوفي عائشة ،مرجع سابق،ص120

3–أسعار العتبة :وهي الأسعار التي تستخدم كأساس لحساب الضرائب المفروضة على الواردات الزراعية من خارج دول الاتحاد الأوروبي، حيث يمثل الفرق بين سعر العتبة وسعر الاستيراد قيمة الضرائب المفروضة على هذه الواردات، وتفرض مثل هذه الضرائب حماية للمنتجين وللإنتاج الزراعي الأوروبي إذا كان سعر هذا الأخير أعلى من سعر الاستيراد.

ولقد أدّلت دراسات كل من B. Balassa عام1975 و P. Krugman عام 1991 و Winters عام 1993 وغيرهم، على أن هذه السياسة (السياسة الزراعية المشتركة) للاتحاد الأوروبي كان لها الأثر الكبير والواضح على تجارة الدول غير الأعضاء، من خلال تحويل هذه التجارة من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء في الاتحاد حتى وإن كانت لا تمتلك الكفاءة في إنتاجها[134] ، وكما يشير الشكل رقم (11) فإن منحنى نمو إجمالي الواردات الزراعية للاتحاد من العالم الخارجي، يقع تحت منحنى إجمالي الواردات العالمية للمنتجات الزراعية، وهذا يدل على تدني معدل نمو الواردات الزراعية لدول الاتحاد من الدول غير الأعضاء.

الشكل رقم 12: منحنى نمو الواردات الزراعية لدول الاتحاد مع الدول غير الأعضاء.

Source : Xinshen Diao, Terry Roe and Agapi Somwaru, "What is the Cause of Growth in Regional Trade, Trade Liberalization or RTA?" the Case of Agriculture, Working Paper 99-1,P.42

في حين أن منحنى الواردات البينية للدول الأعضاء يقع فوق منحنى إجمالي الواردات العالمية للمنتجات الزراعية وهذا يدل على زيادة معدل نمو الواردات البينية للدول الأعضاء، ولقد تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات الزراعية مع الدول غير الأعضاء بشكل ملفت بحوالي20 % وهذا على طول فترة ثلاثة عقود بعد إنشاء هذه السياسة (الشكل رقم 11) ، ويعود سبب هذا التراجع إلى تدارك الاتحاد الأوروبي للعجز التاريخي في ميزانه التجاري للمنتجات الزراعية بتطبيقه للسياسة الزراعية المشتركة وتبنيه لسياسة الاكتفاء الذاتي للمنطقة الأوروبية، وهذا التراجع في حصة الاتحاد الأوروبي من الواردات من الدول غير الأعضاء يدل على فقدان هذه الأخيرة خاصة الدول العربية و المتوسطية كالمغرب ومصر وسوريا عدة فرص

[134] - Xinshen Diao, Terry Roe and Agapi Somwaru, op.cit, 24

للتصدير إلى دول الاتحاد، بحيث كان المعدل السنوي لنمو الواردات الأوروبية من الدول غير الأعضاء، يتيح لهذه الأخيرة ما يقارب من 7% إلى 10%

من فرص التصدير إلى داخل الاتحاد وهذا سنويا[135].

كما صاحب هذا الانخفاض في نسب الواردات الزراعية للاتحاد مع الدول غير الأعضاء، زيادة في حصة صادراته العالمية للمنتجات الزراعية، وهذه الزيادة تنقسم بدورها إلى قسمين:

- جزء ويعتبر الأكبر يعبر عن الزيادة في الصادرات الزراعية البينية لدول الاتحاد؛
- الجزء الآخر ويمثل زيادة الصادرات الزراعية للاتحاد إلى الدول غير الأعضاء

الشكل رقم 13 : نمو الصادرات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي إلى العالم الخارجي

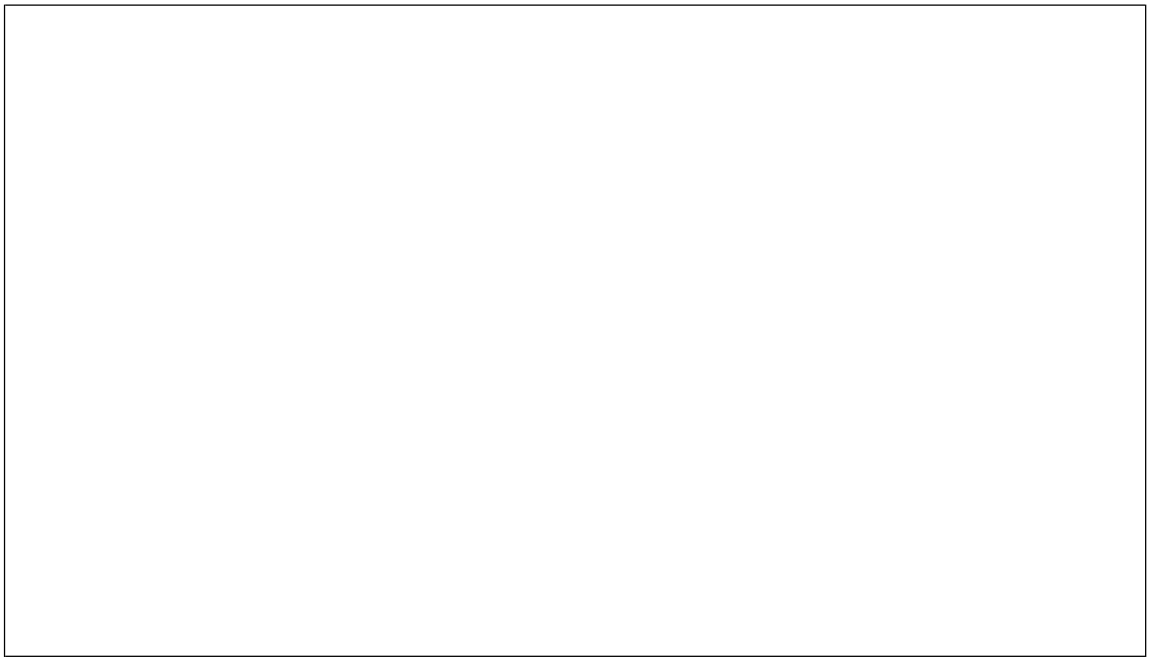

Source : Xinshen Diao, Terry Roe and Agapi Somwaru, op.cit, p. 42.

حيث أن كل من معدلات نمو في الصادرات الزراعية بين دول الاتحاد الأوروبي وصادرات الاتحاد إلى الدول غير الأعضاء، تفوق معدلات النمو الصادرات الزراعية للدول غير الأعضاء، وهذا بسبب سياسات الدعم للمنتجين والمنتجات الزراعية الأوروبية المتبناة في إطار السياسة الزراعية المشتركة بين دول الاتحاد.

وعموما فقد انتقل إجمالي حصة صادرات الاتحاد الأوروبي من المنتجات الزراعية إلى الدول غير الأعضاء من 10% عام 1960 إلى حوالي 13% في سنة 1994 ، بينما انخفضت وارداته من الدول غير الأعضاء من حوالي37% عام 1960 إلى حوالي 13 %عام 1994 كما هو موضح في الشكل رقم 13.

[135] -- Xinshen Diao, Terry Roe and Agapi Somwaru, op.cit, 25.

الشكل رقم 14 : حصة تجارة الاتحاد الأوروبي في المنتجات الزراعية مقارنة بالعالم الخارجي

Source : Xinshen Diao, Terry Roe and Agapi Somwaru, op.cit, p. 43.

مما سبق يتضح أن السياسة الزراعية المشتركة دعمت مكانة الاتحاد في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، كما أن التوجه الإقليمي الداخلي لتجارة الدول الأوروبية في المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات جعل منه كتلة تجارية واقتصادية جد مهمة، إلا أن هذه الكتلة تواجه مجموعة من الرهانات والتحديات، فبالإضافة إلى نسبة الشيخوخة المرتفعة في أوروبا وما ينتج عنها من انخفاض لليد العاملة وزيادة نفقات الرعاية الصحية، إضافة إلى المنافسة التجارية القوية التي تواجهها مؤسسات الاتحاد في الأسواق العالمية خاصة من الجانب الأسيوي والأمريكي، فإن أهم تحدي يواجه الاتحاد هذه الأيام هو تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2007 على دوله، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الأخير.

المبحث الثالث حركة التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية

لقد أثرت التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية من نواحي عدة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تأثير هذه الظاهرة على حرية التجارة في المطلب الأول ثم تأثيرها على التوزيع الجغرافي لها في ثاني مطلب، ثم تأثير هذه الظاهرة على اتجاهات التجارة الدولية في ثالث مطلب.

المطلب الأول التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة الدولية

إن تزايد عدد الترتيبات الإقليمية وانتشارها يثير عدة أسئلة حول طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الإقليمية والتعددية في حرية التجارة الدولية، حيث تشير الظاهرة الأولى إلى اتجاه كثير من دول العالم إلى انخراط في الترتيبات الإقليمية الساعية إلى بناء نظام تجاري إقليمي من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي، أما الظاهرة الثانية فتشير إلى تعزيز الاتجاه حيث يصبح، (WFTO)العالمي إلى نظام تجاري متعدد الأطراف لبناء منطقة تجارة حرة عالمية

انضمام كل دول العالم إليها أمرا ممكنا، وذلك من خلال نظام العضوية المفتوحة في منظمة التجارة العالمية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة على المستوى العالمي .[136]

ولم يتوقف الجدل حول الترتيبات الإقليمية من لحظة نشوء اتفاقية الجات وهي الاتفاقية التي سبقت إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حتى الوقت الراهن، حيث ترى هذه المنظمة أن التكتلات الإقليمية تعتبر مشكلة لأنها تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية، وتدعم تحرير التجارة على المستوى الإقليمي بينما تهدف المنظمة إلى عولمة التجارة وتحريرها على المستوى العالمي.

ولقد اعتبرت التكتلات الإقليمية مصدر قلق رئيس لكافة الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وهذا نتيجة لما قد يتولد عن هذه التكتلات الإقليمية من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي، وما قد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الإقليمية إلى "حصون " أو" قلاع "نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول غير الأعضاء مما يعزز التبادل التجاري داخل منطقة التكتل ويقلل من العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، الأمر الذي جعل هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك باقي دول العالم.

وبهدف خلق نوع من التوافق بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف فلقد قامت المنظمة العالمية للتجارة بإقرار مجموعة من القوانين تستهدف تنظيم عملية التكامل بين الدول وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:[137]

1-المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية" الجات": والتي تؤكد على أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وليس وضع قيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل وتمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم واللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي، بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل، كما أضيفت إلى هذه المادة مذكرة تفسيرية شددت على ضرورة التزام أعضاء الترتيبات الإقليمية بالشفافية الكافية بهذا الصدد، كما نصت هذه المذكرة على أن لا تستمر هذه الترتيبات الإقليمية لأكثر من عشر سنوات.

2-المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات :والتي كانت تحت عنوان" التكامل الاقتصادي "تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات وإلغاء جميع أنواع التمييز بين الدول الأعضاء وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة، وضرورة انخراط مجلس التجارة في الخدمات بالاتفاقيات الإقليمية.

3-شرط التمكين أو ما يعرف بحكم التمكين :حيث يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا يجب أن تضع هذه الاتفاقية صعوبات أو قيود أمام تجارة الدول غير الأعضاء، وهذا دون تحديد فترة انتقالية محددة لتعميم المزايا التفضيلية على باقي دول المنطقة.

ولقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سندا لها فيما أقرته اتفاقية" الجات "والمنظمة العالمية للتجارة من العمل بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية وإن كان ذلك بضوابط معينة، ولقد تمت صياغة هذه الضوابط في المادة الرابعة والعشرين من

---

[136] – سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005، ص 48.

[137] –علاوي محمد لحسن، مرجع سابق, ص 113 .

اتفاقية الجات، وشرط التمكين الذي تمت صياغته في جولة طوكيو، إضافة إلى المادة الخامسة الواردة في الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات[138] ، ونتيجة لهذا فقد انتشرت ظاهرة التكتلات الإقليمية بشكل ملفت للنظر خلال العشرين سنة الماضية، ففي فيفري من عام 2010 ، تم إعلام المنظمة بـ 345 اتفاقية ضمن المادة 24 من الجات، و 31 اتفاقية وفقا لشرط التمكين، و 68 اتفاقية وفقا للمادة 05 من اتفاقية الخدمات[139] ، علما أن هناك حوالي 266 اتفاقية عاملة حاليا، وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة % 90 من الاتفاقيات والنسبة المتبقية هي لاتفاقيات الاتحاد الجمركي، كما يوضحه الشكل رقم 03 الذي يبين تطور اتفاقيات التجارة الإقليمية منذ عام 1945 وحتى نهاية عام 2009 ، حيث يتضح جليا الزيادة المتصاعدة لهذه الاتفاقيات.

الشكل رقم 15: تطور الاتفاقيات التفضيلية خلال الفترة (1948-2009).

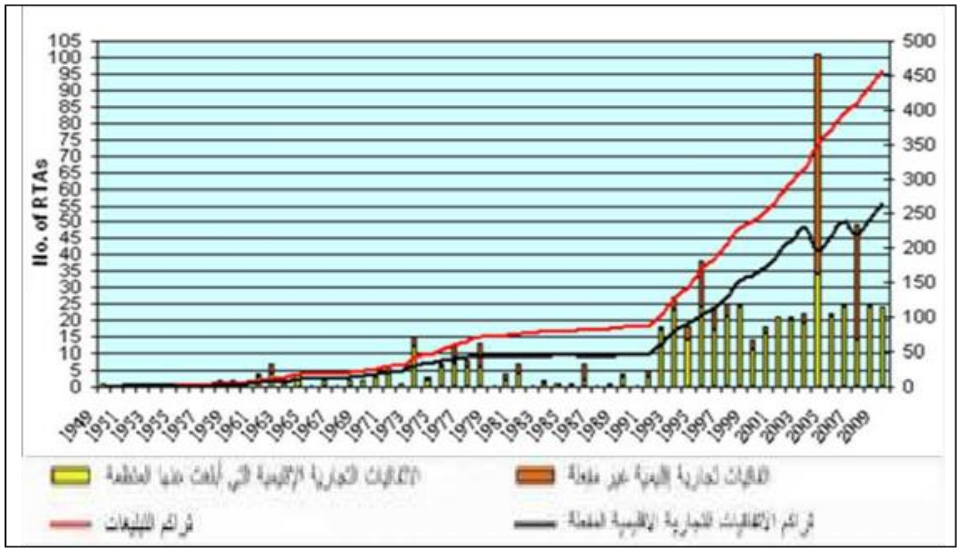

Source: Rafael Leal-Arcas, "Proliferation of Regional Trade Agreements: Complementing or Supplanting Multilateralism?", Research Paper No: 78, School of Law Legal Studies, Queen Mary University of London, England, 2011, P. 06.

وكنتيجة لهذا التزايد الكبير في عدد الترتيبات الإقليمية ونطاق تواجدها، فقد قررت المنظمة إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية ومن بين المهام التي أُنيطت لهذه اللجنة تطوير نظام للإجراءات المساعدة في دراسة الاتفاقيات الخاصة بالترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى حصر وقياس الآثار المترتبة لكل هذه الترتيبات على عملية تحرير العالمي للتجارة، أما الشرط الوحيد والموضوعي الذي اشترطته الاتفاقية هو أن لا تقل الامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي عن تلك التي التزمت بها الدول الأعضاء في إطار اتفاقية" الجات[140] ".

ولقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف إلى إثارة عدة أسئلة حول التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية، وما تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد

---

[138] – سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ، ص 49.

[139] – أحمد كواز، **اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي**: الحالة العربية، سلسلة الخبراء، العدد 37، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص 07-08.

[140] – أسامة المجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1996، ص:39.

من هو خارجه وبين توجهات النظام المتعدد الأطراف المزيلة للعوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

كما أثار البحث في العلاقة بين الترتيبات الإقليمية ومستقبل حرية التجارة الدولية إلى العديد من الآراء انتهت برأيين أساسيين هما :[141]

- رأي يرى أن التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة والذي " "R. Baldwin" تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي" ريتشارد بالدوين يرى أن النهج الإقليمي طريقا مرحليا نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية.
- وعلى النقيض من الاتجاه المؤيد للإقليمية فإن مؤيدي التعددية يرون بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنما تكتفي في تحريرها على المستوى الإقليمي، وهذا من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسة حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولا أو تكتلات، وهذا المبدأ للتكتلات يتعارض مع مبدأ عدم التمييز، وهذا ما يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية، بل تزيد من قوة وهيمنة الدول المتكتلة على التجارة الدولية وخلقها للعراقيل والقيود التي تحد من حرية حركة التجارة الدولية[142].

و حسب الاقتصادي "جاغديش باغواتي""J. Bahgwati" فإن التوسع في الشراكة الإقليمية يضر بمسار التعددية وسيضعف الاتجاه نحو تحرير التجارة، كما أنه يعتبر عقبة وحاجز في بناء من منطقة التجارة الحرة العالمية، فهو يرى أنه لو تم إعطاء بعض الدول الأولوية من خلال الاتفاقيات الإقليمية فلن يكون لديهم حافز في الوصول إلى التحرير الكامل للتجارة العالمية، وإن استطاع القادة أن يسخروا الموارد والاتجاهات السياسية إلى الاتفاقيات الإقليمية فسوف يبتعدوا عن الاتجاه نحو النظام متعدد الأطراف، وعليه يقترح" باغواتي "أن تكون المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤول الوحيد عن تحرير التجارة الدولية

مما سبق، يتضح أنه من الصعب الإجابة عن ما إذا كانت التكتلات الإقليمية عامل نحو تحرير التجارة الدولية أم قيد لها؟ لكن يمكن القول أن الواقع يظهر بأن التكتلات الإقليمية القائمة لا تبدي تقدما نحو تحرير التجارة الدولية وهذا لاختلاف مصالحها، والأدلة على ذلك هو القيود غير الجمركية والتي ما زالت تفرضها بعض التكتلات تجاه العالم الخارجي ومن بين هذه القيود نجد :قواعد المنشأ، سياسات الدعم، إجراءات مكافحة الإغراق... ، حيث ساهمت هذه القيود في أن تتحول بعض التكتلات إلى لبعض المنتجات والقطاعات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك

---

[141] – أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ،مرجع سابق، ص :188.

[142] - Jagdish Bahgwati, "Regionalism and Multilateralism: an orview", New dimentions in regional integration, Panagariya editions, Cambridge University Press, 1993, P. 22-25

" " "forteresses"حصون فقد أدت ممارسة الاتحاد الأوروبي لضغوط على أسواق معينة مثل الزراعة وصناعة الحديد والصلب والفحم إلى نظام جديد يسعى إلى حماية أكثر في مواجهة العالم الخارجي، فمثلا يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسة زراعية مشتركة يحظى من خلالها المزارعون داخل الاتحاد بحماية تقدمها حكومات الاتحاد لهم في شكل دعم مما يجعل المنتجات الزراعية الأوروبية ذات أسعار منخفضة وتنافسية عالية مقارنة بالمنتجات الأجنبية وهذا داخل الاتحاد وحتى خارجه، الأمر الذي يجعل الاتحاد الأوروبي يملك تأثيرا بالغا على الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، كما أن جهود المجموعة الأوروبية في الرقابة على السياسات الخارجية للتجارة أدت إلى المزيد من الحماية للمجموعة ككل، وبالمثل فتوافر إجراءات مكافحة الإغراق منح الفرصة للمنتجين المحليين في خطوة جديدة نحو الحماية، والتي كان من الصعب الوصول إليها في ظل أسواق مجزأة، أضف إلى ذلك فإن قواعد المنشأ التي يتمسك بها الاتحاد الأوروبي في وارداته من خارج الاتحاد تعيق الدول الخارجة عن نطاقه وتحد من قدرتها على التصدير لدول الاتحاد.[143]

والملاحظة نفسها يمكن إبداؤها لتكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو ما يعرف بالنافتا، فالولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي للتعددية والعضو الفعال في هذا التكتل نجد أنها تمنح تسهيلات لدخول المنتجات المكسيكية والكندية إلى أسواقها وفي ذات الوقت تفرض قيود تحد من وارداتها من بعض السلع الصينية واليابانية، وتفرض رسوم جمركية على الصلب وتقدم دعم للمزارعين.

وكنتيجة لهذه الإجراءات، فهناك من يرى أن ثمة تراجع نسبي في فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف الذي ترعاه منظمة التجارة العالمية وتهدف، لصالح الأحلاف والتجمعات التكاملية الإقليمية، والسعي لتنظيم التجارة عبر الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهذا ما اثر على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني التكتلات الإقليمية والتوزيع الجغرافي للتجارة الدولية

إن حركة السلع والخدمات بين مختلف البلدان تجمع الأسواق الوطنية للسلع والخدمات في منظومة السوق العالمية الواحدة، معززة بذلك الترابط أو بمعنى آخر التبعية التجارية والاقتصادية المتبادلة بين الدول، ويأتي ذلك كمحصلة للاندماج المتزايد لمختلف دول العالم في منظومة موحدة للتجارة الدولية، ولقد تطور اندماج دول العالم في هذه المنظومة بشكل ملفت، فبعدما كان اندماجها يتم بشكل فردي أصبح اندماجها في شكل تكتلات وتجمعات جهوية، الأمر الذي كان له تأثير بالغ على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية سواء تجارة السلع أو تجارة الخدمات.

أولا :تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية للسلع

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية سند لها فيما أقرته جولة الأورغواي، من مبدأ تجيز فيه للدول الأعضاء أن تكون أطراف في اتفاقيات إقليمية وذلك بشرط الجوار الجغرافي، لهذا فان الدول تفتعل إذا اقتضى الأمر إطارا جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل، مما سمح بزيادة انتشار الاتفاقيات الإقليمية بين دول العالم، فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية

---

143 خلوفي عائشة، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة العالمية،**مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،العدد الثاني،02 افريل 2017 ،ص174

استغلت امتداد المحيط الباسيفيكي من شواطئها إلى شواطئ آسيا لتدخل مع اليابان والصين والنمور الأسيوية في تكتل واحد هو تجمع آسيا والمحيط، ولقد أثر هذا التزايد والانتشار في التكتلات الإقليمية على مستوى العالم، وخاصة (APEC)الهادي في الجزء الشمالي منه على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية[144]، إذ نجد أن أكثر من % 80 من التجارة العالمية للسلع لعام 2015 يقوم بها تكتلين هما الاتحاد الأوروبي وتجمع آسيا والمحيط الهادي، حيث يساهم التكتل الأول بحوالي % 32.55 من جهة الصادرات و % 31.40 من جهة الواردات بينما يساهم الثاني بحوالي % 50.32 من جهة الصادرات % 50.10 من جهة الواردات كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 20: مكانة بعض التكتلات الاقتصادية في التجارة العالمية للسلع لعام2015

	نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية	نسبة واردات التكتل إلى إجمالي الواردات العالمية
الاتحاد الأوروبي	%32.55	%31.40
تجمع آسيا و المحيط الهادي	%50.32	%50.10
النافتا	%13.32	%18.97
الآسيان	%7.10	%6.59
المركسور	%1.82	%1.75
اتحاد المغرب العربي	%0.51	%0.78
مجلس التعاون الخليجي	%4.18	%2.84

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2016المتوفرة على الموقع:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

وتعني هذه السيطرة لكل من التكتلين المذكورين سابقا أن أكثر من % 80 من التجارة العالمية للسلع تسيطر عليها 51دولة فقط (23 من جانب دول تجمع آسيا والمحيط الهادي و 27 دولة من جانب الاتحاد الأوروبي)، كما أن مساهمة تكتلي الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا) مجتمعة أكثر من % 50 من التجارة العالمية للسلع لعام 2015 ، وترجع هذه المساهمة العالية لهذه التكتلات في التجارة العالمية للسلع إلى تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها، وكثافة المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات والناتجة عن إزالة عراقيل التجارة فيما بين الدول الأعضاء.

الجدول رقم (21):قيمة صادرات السلع للتجارة البينية لبعض التكتلات الإقليمية (بالمليون دولار)

التكتلات	1995	2000	2005	2010	2013	2014
كوميسا	1 383	1 432	3 362	8 724	10 941	10 454
مركسور	17 291	20 924	25 391	51 353	58 430	51 062
النافتا	392 902	681 263	824 515	956 720	1 188 434	1 250 677
الأسيان	80 072	98 178	165 395	262 976	330 203	327 091
الاتحاد	1421263	1624896	2744479	3352926	3738387	3843796

[144] – أسامة مجذوب، الجات و مصر و البلدان العربية منن هافانا إلى مراكش، مرجع سبق ذكره ، ص 39.

الأوربي						
أسيا والمحيط الهادي (الابيك)	1679826	2268115	3313830	4873883	6126934	6193956

Source :unctad handbook of statistics,united nations2015,p.36

من خلال الجدول نلاحظ حجم صادرات هاته التكتلات في تزايد مستمر منها مايتزايد بوتيرة سريعة مثل الاتحاد الأوربي و تجمع الابيك إضافة إلى النافتا ورابطة الآسيان وأخرى بوتيرة ضعيفة والمتمثلة في الكوميسا في قارة إفريقيا ومركسور في قارة أمريكا،ونلاحظ ضخامة حجم صادرات الاتحاد الأوربي والذي يعتبر اكبر تكتل اقتصادي الذي وصل إلى درجة جد متقدمة من التكامل الإقليمي والتي بلغت 3843796 مليون دولار في 2014 بعدما كانت 1421263 مليون دولار في سنة 1995 فقد زادت بنسبة متضاعفة وكذلك بالنسبة لرابطة الآسيان والتي كانت قيمة صادراتها في سنة 1995 ما يقارب 80072 مليون دولار في حين أصبحت في سنة 2014 حوالي 327091 مليون دولار ،وحتى تكتل الكوميسا كان في سنة 1995 بقيمة 1383 مليون دولار وأصبح في سنة 2014 بقيمة 10454 مليون دولار بزيادة مضاعفة ،ومن هنا تتجلى مزايا التكتل في تضاعف حجم الصادرات،إضافة الى التفاوت الملحوظ بين حجم صادرات تكتلات الدول المتقدمة والدول النامية ،والتزايد الملحوظ في الصادرات البينية للدول المتقدمة .

ولقد عززت الاتفاقيات الإقليمية من مكانة الدول المتقدمة في التجارة العالمية، كما ساهمت في تعميق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية، وزادت من حدة احتكار هذه الدول للتجارة الدولية، فقد انتقل نصيبها من التجارة العالمية 67 %عام 1985 إلى 75% سنة 1996 ، وفي مقابل ذلك انخفض نصيب الدول النامية من التجارة العالمية فبعدما كان في منتصف الثمانينات % 36 أصبح % 18 في بداية التسعينات[145] وهذا يعني أن الاتفاقيات الإقليمية ما بين الدول المتقدمة ساهمت في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية محددة مهمشة بذلك باقي دول العالم، خاصة الدول النامية والتي تبقى مساهمة تكتلاتها في التجارة العالمية ضعيفة إن لم تكن معدومة في أحيان أخرى، فمثلا لم تتطور مساهمة تكتل اتحاد المغرب العربي في التجارة العالمية للسلع طيلة عشرين سنة، ففي سنة 1990 بلغت مساهمة هذا التكتل في التجارة العالمية حوال 0.987% من جهة الصادرات و 0.774% من جهة الواردات[146]، لتبقى على حالها في عام 2015 حيث بلغت مساهمة هذا التكتل حوالي 0.51% من جهة الصادرات و 0.78% من جهة الواردات، على الرغم مما يتوفر عليه هذا التكتل من مقومات كاللغة، والدين، والقرب الجغرافي...، علاوة على ما تزخر به دوله من موارد طبيعية تجعل منه تكتلا ناجحا.

ولا يختلف الوضع كثيرا بالنسبة لباقي تكتلات الدول النامية فتكتل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية أو ما يعرف بالمركسور لم تتطور مساهمته كثيرا طيلة نفس الفترة ففي عام 1990 بلغت مساهمة المركسور في التجارة العالمية للسلع حوالي 1.334%من جهة الصادرات 0.816% من جهة الواردات ، لتبلغ عام 2015 حوالي 1.82% من جهة الصادرات و 1.75% من جهة الواردات، لكن يختلف الوضع قليلا بالنسبة لتكتل الآسيان حيت تعرف اقتصاديات

[145] -M. Godet, les échanges internationaux, PUF, paris, 1998, P. 102-103.
[146] -UNCTAD hand book of statistics, op.cit, p.20

دول هذه المنطقة ديناميكية عالية، إذ انتقلت نسبة صادرات هذا التكتل من 4% عام 1990 لتبلغ حوالي 7% عام 2015 الجدول رقم (04) ، وإجمالا تبقى الدول النامية هي الأحوج لتعزيز عملية التكامل فيما بينها، وتفعيل تكتلاتها القائمة لتحقيق اندماج ايجابي في الاقتصاد العالمي.

مما سبق يتضح أن التجارة الدولية تنحصر في عدد قليل من الدول في حين نجد أن العدد الأكبر من الدول والمناطق الجغرافية مهمشة ومساهمتها ضعيفة، وتعتبر التكتلات الاقتصادية الجهوية سبب رئيس في ذلك، كون هذه التكتلات تقوم دائما حول دولة قوية متطورة تعتبر كقاطرة للتكتل، وبهذا نجد أن قوة التكتل هي التي تفرض تأثيرها على حركة التجارة الدولية وليس التكتل في حد ذاته، وعموما لوهذه "La Triade" فإن التجارة الدولية تدور حول أكبر تجمعات أو تكتلات جهوية فيما يعرف بالتجمعات هي الاتحاد الأوروبي، دول أمريكا الشمالية(النافتا) ،اليابان ودول جنوب شرق آسيا، وتشكل هذه المجموعات ثلاثة أقطاب تنتشر حولها شبكة واسعة من المبادلات التجارية وهي[147] :

1- **القطب الأول** :ويتمثل في دول النافتا وتنتظم حوله ثلاث شبكات هي:

أ – الشبكة الأولى :منطقة أمريكا الجنوبية.

ب – الشبكة الثانية :منطقة المحيط الهادي(اليابان والدول المصنعة حديثا).

ج – الشبكة الثالثة :منطقة الاتحاد الأوروبي.

2- **القطب الثاني** :ويتمثل في الاتحاد الأوروبي ويشكل ثلاث شبكات هي:

أ – الشبكة الأولى :وهي المنطقة المحيطة بأوروبا وتتمثل في الدول الإفريقية ودول الخليج العربي ودول أوروبا الشرقية.

ب– الشبكة الثانية :وهي دول أمريكا الجنوبية.

ج – الشبكة الثالثة :وهي المنطقة الأسيوية.

3- **القطب الثالث** :اليابان ومنطقة جنوب شرق آسيا وتشكل شبكتين هما:

أ – الشبكة الأولى :وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول القارة الأمريكية.

ب – الشبكة الثانية :وهي الدول الأسيوية ودول الخليج العربي.

ثانيا :تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على التوزيع الجغرافي التجارة الدولية للخدمات.

على عكس تجارة السلع فإن تجارة الخدمات تتميز بصعوبة قياسها نظرا لطبيعة المنتج ذاته، إلا أن خصائص كل من تجارة السلع والخدمات تتقارب، فالدول والتكتلات المسيطرة على تجارة السلع هي نفسها المسيطرة على تجارة الخدمات، فحسب الجدول أدناه فإن احتكار هذه التجارة يبقى من نصيب تكتلات الدول المتقدمة، بينما تبقى تكتلات الدول النامية هي الأقل حظا في هذا النوع من التجارة.

---

[147] خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية، مرجع سابق ،ص94

الجدول رقم 22 : مكانة بعض التكتلات الإقليمية في التجارة العالمية للخدمات لعام2015

	نسبة صادرات التكتل إلى إجمالي الصادرات العالمية	نسبة واردات التكتل إلى إجمالي الواردات العالمية
الاتحاد الأوروبي	%41.72	%36.72
تجمع آسيا و المحيط الهادي	%40.33	%41.91
النافتا	%16.80	%13.10
الآسيان	%6.35	%6.59
المركسور	%1.10	%2.26
اتحاد المغرب العربي	%0.45	%0.65
مجلس التعاون الخليجي	%1.44	%4.73

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية2016

إذ يسيطر تكتل تجمع آسيا والمحيط الهادي بحوالي 40.33 % من جهة الصادرات و41.91 % من جهة الواردات بينما يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي 41.72% من جهة الصادرات و36.72% من جهة الواردات، أما تكتلات الدول النامية فان مساهمتها تبقى ضعيفة مثل ما هو الوضع عليه في تجارة السلع.

بناءا على كل ما سبق يتضح أن التكتلات الاقتصادية القوية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب، ولهذا نجد أن التجارة الدولية انحصرت ضمن تكتلات هذه الدول الأمر الذي أثر على اتجاهاتها الدولية، وهذا ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث :انعكاسات التكتلات الاقتصادية الإقليمية على توجهات التجارة الدولية

لقد أثرت التكتلات الإقليمية خاصة التي أنشأتها الدول المتقدمة على اتجاهات التجارة الدولية، ويتجلى ذلك من خلال كثافة المبادلات التجارية داخل هذه التكتلات، وكثافة المبادلات التجارية فيما بين هذه التكتلات.

أولا :كثافة المبادلات التجارية داخل مناطق التكامل الإقليمي

قد يعتبر التكامل الإقليمي عادة ظاهرة عفوية تحفزها عوامل عدة، كالقرب الجغرافي والثقافي وحتى الروابط التاريخية المتوارثة، فمثلا كانت ستعرف المبادلات التجارية بين البلدان الأوروبية مستواها الأمثل حتى ولم تبرم معاهدة روما 1957[148]، وقد تظهر النزعة نحو التكتل الإقليمي من خلال تتبع حجم المبادلات التجارية داخل منطقة جغرافية معينة،

[148] - Jean-Marc Siroen, La régionalisation de l’économie mondiale, Editions la Découverte, Paris, 2004,P. 06.

وهذا على فترة زمنية طويلة والتي يمكن ملاحظتها بشكل قوي في أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية، آسيا، بينما كانت ثابتة في باقي دول العالم، ما عدا أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا.

الجدول رقم 23: التطور التاريخي لحصة التجارة البينية بالنسبة لمجموع التجارة العالمية الكلية لسبع مناطق جغرافية بالنسبة المئوية لتجارة السلع لكل منطقة (1928-1993).

	1928	1938	1948	1958	1963	1973	1983	1993
أوروبا الغربية	50.7	48.8	41.8	52.8	61.1	67.7	64.7	68.73
أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفياتي	19	13.2	46.4	61.2	71.3	58.8	57.3	19.7
أمريكا الشمالية	25	22.4	27.1	31.5	30.5	35.1	31.7	33
أمريكا اللاتينية	11.1	17.7	20	16.8	16.3	27.9	17.7	14.4
آسيا	45.5	66.4	38.9	41.1	47.0	41.6	43	49.7
إفريقيا	10.3	8.8	8.4	8.1	7.8	7.6	4.4	8.4
الشرق الأوسط	5.0	3.6	20.3	12.1	8.7	6.1	7.9	9.4
بقية العالم	38.7	37.4	32.9	40.6	44.1	49.3	44.2	50.4

Source : Jean-Marc Siroen, La régionalisation de l'économie mondiale, Editions la Découverte, Paris, 2004, P. 07.

وبالفعل فإن الجدول أعلاه يبين بأن هناك كثافة عالية للمبادلات التجارية داخل منطقة أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وآسيا، بينما تبقى كثافة هذه المبادلات في منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط الأضعف في المجموعة وهذا على طول الفترة الممتدة من (1928-1993)

ولقد دعمت الاتفاقيات الإقليمية للتجارة بين دول هذه المناطق الجغرافية خاصة تلك الاتفاقيات المبرمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، الاتجاه نحو تكثيف المبادلات داخل مناطق هذه الاتفاقيات، وهذا كنتيجة لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، إذ يلاحظ أنه بعد التسعينات أين كان توجه الدول نحو إبرام الاتفاقيات الإقليمية ينمو بشكل متسارع، زادت وبشكل ملفت نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لمناطق هذه الاتفاقيات خاصة تلك المبرمة بين الدول المتقدمة، فبعدما كانت هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي حوالي 62.2% في عام 1980 ، ارتفعت بزيادة عضوية الاتحاد إلى عشر أعضاء إلى ما يقارب 67.2% كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم 24 : تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات خلال الفترة (1980-2015).

	1980	1995	2000	2005	2008	2010	2015
الاتحاد الأوروبي	62.2	67.2	67.7	67.4	67.3	67.2	61.6
النافتا	33.6	46.2	55.7	55.7	49.5	48.7	50.4
الآسيان	17.3	24.4	23.3	25.3	25.5	24.3	24.5
المركسور	11.6	20.3	20	12.9	14.7	15.7	13.4
اتحاد المغرب	0.3	3.8	2.2	1.9	2.5	3.0	4.4

العربي							
مجلس التعاون الخليجي	3.0	6.8	4.9	4.5	4.7	4.8	10.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Unctad hand book of statistics, 2016, p.55

كما يظهر هذا الارتفاع بشكل واضح على مستوى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، حيث بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة لهذه الدول حيز التنفيذ في 1994 ارتفعت هذه النسبة من 33.6% في عام 1980 إلى حوالي 47% في 1995 ، لتصل سنة 2000 حوالي 56% ، والوضع نفسه بالنسبة لتكتل الآسيان فبانتقاله من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة عام 1992 ، ارتفعت نسبة تجارته البينية إلى تجارته الخارجية من 17.3% عام 1980 إلى 24.4عام 1995 (الجدول رقم07)

و هذا نتيجة لإلغائه الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في الرابطة و إبقاءها مع الدول غير الأعضاء، أما عن تكتل المركسور فلقد ارتفعت هذه النسبة من 11.6 % عام 1980 إلى 20.3 % عام 1995 بعد دخوله مرحلة الاتحاد الجمركي، و يمكن إبداء الملاحظة نفسها حتى على مستوى تكتلات الدول النامية الأقل تطورا، كاتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون الخليجي لكن يبقى تطور هذه النسبة في هذه التكتلات ضئيل جدا كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم 16: تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لبعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2015).

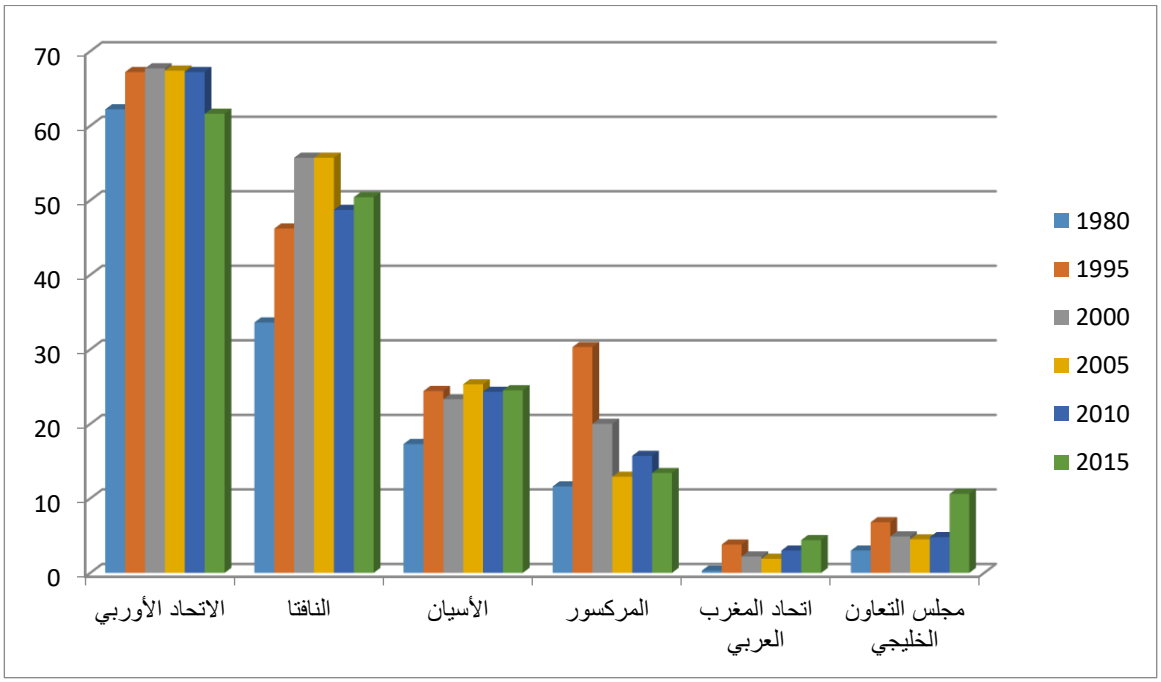

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

فحسب الشكل أعلاه فإن نسبة التجارة البينية لتكتلي مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي لم تصل حتى 10 %منذ سنة إنشائهما إلى غاية عام 2010،أين سجل استثناء بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2015 أين بلغت نسبة التجارة مستوى 10 بالمائة ، على العكس من ذلك فإن نسبة التجارة البينية لباقي التكتلات في تطور مستمر، و إجمالا تبقى التجارة البينية للتكتلات التي شكلتها الدول المتقدمة أو التي لها دور فعّال، تمثل أهم نسبة مقارنة بتجارتها الخارجية و بالتالي من التجارة الدولية، و على عكس ذلك نجد أن التجارة البينية للتكتلات التي كونتها الدول النامية الأقل تطورا كاتحاد المغرب العربي و مجلس التعاون الخليجي أقل ديناميكية من تجارتها مع دول خارج التكتل، في حين نجد أن التكتلات التي كونتها دول نامية أكثر تطورا كدول الآسيان أو دول المركسور تنمو تجارتها البينية بمعدلات عالية لكن تبقى هذه التجارة لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجمل تجارتها الخارجية.

ثانيا :كثافة المبادلات ما بين مناطق التكامل الإقليمي

لقد أثرت الاتفاقيات الإقليمية بين الدول بشكل ملفت على اتجاهات التجارة الدولية، فبالإضافة إلى تكثيفها للمبادلات التجارية داخل مناطق الجغرافية، فإنه يلاحظ أن التجارة الدولية أصبحت تتم ما بين تكتلات محددة، وبالفعل ففي عام 2001 شكلت التجارة ما بين الاتحاد الأوروبي و النافتا والآسيان حوالي 80 %من حصة التجارة العالمية، بينما بلغت حصة التجارة العالمية التي تمارس خارج الاتفاقيات التجارية الثلاثة المذكورة سابقا، سوى 16.4% من التجارة العالمية كما هو مبين في الشكل أدناه[149].

الشكل رقم17 : وجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الكبرى بالنسبة المئوية من التجارة العالمية لعام 2001

%21.8 **%10.0**

[149] خلوفي عائشة ،مرجع سابق ،ص99

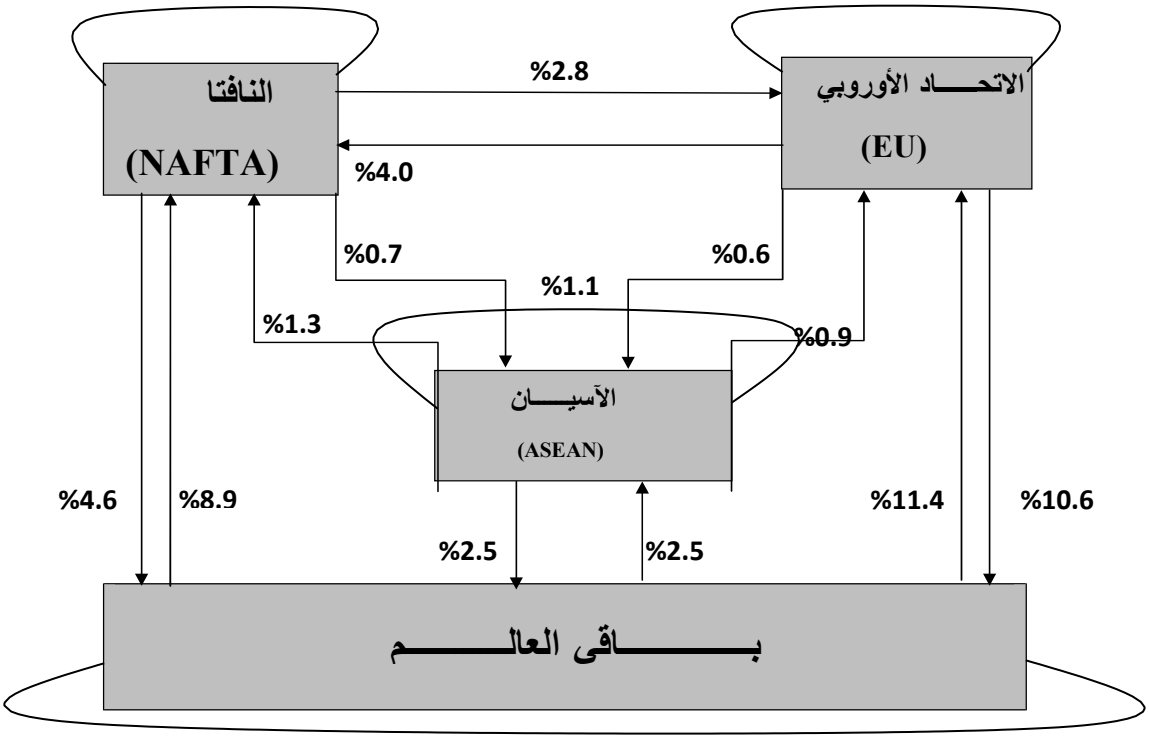

المصدر:خلوفي عائشة،انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة العالمية،**مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة**،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،العدد الثاني،02 افريل 2017 ،ص181

وعليه فإن التكتلات الثلاثة هذه تتعامل مع بعضها أكثر من تعاملها مع بقية الدول الأخرى، إذ تعتبر هذه التكتلات المصدر والمستورد الرئيس لبعضها البعض مقارنة بالتكتلات الأخرى، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 25: مصفوفة المبادلات التجارية لجميع المنتجات لعام 2010 بالنسبة المئوية للإجمالي العالمي 14088 مليار دولار(الوحدة%)

المصدر / المستورد	النافتا	أمريكا الجنوبية	الاتحاد الأوروبي	باقي أوروبا	الآسيان	اليابان	باقي آسيا	الشرق الأوسط و المغرب العربي	دول صحراء إفريقيا	العالم
النفتا	**6.1**	.11	.20	0.3	.18	0.5	0.4	0.4	0.1	12.6
أمريكا الجنوبية	1.1	**.11**	0.7	0.1	.07	0.1	0.1	0.1	0.1	4.2
الاتحاد الأوروبي	2.8	0.6	**22.7**	.24	.22	.04	.07	.14	0.6	35.0
باقي أوروبا	0.4	0.1	2.2	**0.2**	0.3	0.1	0.1	0.3	.00	3.7
الآسيـــــان	.45	.09	3.8	0.4	**7.7**	2.0	1.6	0.9	0.5	22.9
اليابان	.10	0.2	.06	0.1	1.3	**0.0**	0.2	0.2	0.1	.55

بـــــاقي آسيا	0.4	0.1	0.6	0.1	1.1	0.4	**0.4**	0.4	0.1	.37
الشرق الأوسط و المغرب العربي	.06	0.3	1.2	.01	.17	0.8	0.6	**.04**	0.2	6.1
دول صحراء إفـــــريقيا	.05	0.1	.05	0.0	.05	0.1	0.2	0.1	**0.3**	2.2
العالم	.176	.46	36.0	3.9	19.7	.46	4.4	4.4	.20	**100**

المصدر: خلوفي عائشة،انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة العالمية،مرجع سبق ذكره ،ص181-182

ويبين الجدول أعلاه كثافة المبادلات بين النافتا والاتحاد الأوروبي والآسيان مقارنة بباقي دول العالم، إذ تبين المصفوفة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المصدر الأول لتكتل النافتا ب 2.2 %من إجمالي صادراته إلى العالم لسنة 2010يليه بعد ذلك تكتل الآسيان بـ 1.7 %من إجمالي صادرات هذا التكتل إلى العالم للسنة نفسها، كما تعتبر النافتا المصدر الرئيس لدول الاتحاد الأوروبي ب 3% من إجمالي صادراتها إلى العالم يليه بعد ذلك تكتل الآسيان بـ 2.1% من إجمالي صادراته إلى العالم، كما يعتبر النافتا المصدر الرئيس لدول الآسيان بـ 4.4% من إجمالي صادراته إلى العالم يليه بعد ذلك تكتل الاتحاد الأوروبي بـ 3.8% من إجمالي صادراته إلى العالم.

كما تبين المصفوفة إقليمية التجارة الدولية، فكل تكتل له شبكة من المبادلات التجارية تربطه بالدول الأقرب إليه جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، فمثلا الاتحاد الأوروبي تمثل تجارته مع دول أوروبا غير الأعضاء فيه ودول الشرق الأوسط وإفريقيا أكبر مقارنة مع دول أمريكا الجنوبية أو مع دول آسيا الأخرى ما عدا اليابان .والأمر نفسه بالنسبة للنافتا فتجارتها مع دول أمريكا الجنوبية أكبر من تجارتها مع دول الأخرى لأوروبا وأيضا مع دول آسيا الأخرى طبعا باستثناء اليابان، أما بالنسبة لآسيان فنلاحظ كثافة مبادلاته مع اليابان والدول الأسيوية الأخرى مقارنة بدول أوروبا الشرقية ودول أمريكا الجنوبية.

كما تبرز المصفوفة ضعف التجارة البينية ما بين كل من إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، وهذا الوضع يعكس حالة تكتلات هذه المناطق حيث حجم المبادلات التجارية بين هذه التكتلات ضعيف جدا، مما يعني تعثر تعاون جنوب – جنوب، وعليه فإن القسط الأوفر من تجارة هذه التكتلات تتم مع المناطق الثلاثة الأولى إضافة إلى اليابان[150].

بناءا على كل ما سبق، يتضح أن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة ، وتتم في إطار هذه تكتلات معينة وهذا يعتبر من بين أهم انعكاسات ظاهرة التكتلات الاقتصادية ، الإقليمية على حركة التجارة الدولية، والتي يعتبر الاتحاد الأوروبي أهمها كونه يعتبر أكبر كتلة تجارية والمستقطب الأول للتجارة الدولية وبالتالي كان له دور كبير في عملية التأثير على حركة التجارة الدولية.

---

150 خلوفي عائشة،انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة العالمية، مرجع سابق،ص182

خلاصة الفصل الثالث

تم التطرق إلى اثر التكتلات الاقتصادية من الجانب النظري سواء الآثار الساكنة أو الآثار الديناميكية

تم التعرض في هذا الفصل **لانعكاسات إنشاء وتطور الاتحاد الأوروبي بشكل خاص على حركة التجارة الدولية**، وتم التوصل إلى تأكيد ما يلي:

- أدى قيام وتطور الاتحاد الأوروبي سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو لوصوله إلى هذه الدرجة من التكامل، إلى زيادة تجارته مع العالم الخارجي خاصة من جهة الواردات بينما عرفت الصادرات نوع من التحول إلى داخل التكتل، مما أدى إلى زيادة احتكار هذا التكتل للتجارة الدولية؛
- أدى قيام وتطور الاتحاد الأوروبي سواء من حيث عدد الدول الأعضاء أو لوصوله إلى هذه الدرجة من التكامل، إلى زيادة التجارة البينية لدوله الأعضاء وبخاصة بعد إنشاء العملة الأوروبية الموحدة؛
- مثل ما كان لقيام وتطور الاتحاد الأوروبي انعكاسات على تجارة الدول الأعضاء، كانت له أيضا انعكاسات على تجارة الدول غير الأعضاء، خاصة في تجارة المنتجات الزراعية، فبتبني الاتحاد لسياسة زراعية مشتركة ضيع عدة فرص لعدة دول غير أعضاء لتصدير منتجاتها الزراعية داخل الاتحاد.

ولواقع حركة التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتم التوصل إلى التأكيد على ما يلي:

- هناك رأيين مختلفين حول ما إذا كانت التكتلات الاقتصادية الإقليمية عامل محفز

أو مقيد للتجارة الدولية، رأي يرى أنها خطوة نحو تحرير التجارة وإنشاء منطقة تجارة حرة عالمية، و رأي يرى بأنها خطوة نحو تقييد التجارة الدولية؛

- أن أقوى التكتلات الإقليمية والراعي الرسمي لحرية التجارة الدولية، ما زالت تستخدم بعض

الإجراءات الحمائية خاصة الغير جمركية والمعيقة لحركة التجارة الدولية، مما يعني صعوبة إنشاء منطقة التجارة الحرة العالمية؛

- ساهمت التكتلات الإقليمية خاصة التابعة للدول المتقدمة في حصر التجارة الدولية في مناطق جغرافية معينة، كما ساهمت في زيادة احتكار هذه الدول للتجارة الدولية؛
- ساهم إنشاء التكتلات الإقليمية بين الدول المتقدمة في تعميق الفجوة بين هذه الدول والدول النامية؛
- تبقى مساهمة التكتلات الإقليمية التابعة للدول النامية في التجارة الدولية، ضعيفة إذا ما قورنت بتكتلات الدول المتقدمة؛
- تتجه التجارة الدولية إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات محددة، وتتم في إطار هذه التكتلات.

الخاتمة

يشهد عصرنا الحالي توجها متميزا نحو إنشاء وتفعيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية وهذا ناتج عن تزايد الشعور لدى الدول بأهمية المدخل الإقليمي كإطار جديد للتكيف مع قصور الدولة الوطنية في أداء وظائفها من جهة، واستجابة للتغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع الهام على صعيد الاقتصاد العالمي عموما وعلى صعيد التجارة الدولية بشكل خاص لدراسة مدى تأثير ظاهرة التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

-يعتبر التكتل الإقليمي مجالا استراتيجيا يمكن على مستواه تحقيق نمو موجب لاقتصاديات الدول المنضمة إلى هذا الاتفاق، بتفعيله لحركة المبادلات التجارية البينية بصفة خاصة والدولية بصفة عامة وذلك حسب درجة التكامل التي وصلت إليها هاته التكتلات.

-الدول المتقدمة ودول الصناعات الناشئة هي المبادر الأول لإنشاء هاته التكتلات والتي تسعى من خلالها تعظيم مكاسب من التجارة الدولية. واجتذاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى سعيها للمحافظة على مكانتها في الاقتصاد الدولي.

-تتنوع الأسباب التي تدعو الدول للانضمام إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية، وقد تتجاوز هذه الدعوات الأسباب الاقتصادية إذ تشمل هذه الأخيرة زيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق، والتمتع باقتصاديات الحجم واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن دوافع الانضمام لاتفاقات التجارة الإقليمية لا تقتصر على أسباب اقتصادية فحسب، وإنما تتم صياغة هذه الأخيرة في اغلب الأحيان لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو إستراتيجية.

-هذه التكتلات القوية و الناجحة على المستوى الدولي هي التي أثرت بشكل ملحوظ على حركة التجارة الدولية

-التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تبدي أي استعداد لتحرير التجارة بصورة غير تميزية مادامت تطبق إجراءات القيود خاصة الغير الجمركية ضد الدول الأخرى، وان يؤدي ذلك إلى تركيز تيارات التجارة العالمية على التجارة الإقليمية مما يؤدي إلى عزل بعض الدول سواء في إفريقيا أو أسيا، فعلى سبيل المثال يبدو جليا سيطرة الاتحاد الأوربي على مسار التجارة العالمية حاليا.

-لقد أثرت التكتلات الإقليمية خاصة القائمة بين الدول المتقدمة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية إذ أصبحت أكثر من80بالمئة من التجارة العالمية تحت سيطرة النافتا والاتحاد الأوربي وتكتل الآسيان إضافة إلى تكتل منتدى تعاون آسيا والمحيط الهادي، ما يعني أن اقل من 20 بالمائة من التجارة العالمية في يد باقي الدول.

-إن التجارة الدولية تتجه إلى أن تصبح تجارة بينية داخل تكتلات معينة وبين هاته التكتلات.

-الاتحاد الأوربي الكتلة التجارية الأولى في العالم تتم معظم مبادلاته التجارية مع الدول الأعضاء إقليمي أكثر منه دولي أما فيما يخص وارداته فقط المواد الأولية والطاوية هي التي تستوردها من الدول غير الأعضاء

-أصبح التكتل الإقليمي ينتقل عبر القارات وأكبر إشارة على ذالك هو تكتل الابيك وهي خطوة لتوسيع النطاق الجغرافي وخطوة المزيد من تحرير التجارية وإنشاء منطقة التجارة الحرة العالمية.

وفي الوقت الحالي يبقى تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية الحل الأمثل لدول العالم للبقاء في ساحة الاقتصاد العالمي وخاصة الاستفادة من التجارة الدولية وتقوية المبادلات التجارية ،سواء بالنسبة للدول المتقدمة او النامية ومحاولة الاستفادة من فوائد هذا التكتل بصورة عادلة بين الدول الأعضاء، والقضاء تدريجيا على مشاكل التكتل لبلوغ الأهداف المنشودة من إنشائه ،إضافة إلى محاولة التخفيف من تكثيف القيود على الدول غير الأعضاء وذلك لبلوغ التحرير الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة بين جميع دول العالم دون استثناء.

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

ا- الكتب

1- أسامة المجذوب، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1996

2- أسامة المجذوب،**العولمة والإقليمية مستقبل العام العربي في التجارة الدولية** ،الدار المصرية القاهرة ،1996

3- إكرام عبد الرحيم ،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**،مكتبة مدبولي ، القاهرة،2002

4-جان فرنسوا دونيو،السوق الأوربية المشتركة،ترجمة :بهيج شعبان،بيروت ،منشورات عويدات،1973

5-جون هدسون ومارك هرندر،العلاقات الاقتصادية الدولية،ترجمة:طه الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي،دار المريخ،الرياض،1987 ،

6-زينب حسن عوض الله،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،الفتح للطباعة والنشر،مصر ،2003

7-سامي عفيفي حاتم،التجارة الخارجية ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، 1994

8-سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، 2005

9-صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت،2009

10-عمر مصطفى محمد، التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ,2014،

11-عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة ثانية، عمان،2011

10-عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

11- عبد الرحمن يسري أحمد و إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية،الإسكندرية ،2007

12-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006

13-عبد المطلب عبد الحميد،"**السوق العربية المشتركة،الواقع والأفاق في الألفية الثالثة**"،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2002

14-عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية** ،معهد الإنماء العربي ،بيروت،1976،

15-علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2007

16- علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2004

17- عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998،

18- فليح حسن خلف،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،مؤسسة الوراق،عمان،2001

19-فؤاد أبو ستيت ، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة** ،الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ،2004

20- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي " التجارة الدولية و التمويل"**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004

22-محمد توفيق عبد المجيد ،**العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الواحد والعشري** ،دارا لفكر الجامعي،الإسكندرية،2013 ،

23-محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 2000

24-محمد محمود الإمام،**تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،2004

25- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية** ،دار هومة، الجزائر ،2010

ب-الرسائل الجامعية والبحوث

1-الرسائل الجامعية

1-عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية دراسة تجارب مختلفة ،رسالة دكتوراه "غير منشورة"،معهد العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة الجزائر ،2006

2-فطيمة حمزة ،تأثير التكتلات الاقتصادية على توجيه قرارات المنظمة العالمية للتجارة الاتحاد الأوربي نموذجا،أطروحة شهادة دكتوراه، قسم العلوم التجارية،تخصص تجارة دولية،بسكرة،2014

3- أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية "غير منشورة"، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2006

4-شحاب نوال،**اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر ،2009

5-عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوربي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011،

6-عادل بلجبل، **التجربة الاوربية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2012

7-عبد القادر بله محمد احمد ،معتصم مدني السيد محمد،صدام سليمان إبراهيم عثمان والصادق شمس الدين قوي ادم، **التكتلات الاقتصادية الدولية (الاتحاد الأوربي نموذجا)**، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، 2017

ج-المقالات

1- أحمد كواز، **اندماج اقتصادي إقليمي أم دولي:** الحالة العربية، سلسلة الخبراء، العدد 37، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010

2- علاوي محمد لحسن،"**الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**"،جامعة ورقلة، مجلة الباحث،عدد سبعة،،2009-2010

3-خلوفي عائشة، انعكاسات الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي على حركة التجارة العالمية،**مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**،جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،العدد الثاني،02 افريل 2017 ،

4-خالفي علي و رميدي عبد الوهاب ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد ASEAN،2003، السادس، رابطة دول جنوب شرق أسيا (الآسيان)

مواقع الانترنيت

http://data.albankkaldawli.org/indcatir/or/ny .GNP.PCAP.PP.CD

www.wto.org/english/res_e/statis_ e/its/09_toc_e.htm

https://www.albankaldawli.org اطلع عليه يوم 03 -2019-03

www.aleqt.comاطلع عليه يوم 2019/04/15

net.cdn.ampprogect.orgاطلع عليه يوم 14-2019-03

خنفوسي عبد العزيز،**النظام الاقتصادي الدولي المعولم** ،ص 81اطلع عليه

بالويب في02 ماي 2019 HTTPS://BOOKS.GOOGLE

https://www-aljazeera.net.cdn.ampproject.org_VUE LE 05 Mai 2019

اطلع عليه يوم 22-2019-04http://ar.m.wikipedia.org
اطلع عليه يوم 10-04 2019WWW.NOONPOST.COM

اطلع عليه يوم 04-2019-04 http :araa.sa/index.php
اطلع عليه يوم 05-04 www.wikipèdia/org 2019

http://www.statistiques mondials.com /ue_pib.htm

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

2/المراجع بالفرنسية

1– LES OUVRAGES

1-Bela Belassa **the theory of Economic Integration** London :George Allen and UNwin LTD.1969)

2-Chiffre clés sur l'europe,Eroustat, édition 2018

3-External & intra-EU trade, statistical yearbook 1958-2010, Eurostat 2011

4-Jagdish Bahgwati, "Regionalism and Multilateralism: an orview", New dimentions in regional integration, Panagariya editions, Cambridge University Press, 1993

5-Jean Marc Siroen, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Editions la Découverte, Paris, 2004 unctad handbook of statistics,united nations2015

6-L'Europe en chiffres, l'annuaire d'Eurostat 2010

7-M. Godet, les échanges internationaux, PUF, paris, 1998

8-Yadwiga Forowicz, »**Economie Internationale** »,Beau chemin, Quebeq,1995,

9-WTO, Statistics of International Trade 2011**,**

2-<u>LES ARTICLES</u>:

1-Carl Gaigne, intégration et inégalités, économie internationale, Revue de Cepii N°99, paris : la documentation française trimestres 2004,

2-Chowdhury, "Does Currency Union IncreaseIntra Regionale Trade ? a study on euro", working paper 04, Department of Business Administration, the university of Asia Pacific, Bangladesh 2004

Données extraites en septembre 2017 (partie «Principaux acteurs mondiaux du commerce international de biens»): Informations supplémentaires Eurostat, Principaux tableaux et Base de données. Mise à jour de l'article prévue: juillet 2019. La version anglaise est plus récente.

3-Michel deppler, « Au-delà de l'intégration », revue de finance et développement, volume 41, N°=2, Washington, juin 2004 Shahriar Kabir and Sarwar R

LES RAPPORTS

1-guillaume gaulier, sebastien jean anddeni zunalkesenci **régionalisme andrégionalisation of international trade ,**document detravail de CEPII,n^0 :16,paris :CEPII, decembre 1995,

2-Xinshen Diao, Terry Roe and Agapi Somwaru, "What is the Cause of Growth in Regional Trade, Trade Liberalization or RTA?" the Case of Agriculture, Working Paper 99-1,
3-Rafael Leal-Arcas, "Proliferation of Regional Trade Agreements: Complementing or Supplanting Multilateralism?", Research Paper No: 78, School of Law Legal Studies,
Queen Mary University of London, England, 2011,